

# استدراكات ابن التلمساني على الرازي من خلال شرحه لمعالم أصول الدين

دكتور

محمد مصطفى أحمد البيومي

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بطنطا



## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

### وبعد

فإن علم العقيدة يعتبر أهم العلوم لشرف موضوعه ، وهو أفضل ما يشتغل به المرء ، وقد كان الأشاعرة على اختلاف مراحلهم يعنون بهذا العلم تصنيفا وتحليلا وشرحا وبيانا ، ومواجهة للمخالفين على اختلاف اتجاهاتهم ، ولا يعني هذا أنهم يتعصبون لرأيهم ؛ بل كانوا يسرون مع الحق أيا كان مصدره ، وآية ذلك نقدهم لبعض رجال مذهبهم ، وهذا البحث يهتم ببيان هذه السمة من خلال إحدى الطرق في النقد وهي الاستدراكات التي يستدرکها اللاحق على السابق ، وبحسنا يهتم بالاستدراكات التي استدرکها ابن التلمساني على الفخر الرازي من خلال شرحه لمعالم أصول الدين ، وهما إمامان جليلان من أئمة أهل السنة والجماعة ، ولا يخفى أن لكل عصر طبيعته ورجاله ؛ لذا وجدنا المتقدمين يهتمون بالتصنيف ، والمتأخرين بالشروح والحواشي ، ولا يعني هذا التقليل من شأن المتأخرين ، ولكن طبيعة عصرهم اضطرتهم إلى الاهتمام بهذا اللون من الكتابة ؛ لبعده الناس عن الاشتغال بهذه العلوم .

والاستدراك أمانة على تميز المذهب وتجديده ، وليس هدمًا أو نقضا لبنيانه ، وهذه ميزة تميز بها الأشاعرة ، ولقد كانوا يختلفون فيما بينهم ، ولا يرون في ذلك أي

حرج أو انحراف في الفهم ؛ فقد كان المذهب يستوعب كافة الآراء ، وهذا يدل على حيويته ومرونته .

والدقة في العرض والتقد عند الشراح تدل على تميزهم ، وليس كما يتوهم أنهم عبارة عن مقلدة للسابقين ؛ بل كانت لهم شخصيتهم المتميزة في الشرح والتحليل ، وبحثنا يدور حول إبراز هذه السمة المهمة من خلال علمين من أعلام أهل السنة والجماعة .

ومنهج الدراسة يعتمد على الاستقراء والمقارنة ، وذلك من خلال تتبع الاستدراكات التي استدرکها ابن التلمساني على الرازي ، ثم تحليل هذه الآراء وهنا يتحرك المنهج المقارن بين القولين مجتهدا في بيان الرأي الصواب .

والبحث يتكون من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وفهرس للمراجع وآخر للموضوعات .

فالمقدمة لبيان أهمية الموضوع ومنهج البحث وخطته .

والتمهيد : للتعريف بالرازي وابن التلمساني .

والمبحث الأول : في الأمور العامة .

والمبحث الثاني : في الإلهيات .

والمبحث الثالث : في النبوات .

والمبحث الرابع : في السمعيات .

والخاتمة : لبيان أهم النتائج .

ثم فهرس للمراجع ، وآخر للموضوعات .

وأسأله سبحانه التوفيق والسداد ، وأن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير ، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

**تمهيد :****ترجمة موجزة للرازي وابن التلمساني****أولاً : التعريف بالرازي**

هو الإمام فخر الدين الرازي العلامة أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشي ، الشافعي المفسر المتكلم ، الطبرستاني الأصل <sup>(١)</sup> ، ولد في مدينة الري ٥٤٣هـ <sup>(٢)</sup> ، وكان فريد عصره ، ومتكلم زمانه ، رزق الحظوة في تصانيفه ، وانتشرت في الأقاليم ، فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل ، وتصدر العلماء وهو في سن صغيرة <sup>(٣)</sup> .

**من شيوخه : والده <sup>(٤)</sup> ، والكمال السمناني <sup>(٥)</sup> ، ومجد الدين الجيلي <sup>(٦)</sup>**

(١) انظر : سير أعلام النبلاء - الذهبي - دار الحديث - القاهرة - ط ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ١٦ / ٥٢ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد الحنبلي - تحقيق : محمود الأرناؤوط - دار ابن كثير بيروت - ط ١ / ١٩٨٦ م ٧ / ٤٠ - ٤١

(٢) انظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان - - تحقيق : إحسان عباس - دار صادر - بيروت ط ١ / ١٩٧١ م ٤ / ٢٥٢ والري : مدينة قديمة تقع جنوب غرب طهران . انظر :

معجم البلدان - ياقوت الحموي - دار صادر بيروت - ط ٢ / ١٩٩٥ م ٣ / ١١٦ وما بعدها

(٣) انظر : وفيات الأعيان - ابن خلكان ٤ / ٢٤٩

(٤) انظر : نفس المصدر والصفحة

(٥) أحمد بن زر بن كم بن عقيل أبو نصر الكمال السمناني ( ت ٥٧٥ هـ ) . انظر : طبقات الشافعية الكبرى - تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي - تحقيق : د. محمود محمد الطناحي د .

عبد الفتاح محمد الحلو - هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢ / ١٤١٣هـ - ١٦ / ١٧ .

(٦) مجد الدين الجيلي ، من أفاضل العلماء وله مصنفات جليلة ، وعليه تخرج الفخر ، وبصحبه انتفع

**ومن تلامذته :** أثير الدين الأبهري<sup>(١)</sup> ، أفضل الدين الخونجي<sup>(٢)</sup> ، شمس الدين الخويي<sup>(٣)</sup> ، تاج الدين الأرموي<sup>(٤)</sup> القطب المصري<sup>(٥)</sup> ، تقي الدين المقترح<sup>(٦)</sup> .

- = انظر : عيون الأنباء في طبقات الأطباء- ابن أبي أصيبعة - - تحقيق: د . نزار رضا - دار مكتبة الحياة - بيروت - بدون تاريخ / ١ / ٤٦٢ شذرات الذهب - ابن العماد الحنبلي ٦ / ٤٧٧
- (١) الفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي ( ت ٦٦٣ هـ ) ، أثير الدين : منطقي ، له اشتغال بالحكمة والطبيعيات والفلك . من كتبه : هداية الحكمة ، الإيساغوجي ، مختصر في علم الهيئة ، تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار . انظر : الأعلام - الزركلي - دار العلم للملايين - ط ١٥ / ٢٠٠٢ م ٧ / ٢٧٩
- (٢) محمد بن نامور بن عبد الملك الخونجي ، أبو عبدالله ، أفضل الدين ( ت ٦٤٦ هـ ) : عالم بالحكمة والمنطق ، فارسي الأصل . انتقل إلى مصر ، وولي قضاءها . له : كشف الأسرار عن غوامض الأفكار ، الموجز ، الجمل ، نهاية الأمل . انظر : الأعلام - الزركلي ٧ / ١٢٢
- (٣) شمس الدين أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر الخويي ، الشافعي ( ت ٦٣٧ هـ ) . من أذربيجان . كان من أذكى المتكلمين ، والحكام والأطباء . له مصنف في النحو وآخر في الأصول . انظر : سير أعلام النبلاء - الذهبي ١٦ / ٣١٩
- (٤) محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي ( ت ٦٥٦ هـ ) ، فقيه أصولي له كتاب حاصل المحصول في أصول الفقه . انظر : معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - مكتبة المثنى بيروت - بدون تاريخ ٩ / ٢٤٤
- (٥) إبراهيم بن علي بن محمد السلمي ( ت ٦١٨ هـ ) ، المعروف بالقطب المصري : طبيب ، مغربي الأصل ، أقام مدة بمصر ورحل إلى خراسان فتتلمذ للفخر الرازي ، وصنفا كتبا في الطب والفلسفة ، وشرح الكليات من كتاب القانون لابن سينا . انظر : الأعلام - الزركلي ١ / ٥١ ، ٥٠
- (٦) مظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين ، أبو الفتح ، تقي الدين ، المعروف بالمقترح ( ت ٦١٢ هـ ) : فقيه شافعي مصري ، برع في أصول الدين والخلاف ، وهو جد القاضي ابن دقيق العيد لأمه .

**من مؤلفاته :** لقد تعددت مؤلفات الرازي في نواح مختلفة منها : التفسير الكبير ( مفاتيح الغيب )، أسرار التنزيل وأنوار التأويل، أساس التقديس، شرح أسماء الله الحسنى، نهاية العقول في دراية الأصول، المطالب العالية من العلم الإلهي، الآيات البينات في المنطق، شرح الإشارات لابن سينا، المباحث المشرقية، لباب الإشارات، الملخص في الحكمة والمنطق، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، المحصول في أصول الفقه، معالم أصول الدين، وهو الكتاب الذي قام بشرحه ابن التلمساني، وهو محل هذه الدراسة، والكتاب تناول فيه الإمام الرازي المسائل العقدية بأسلوب مختصر، مناقب الإمام الشافعي، شرح القانون لابن سينا في الطب ، أقسام اللذات ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركون <sup>(١)</sup> توفي رحمه الله تعالى سنة ٦٠٦ هـ. <sup>(٢)</sup>

### ثانيا : التعريف بابن التلمساني

هو شرف الدين أبو محمد عبد الله بن محمد الفهري ، ابن التلمساني المصري الشافعي . ولد سنة ٥٦٧ هـ تلمساني الأصل ، مصري النشأة والمقام . شافعي

= تفقه في الإسكندرية ، وولي التدريس بها في مدرسة السلفي . وتوجه إلى مكة فأشيع أنه توفي وأخذت المدرسة. وعاد، فأقام بجامع مصر يقرئ إلى أن توفي . له : شرح المقترح في المصطلح للبروي، شرح الإرشاد في أصول الدين. انظر : طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ٨ / ٣٧٢ ، الأعلام - الزركلي ٧ / ٢٥٦

(١) انظر : شذرات الذهب - ابن العماد الحنبلي ٧ / ٤٠ - ٤١

(٢) انظر : نفس المصدر ٧ / ٤٠ ، وفيات الأعيان - ابن خلكان ٤ / ٢٥٢

المذهب أشعري العقيدة ، عالما بالفقه والنحو ، من العلماء المحققين ، وكان فصيحاً حسن التعبير تصدر للإقراء بمصر ، وله دور كبير في الشرح والتأليف والتدريس <sup>(١)</sup>

**من شيوخه :** أبو اليمن الكندي <sup>(٢)</sup> ، تقي الدين المقترح <sup>(٣)</sup> القطب المصري <sup>(٤)</sup>

**من تلامذته :** بالرغم من أن المراجع ذكرت انتفاع الناس به وبتصانيفه ؛ إلا أنها لم تعين تلامذته ، غير أن السيوطي في حسن المحاضرة أشار إلى أحد تلامذته ، وهو الدمياطي <sup>(٥)</sup>

□

(١) انظر : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - السيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية القاهرة - ط ١ / ١٩٦٧ م / ٤١٣ ، طبقات الشافعية - ابن قاضي شهبه - تحقيق : د . الحافظ عبد العليم خان - عالم الكتب بيروت - ط ١ / ١٤٠٧ هـ - ٢ / ١٠٧ ، معجم المؤلفين - عمر كحالة ٦ / ١٣٣ ، الأعلام - الزركلي ٤ / ١٢٥ .

(٢) زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد بن زرعين تاج الدين أبو اليمن الكندي ( ت ٦١٣ هـ ) يماني الأصل بغدادي المولد سكن دمشق ، كان عالماً بالعربية ، وكان معلماً لابن صلاح الدين الأيوبي . له : شرح ديوان المتنبي ، معجم شيوخه ، ديوان شعر . انظر : وفيات الأعيان - ابن خلكان ١ / ١٩٦ ، الأعلام - الزركلي ٣ / ٥٧ - ٥٨

(٣) سبق ترجمته

(٤) سبق ترجمته

(٥) شرف الدين أبو محمد عبدالمؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف بن الخضر بن موسى الدمياطي ( ت ٧٠٥ هـ ) الفقيه الأصولي المحدث . له : العقد الثمين فيمن اسمه عبدالمؤمن ، فضل الخيل ، الأربعون المتباينة الإسناد . انظر : معجم المؤلفين - عمر كحالة ٦ / ١٩٧



**من مؤلفاته :**

- المجموع في الفقه الشافعي .
- شرح خطب الأربعين
- شرح معالم أصول الدين ، وهو الكتاب الذي قام فيه بشرح معالم أصول الدين للرازي ، وهو محل الدراسة .
- شرح لمع الأدلة .
- شرح معالم أصول الفقه
- شرح الخطب النباتية .
- شرح التنبيه<sup>(١)</sup>

**وفاته :** توفي - رحمه الله - بالقاهرة سنة (٦٤٤ هـ) ودفن بها .<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة - مكتبة المثنى بغداد - ط ١٩٤١ م ١ / ٤٨٩ ، ٢ / ١٥٦١ ، ١٧٢٦ ، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - إسماعيل البغدادي - دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان - بدون تاريخ ٣ / ٤٣١ ، طبقات الشافعية - ابن قاضي شهبة ٢ / ١٠٧ ، الأعلام - الزركلي ٤ / ١٢٥

(٢) انظر : طبقات الشافعية - ابن قاضي شهبة ٢ / ١٠٧

## المبحث الأول الأمور العامة

### تمهيد

من عادة المتكلمين أنهم يصدرن كتبهم بمباحث في الأمور العامة يوضحون فيها مصطلحاتهم التي يشيع استخدامها ؛ حتى يكون القارئ على بينة من أمره إزاء هذه المصطلحات عند ورودها أثناء البحث ؛ لذا كانت بمثابة المقدمات التي تمهد لهذه المسائل ، وكأنها قوانين عامة يرجع إليها عند الحاجة، فيبدأ بالعام ثم ما يليه من تفصيل . وكان الرازي من هؤلاء الأعلام الذين يهتمون بهذا الأمر، فيعتبر أن الأعم هو الأكمل والأتم ؛ لذا يبدأ بالوجود ثم بما يقابله وهو العدم ، ثم ما يكون قريبا من الوجود وهو الماهية والوحدة والكثرة .<sup>(١)</sup>

وأصبح الاهتمام بهذه المقدمات سمة عامة للأبحاث العلمية ، فالباحث يبين أهم مصطلحات بحثه ومنهجه في مقدمة وتمهيد بين يدي القارئ ، وهذا يدل على تميز المتكلمين في التأصيل لهذا المنهج العلمي ، وفيما يلي نقف مع أهم المسائل التي استدرك فيها ابن التلمساني على الرازي في تلك المبادئ العامة.

### القول ببداية التصورات

تناول ابن التلمساني المسألة من خلال تصوير رأي الرازي الذي أثبتته في كتابه المحصل حيث يرى الرازي أن المعلوم التصوري يحصل بالضرورة يستوي في ذلك

(١) انظر: المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات - الرازي - بدون بيانات ١ / ١٣

الحاصل بالحس أو الوجدان أو العقل ، ومما احتج به :

(أن كل ما يطلب تصوره لا يخلو إما : أن يكون مشعورا به أولا ، فإن كان مشعورا به استحال طلبه ؛ لأنه تحصيل الحاصل ، وإن لم يكن مشعورا استحال طلبه لتعذر توجه القصد إليه . لا يقال إنه مشعور به من وجه دون وجه ؛ لأننا نقول : الوجه المشعور به غير الوجه الذي هو غير مشعور به ، وطلب الأول تحصيل الحاصل ، والثاني طلب ما لا شعور للنفس به وهو محال) <sup>(١)</sup>

هنا يؤكد الرازي على أن التصور المشعور به لا يطلب ، وهذا سبب تمسكه بأنه من قبيل العلم الضروري . وقد قام بنقد هذا الوجه في المباحث المشرقية <sup>(٢)</sup> ، وقد اعترض ابن التلمساني على هذا الوجه بجعل المشعور به مطلوب او يبحث عنه ، وفي هذا معارضة واضحة لكلام الرازي يقول : ( وأجيب عن ذلك بأنه مشعور به مع غيره ، والبحث عن تميزه ، وبأننا لا نعني بالحد إلا طلب العلم بتفصيل ما أشعر به الاسم من حيث الجملة ، وبأننا نجد أنفسنا طالبة للعلم بتفصيل ما تركب منه معجوز نشاهده ) <sup>(٣)</sup>

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني - تقديم وتحقيق وتعليق : د . عواد محمد عواد سالم -

المكتبة الأزهرية للتراث - ط ١ / ٢٠١١ م ٨٢ ، وانظر : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من

العلماء والحكام والمتكلمين - الرازي - راجعه وقدم له / طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة

الكليات الأزهرية بدون تاريخ ١٦ - ١٨

(٢) المباحث المشرقية ١ / ٣٧٦ - ٣٧٧

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٨٢

وأشار إلى جمع الرازي بين النقيضين حينما يقول : كل مشعور به يستحيل طلبه ، وكل ما ليس مشعور به يستحيل طلبه .<sup>(١)</sup>

إن القول ببداهة التصورات لا يتماشى مع ما استقر عليه عند العلماء في علم المنطق ؛ حيث يقسم إلى ضروري ونظري وكذلك التصديق ، فالتصورات يقع فيها النظر والفكر كالتصديقات ودعوى الرازي هذه تبطل صحة النظر في كثير من المسائل ، ويلزم عنها تهافت القول الشارح الذي يمثل الغاية من دراسة التصورات ، وكذلك الكليات التي تعد من أهم مسائل التصورات .

يقول القطب :<sup>(٢)</sup> ( العلم إما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب ؛ كتصور الحرارة والبرودة ، وكالتصديق بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وإما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب ؛ كتصور العقل والنفس وكالتصديق بأن العالم حادث )<sup>(٣)</sup>

(١) نفس المصدر ٨٢ - ٨٣

(٢) محمد بن محمد الرازي الشيخ العلامة قطب الدين المعروف بالتحفاني ( ت ٧٦٦ هـ ) إمام مبرز في المعقولات اشتهر اسمه وبعد صيته . له : شرح المطالع في المنطق ، والشمسية ، والحاوي الصغير ، ولم يكمله ، وعمل حواشي على الكشاف للزنجشيري وصل فيه إلى سورة طه ، وكان حسن الملتقى لين الكلمة . انظر : طبقات الشافعية الكبرى - السبكي - ٩ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، الوفيات - تقي الدين محمد بن رافع السلامي - تحقيق : صالح مهدي عباس ، د . بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ / ١٤٠٢ هـ - ٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠

(٣) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية - قطب الدين الرازي - تصحيح : محسن بيدارفر - منشورات بيدارقم - ط ٢ / ١٤٢٦ هـ - ٤٤٥ - ٤٥

ويؤكد القطب على أنه ( لو كان جميع التصورات والتصديقات بديها لما كان شيء من الأشياء مجهولا لنا وهو باطل )<sup>(١)</sup>

وفي الوقت الذي يقرر فيه الرازي هذا المبدأ نجد بعض العلماء يذهبون إلى أن التصور لا يعرّى تماما عن الأحكام السلبية أو الثبوتية ، فكيف يكون كله ضروريا والحالة هذه ؟

فـ : ( العلم ينقسم إلى تصور وتصديق ، وأن التصور هو التصور الساذج العري عن جميع القيود الثبوتية والسلبية كلام باطل ، فان كل ما عرى عن كل قيد ثبوتي وسلبى يكون خاطرا من الخواطر ليس هو علما أصلا بشيء من الأشياء فان من خطر بقلبه شيء من الأشياء ولم يخطر بقلبه صفة لا ثبوتية ولا سلبية لم يكن قد علم شيئا )<sup>(٢)</sup> ولغرابة قول الرازي اعتبره الإيجي<sup>(٣)</sup> مذهبا ضعيفا .<sup>(٤)</sup>

(١) نفس المصدره ٤

(٢) الرد على المنطقين - ابن تيمية - دار المعرفة بيروت لبنان ، بدون تاريخ ٣٥٧ ، وانظر : المستصفي

- الغزالي - تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي دار الكتب العلمية - ط ١ / ١٩٩٣ م ١١

(٣) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي المطرزي قاضي القضاة عضد الدين الشيرازي

( ت ٧٥٦ هـ ) من الأئمة في المقولات العالمين بالأصلين والمعاني والبيان والنحو و الفقه ،

وأنجب تلاميذ عظاما . و جرت له محنة مع صاحب كرمان ، فحبسه بالقلعة ، فمات مسجوننا .

له : كتاب المواقف ، العقائد العضدية ، شرح مختصر ابن الحاجب ، القواعد الغياثية . انظر :

طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ١٠ / ٤٦ - ٤٧ ، الأعلام - خير الدين الزركلي ٣ / ٢٩٥

، معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة ٥ / ١١٩

(٤) انظر : شرح المواقف للإيجي - الشريف الجرجاني - دار الكتب العلمية بيروت لبنان - ط ١ /

١٩٩٨ م ١ / ١٠٠ - ١٠١

فاستدراك ابن التلمساني هنا في موضعه ، وهو المعمول به عند المنطقة .  
وقول الرازي بأن المعارف كلها ضرورية قول سبقه إليه الجاحظ<sup>(١)</sup> ، وثامة  
بن أشرس<sup>(٢)</sup> من المعتزلة ، وبعض طوائف الشيعة<sup>(٣)</sup>  
أما الوجه الثاني الذي يستدل به الرازي على قوله بأن التصورات كلها  
ضرورية فيؤكدده بقوله : ( أن تعريف الماهية إما بنفسها ، أو بالداخل فيها ، أو  
بالخارج عنها ، أو بما يتركب من الداخل والخارج ، والكل باطل ، فتعريف الماهية  
باطل )<sup>(٤)</sup>  
وقد رد ابن التلمساني على الرازي في هذا الوجه ، فاعترض أولاً على حصر  
التعريف فيما ذكر ، وكذلك استبعاد تعريف الماهية بنفسها<sup>(٥)</sup> .

(١) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري المعتزلي ( ت ٢٥٥ هـ ) رئيس الفرقة الجاحظية من  
المعتزلة ، ولد وتوفي بالبصرة . من تلامذة النظام ، وروى عن أبي يوسف القاضي ، وثامة بن  
أشرس ، وكان أحد الأذكياء . له : الحيوان ، البيان والتبيين ، سحر البيان ، التاج ، البخلاء . انظر :  
سير أعلام النبلاء - شمس الدين الذهبي ٩ / ٤١٣ ، الأعلام - الزركلي ٥ / ٧٤

(٢) أبو معن النميري البصري المتكلم من رؤوس المعتزلة ( ت ٢١٣ هـ ) ، وكان نديبا ظريفا صاحب  
ملح اتصل بالرشيد ثم بالمأمون . انظر : سير أعلام النبلاء - الذهبي ٨ / ٣٣٨ ، الأعلام -  
الزركلي ٢ / ١٠٠ - ١٠١

(٣) انظر : الملل والنحل - الشهرستاني - تقديم وإعداد : د. عبد اللطيف العبد - الأنجلو المصرية -  
ط ١ / ١٩٧٧ م ٧٣ ، ٧٦ ، أصول الدين - عبد القاهر البغدادي - استانبول مطبعة الدولة - ط  
١ / ١٩٢٨ م ٣١

(٤) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٨٤ ، وانظر : المحصل - الرازي ١٧

(٥) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٨٥ - ٨٧

يقول صاحب المواقف وشارحها : ( معرف الماهية يجب أن يحصل معرفتها بوجه ما يميزها عما عداها وليس يلزم من ذلك تحصيل معرفة شيء من أجزائها ، ألا يرى أن الجزء الصوري علة لحصول الماهية في الخارج ، وليس علة الحصول شيء من أجزائها فيه )<sup>(١)</sup> .

ويقول أيضا : ( الخارج إذا كان لازما لها مختصا بها ، وكان مع ذلك بحيث ينتقل الذهن من تصويره إلى تصورهما صح أن يكون معرفها بلا لزوم محذور )<sup>(٢)</sup> ، لأن الهدف من التعريف تمييز المعرف عما عداه ، والتعريف الجامع المانع متعذر يصعب الوصول إليه ، ومن هنا كان التعريف بالرسم هو الممكن .

### تقسيم التصديق إلى جازم وغير جازم

في هذه المسألة قسم الرازي التصديق مع الجزم ، أو لا ، وقسم الأول إلى جهل وتقليد وبدهي عقلي ومستفاد من الدليل ، والثاني إلى ظن وشك ووهم .<sup>(٣)</sup> ورد عليه ابن التلمساني بأن هذا التقسيم فيه إشكال حيث جمع بين الشيء ونقيضه فجعل ضد الشيء جزءا منه ، وتقسيمه للقضايا العلمية لا استيعاب فيها حيث أهمل الوجدانيات والمتواترات والحدسيات والتجريبيات ، فإن منها ما يفيد

(١) شرح المواقف للإيجي - الشريف الجرجاني ١ / ١٢٣

(٢) نفس المصدر ١ / ١٢٤

(٣) انظر : معالم أصول الدين - الرازي - تقديم وتعليق د . سميح دغيم - دار الفكر اللبناني

بيروت - ط ١ / ١٩٩٢ م ١٩ - ٢٠

العلم ، وتقييده العلم بأنه عن موجب يخرج منه علم الباري تعالى .<sup>(١)</sup>

بالمقارنة بين القولين يتبين لنا أن ابن التلمساني قوله أرجح ؛ لأن هناك أموراً يقينية لا يمكن تجاهلها ، واعتبرها العلماء من المبادئ الأساسية للأقيسة منها ما ذكره ابن التلمساني في النص السابق ويضاف إليها : الأوليات والمشاهدات والفطريات .<sup>(٢)</sup>

وهذه أمور ضرورية تعتبر من المسلمات التي لا يختلف عليها ، لأن الاستدلال لا بد أن يرجع إلى أمر ضروري في النهاية .<sup>(٣)</sup>

### قوله في النظر الفاسد

يورد ابن التلمساني قول الرازي في المحصول ( ثم تلك التصديقات التي هي الوسائل إن كانت مطابقة لمعلقاتها فهو النظر الصحيح وإلا فهو النظر الفاسد )<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٨٩ - ٩١

(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - شهاب الدين القرافي - دار الفكر - بيروت لبنان - ٢٠٠٤ م ص ٥٧ - ٥٨ ، تحرير القواعد المنطقية - قطب الدين الرازي ٤٥٧ - ٤٦٠ ، شرح المقاصد - سعد الدين التفتازاني - تحقيق وتعليق : د . عبدالرحمن عميرة - عالم الكتب بيروت لبنان - ط ٢ / ١٩٩٨ م / ١ / ٢١٠ - ٢١٣

(٣) انظر : شرح المقاصد - التفتازاني / ١ / ٢١٠ - ٢١١

(٤) المحصول - الرازي - ، دراسة وتحقيق : د . طه جابر فياض العلواني - مؤسسة الرسالة - ط ٣ / ١٩٩٧ م / ١ / ٨٧ ، وانظر : المحصل - الرازي ٤٩ ، شرح المواقف للإيجي - الجرجاني / ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤



ويرد عليه ابن التلمساني بعدم صحة الحصر ، فالنظر قد يفسد إما لقصور في الناظر أو لحيرته وهو الواقع في الشبهة ، أو لخلل في مادته ، أو لخلل في ترتيبها مع صدقها ، وتارة للمجموع .<sup>(١)</sup>

لا شك أن الرازي ركز على ما هو ثابت في علم المنطق من خلال النظر في مادة القياس وصورته ، فإذا صحت المادة والصورة فهو الصحيح بخلاف الفساد في أحدهما أو كليهما .<sup>(٢)</sup>

وما ذكره ابن التلمساني صحيح ، حيث نظر إلى عموم النظر وليس المرتب على قواعد المناطقة فحسب ، ومن ثم كانت نظرة ابن التلمساني أوسع ؛ فالقياس إذا اعترف به السامع فيه بصدق القضية ، فإنها تكون صحيحة حتى وإن كانت مخالفة للواقع ، وهذا من النقد الموجه للمنطق الأرسطي .<sup>(٣)</sup>

كذلك ( اتفق جمهور العلماء على أن النظر الصحيح المستوفي لشرائطه الذي لم يقترن بمناف يفيد العلم بالمطلوب مطلقا سواء كان في التصورات أو في التصديقات الإلهية وغيرها ) (٤)

(١) انظر: شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٩٧

(٢) انظر: تحرير القواعد المنطقية - قطب الدين الرازي ٣٢٤ وما بعدها

(٣) انظر: الرد على المنطقيين - ابن تيمية ١٣ ، ٣١

(٤) القول السديد في علم التوحيد - الأستاذ الشيخ : محمود أبو دقيقة - تحقيق وتعليق د . عوض

الله حجازي - بدون بيانات للناسر إيداع ١٩٩٥ م ١ / ٥٤ ، وانظر : شروط النظر في شرح

المواقف ١ / ٢٤٨

## حاصل النظر

يقرر الرازي أن الحاصل من النظر هو القياس بمقدمته ونتيجته .<sup>(١)</sup> ، لكن ليس هذا هو الحاصل فقط كما يقرر ابن التلمساني ، فالنظر يطلب به الظن في المجتهديات ، كما يطلب به التصديق ، فيكون الموجب دليلاً يطلب به التصور فيكون الموجب حداً ، والتطابق بين الاعتقاد والواقع يتم فيكون دليلاً ، أو لا فيكون شبهةً ، وقد يكون كسبياً أو لا ، ومن هنا كان حصر النظر في ذلك خطأً وقع فيه الرازي ، وكلامه يوهم أن النظر علة لحصول العلم ، والنظر في الشيء يضاد العلم به فلا يجامعه والعلة يجب مقارنتها للمعلول . (٢)

كل هذا بسبب حصر الرازي نتيجة النظر في القياس المنطقي ، فكانت نظريته من ثم محدودة بحدود القياس فقط ، ولكن النظر ليس قاصراً على هذا كما أكد ابن التلمساني ؛ لأن الحاصل عند العقل هو الذي يحصل به غيره ، فيكون ظناً أو يقيناً صحيحاً أو فاسداً، فالفكر الذي يحصل به اليقين هو الذي يحصل به الظن أو غلبته .

يقول الإيجي : النظر ( هو ملاحظة العقل ما هو حاصل عنده لتحصيل غيره )<sup>(٣)</sup> ويقول البيجوري : هو ( ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بترتيبهما إلى علم مجهول كترتيب الصغرى مع الكبرى في قولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، فإنه

(١) انظر : معالم أصول الدين - الرازي ٢١

(٢) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٠٨

(٣) شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٢٠٦ - ٢٠٧

موصول للعلم بحدوث العالم المجهول قبل ذلك الترتيب ، وكرتيب الجنس مع الفصل في قولنا : الإنسان حيوان ناطق ، فالأول مثال للنظر في التصديقات ، والثاني مثال للنظر في التصورات (١)

### جهة استلزام النظر للعلم

يرى الفخر أن الجهة عقلية ، فالنظر مستلزم للعلم بالنتيجة . (٢) ويقول الجويني (٣) بهذا الرأي أيضا . (٤) والاعتراض عليه في الجهة في كونها عقلية ، فلا تستقيم ضرورة أو نظرا ؛ لعدم دعوى الضرورة في محل النزاع ، وعدم وجود الدليل إن ادعاه نظرا . (٥)

- (١) حاشية البيجوري على الجوهرة المسمى (تحفة المرشد شرح جوهرة التوحيد) - البيجوري ، تحقيق وتعليق د . علي جمعه محمد الشافعي - دار السلام للطباعة والنشر ، ط ١ / ٢٠٠٢ م ٨٨ ، وانظر : شرح أم البراهين - محمد بن يوسف السنوسي - مطبعة الاستقامة - ط ١ / ١٣٥١ هـ ١٥
- (٢) انظر : معالم أصول الدين - الرازي ١١٧ ، المحصل - الرازي ٢٨ - ٢٩
- (٣) إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني ثم النيسابوري الشافعي . (ت ٤٧٨ هـ) المحقق النظار الأصولي المتكلم البليغ الفصيح الأديب . له : غياث الأمم والتهذيب ، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ، البرهان ، نهاية المطلب في دراية المذهب ، الشامل ، الإرشاد . انظر : سير أعلام النبلاء - الذهبي ١٤ / ١٧ وما بعدها ، طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ٥ / ١٦٥ ، الأعلام - الزركلي ٤ / ١٦٠
- (٤) انظر : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - إمام الحرمين الجويني - تحقيق وتعليق : د . محمد يوسف موسى ، علي عبد المنعم عبد الحميد - الخانجي مصر ١٩٥٠ م ٨
- (٥) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١١٧

والحق أن الرازي خالف الآراء السائدة في المسألة ، فخالف الأشعري (١) والمعتزلة (٢) وإن اتفق معها في بعض الجهات .

يقول الطوسي (٣) معلقاً على رأي الرازي : أنه ( وافق الأشعري في كونه - أي العلم الحاصل من النظر - من فعل الله ، ووافق المعتزلي في كونه واجب الوقوع بعد النظر ، وخالف الأشعري في قوله : ليس بممتنع أن لا يخلقه ، وخالف المعتزلي في أنه من فعل الناظر ) (٤)

وكذلك يؤخذ على الرازي في هذه المسألة إيماؤه إلى الوجوب الذي ينفر منه الأشاعرة والجويني وإن قال بالاستلزام العقلي إلا أنه يؤكد من غير أن يوجب أحدهما الثاني أو يوجده أو يولده .

(١) انظر : شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ١ / ٢٤٨

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار - تحقيق وتقديم : د . عبد الكريم عثمان -

مكتبة وهبة القاهرة - ط ٣ / ١٩٩٦ م ٦٧ ، شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ١ / ٢٥٠

(٣) محمد بن محمد بن الحسن ، نصير الدين الطوسي ( ت ٦٧٢ هـ ) الفيلسوف الرياضي ، كان عالماً في

الأرصاد والمجسطي . علت منزلته عند (هولوكو) فكان يطيعه فيما يشير به عليه . له : شرح

الإرشادات ، التجريد في المنطق ، قواعد العقائد ، التخليص ، شرح الثمرة لبطليموس ، كتاب

المجسطي . انظر : فوات الوفيات - محمد بن شاكر بن هارون - تحقيق : إحسان عباس - دار

صادر - بيروت - ط : ١ - ٣ / ٢٤٦ ، الأعلام - الزركلي ٧ / ٣٠

(٤) تلخيص المحصل - الطوسي ٤٨ بديل كتاب المحصل

لذا يؤكد الجرجاني<sup>(١)</sup> أن مراد الجويني هو الوجوب العادي لا الوجوب العقلي<sup>(٢)</sup>.

### تعريف الدليل

ذكر ابن التلمساني تعريف الرازي للحد كما هو في المحصل : هو الذي يلزم من العلم بوجوده العلم بالمدلول .<sup>(٣)</sup> واعترض عليه بأنه غير مانع حيث يدخل فيه ما علم بالبداهة ، وهو لا يحتاج إلى دليل ويدخل فيه التمييز بين الذوات الحاصل عن الحس ، ويوصف من ثم بأنه قاصر .<sup>(٤)</sup>

تعريف الرازي للدليل هو ما استقر عند أكثر المتكلمين<sup>(٥)</sup> ، وغايته بيان أهميته في التوصل إلى المجهول ، واعتراض ابن التلمساني لا يوجه إلى هذه الجهة ولكن إلى نصب التعريف ، ولا حرج في التعريف بالفصل خاصة عند تعذر التعريف بالحد

(١) علي بن محمد بن علي ، المعروف بالشريف الجرجاني ( ت ٨١٦ هـ ) : فيلسوف . من كبار العلماء بالعربية . له نحو خمسين مصنفا ، منها : التعريفات ، شرحهاوقفا لإبيجي ، الكبرى والصغرى في المذوق ، الحواشي على المطول للفتازاني ، شرحها لتذكرة للطوسي . انظر : الأعلام - الزركلي ٥ / ٦ - ٧ ،

معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة ٧ / ٢١٦

(٢) انظر : شرح المواقف للإبيجي - الجرجاني ١ / ٢٤٦

(٣) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٢١ ، المحصل - الرازي ٥٠

(٤) انظر : نفس المصدر ١٢١

(٥) انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به - أبو بكر الباقلاني - تحقيق وتعليق وتقديم : محمد زاهد الكوثري - المكتبة الأزهرية للتراث - ط ٢ / ٢٠٠٠ م ١٥ ، الإرشاد - الجويني

٢٩ ، شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار ٨٨

الحقيقي .

يقول ابن تيمية <sup>(١)</sup> : (إن الدليل الدال على المدلول عليه ، ليس من شرط دلالته استدلال أحد به ، بل ما كان النظر الصحيح فيه موصلاً إلى علم ، فهو دليل ، وإن لم يستدل به أحد) <sup>(٢)</sup> .

### النقلي والعقلي

يرى الرازي أن الدليل النقلي لا بد من اعتماده على الدليل العقلي (٣) ، ولكن ابن التلمساني يعترض على وجه افتقار الدليل النقلي على العقل ، فيقرر أن الدليل هو ما يباشر المطلوب من المقدمتين ، وهذا موجود في النقل ؛ أما احتياج النقل إلى العقل فهذا أمر آخر <sup>(٤)</sup> .

(١) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني (ت ٧٢٨ هـ) الفقيه المفسر الحافظ المحدث ، ذو التصانيف الكثيرة منها : السياسة الشرعية ، الفتاوى ، الإيوان ، الجمع بين النقل والعقل ، منهاج السنة ، الفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان ، الصارم المسلول على شاتم الرسول ، شرح العقيدة الأصفهانية . انظر : فوات الوفيات - محمد بن شاکر ١ / ٧٤ ، الأعلام - الزركلي ١ / ١٤٤

(٢) النبوات - ابن تيمية - تحقيق : عبد العزيز الطويان - أضواء السلف السعودية - ط ١ / ٢٠٠٠ م ١ / ٥٠٠ ، وانظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح - ابن تيمية - تحقيق : علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد - دار العاصمة السعودية - ط ٢ / ١٩٩٩ م ٦ / ٥٠٣

(٣) انظر : معالم أصول الدين - الرازي ٢٢

(٤) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٢٣

لا يختلف ابن التلمساني مع الرازي في اعتبار الدليل العقلي هو أساس قبول النقلى تجنبا للوقوع فى الدور ، واعتراض ابن التلمساني هو إفادة الدليل النقلى فى ذاته لليقين ما دامت مقدمات الدليل صحيحة<sup>(١)</sup> ومما يدل على تمسك ابن التلمساني بالدليل النقلى اعتداده به عند حديثه عن الحشر فالأنبياء عليهم السلام إذا أخبروا بشيء يحكم العقل بإمكانه ، فهو واقع لا محالة .

يقول ابن التلمساني : ( وإذا ثبت الإمكان فنقول : الأنبياء - صلوات الله عليهم - أخبروا عن وقوعه ، والصادق إذا أخبر عن وقوع شيء ممكن الوقوع وجب القطع بصحته فوجب القطع بجواز الحشر والنشر )<sup>(٢)</sup> ، وهذه نظرة صائبة منه بلا شك .

ولكن هل الرازي لا يقطع بإفادة الدليل النقلى لليقين فى ذاته ؟

الرازي يرى أنه لا يوجد دليل سمعى محض<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الدليل العقلي يمثل إحدى مقدمات الدليل النقلى إما من حيث إثبات حجتيه ، أو من خلال النظر فى مضمونه يقول : ( كل مقدمة لا يمكن إثبات النقل إلا بعد ثبوتها ، فإنه لا يمكن إثباتها بالنقل ، وكل ما كان إخبارا عن وقوع ما جاز وقوعه وجاز عدمه فإنه لا

(١) انظر: نفس المصدر ١٢٤ - ١٢٦

(٢) نفس المصدر ٦٦٩

(٣) انظر : المحصل - الرازي ٥١ ، الأربعين فى أصول الدين - الرازي - تحقيق : د . أحمد حجازي

السقا - مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة - ط ١ / ١٩٨٦ م ٢ / ٢٥١

يمكن معرفته إلا بالحس أو بالعقل وما سوى هذين القسمين فإنه يمكن إثباته بالدلائل العقلية والنقلية (١).

و يؤكد التفتازاني (٢) أن القول بظنية الدليل النقلي ينسب إلى المعتزلة (٣) وهذا القول يكون مفهوما ( في نطاق المذهب الاعتزالي الذي يقول بالتحسين والتقبيح العقلين ، ويرى وجوب النظر بالعقل ولم يرد شرع . أما عند الأشاعرة الذين يرفضون التحسين والتقبيح العقلين ، ويرون أن النظر غير واجب لولا الشرع فإنه يبدو غير مفهوم ) (٤).

لذا يؤكد الأمدي (٥) أن الشرع ليس متوقفا على النظر العقلي ؛ لأن دلالة

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٢٢، وانظر: المحصل - الرازي ٥١

(٢) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، سعد الدين ( ٧٩٣ هـ ) : من أئمة العربية والبيان والمنطق . من كتبه : تهذيب المنطق ، المطول في البلاغة ، مقاصد الطالبين ، شرح العقائد النسفية ، حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، شرح الشمسية ، شرح الأربعين النووية .

انظر : الأعلام - الزركلي ٧ / ٢١٨ - ٢١٩ ، معجم المؤلفين - عمر كحالة ١٢ / ٢٢٨

(٣) انظر : شرح المقاصد ١ / ١٥٤ ، وانظر : المعتمد في أصول الفقه - أبو الحسين البصري المعتزلي - تحقيق : خليل الميس - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ / ١٤٠٣ هـ / ٢٠٧٣

(٤) الأمدي وآراؤه الكلامية - د . حسن الشافعي - دار السلام القاهرة - ط ١ / ١٩٩٨ م ١٣١

(٥) علي بن محمد بن سالم التغلبي ، الإمام أبو الحسن ، سيف الدين الأمدي ( ت ٦٣١ هـ ) : أصولي = متكلم . له نحو عشرين مصنفا ، منها : الإحكام في أصول الأحكام ، أبحاث الأفكار ، لباب الألباب ، دقائق الحقائق " و " المبين في شرح معاني الحكماء والمتكلمين . انظر : طبقات الشافعية

الكبرى - السبكي ٨ / ٣٠٦ - ٣٠٨ ، الأعلام - الزركلي ٤ / ٣٣٢



المعجزة على صدق الرسول ضرورية<sup>(١)</sup> .

وقد جَوَّز الرازي الاعتماد على الدليل النقلي ؛ لأن التصديق بالنبى - صلى الله عليه وسلم - لا يتوقف على العلم بكونه تعالى متكلماً ، والنقليات بأسرها مستندة إلى صدق الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> ولكنه في نفس الوقت كما يقرر الرازي لا يفيد اليقين ؛ بل الظن .

والحق ما أشار إليه ابن التلمساني من إفادة الدليل النقلي اليقين في ذاته ، لما يحمله من قرائن تدل عليه . ولا ريب في هذا فالدليل النقلي ( هو دليل صح نقله عن عرف صدقه عقلاً ، وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام )<sup>(٣)</sup> .

ويؤكد الباقلاني<sup>(٤)</sup> أن القرآن الكريم إذا ثبت إعجازه ، ثبت صدق الرسول ؛

(١) أبحار الأفكار في أصول الدين - سيف الدين الأمدي - تحقيق : د . أحمد محمد المهدي - دار

الكتب مصر - ط ٢ / ٢٠٠٤ م ٤ / ٢٤-٢٥

(٢) انظر : المحصل - الرازي ٥١

(٣) القول السديد - الشيخ / محمود أبودقيقة ١ / ٧٨

(٤) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ، أبو بكر (٤٠٣ هـ) : قاض ، من كبار علماء الكلام . انتهت

إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة . كان جيد الاستنباط ، سريع الجواب . جرت له في

القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها . من كتبه : إعجاز القرآن ، الإنصاف

= مناقب الأئمة ، هداية المرشدين ، الاستبصار ، تمهيد الدلائل ، كشف أسرار الباطنية ، التمهيد

في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة . انظر : الأعلام - الزركلي ٦ / ١٧٥ - ١٧٦ ،

معجم المؤلفين - عمر كحالة ١٠ / ١٠٩ - ١١٠

وعندئذ يكون كل ما يتضمنه القرآن صدقا واجب الاتباع<sup>(١)</sup>.

### طرق معرفة شرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

يقول الرازي أنها : ( و أما التفاريع فإنها معلومة بالطرق المظنونة : كأخبار الأحاد والاجتهادات ) (٢).

ويرد ابن التلمساني: ( وقول المصنف فإنها معلومة بالطرق المظنونة فيه تهافت ظاهر إلا أن يريد أن العمل فيها بالظن معلوم ، وهو بعيد من لفظه ) (٣).

تفريق الرازي بين طريق معرفة الأصول والفروع ليس في موضعه ؛ لأن معرفتها واحدة من حيث العلم أما العمل فيجوز في الفروع الظن بخلاف الأصول التي لا تقبل إلا اليقين ، ولكنه لا يطلق القول بظنية الأحاد؛ بل يذهب إلى أنه يفيد اليقين إذا احتفت به القرائن . يقول الرازي : (واعلم أن هذا الكلام على إطلاقه ليس بصحيح ؛ لأنه ربما اقترن بالدلائل النقلية أمور عرف وجودها بالأخبار المتواترة ، وعلى هذا التقدير تكون الدلائل السمعية المقرونة بتلك القرائن الثابتة بالأخبار المتواترة مفيدة لليقين ) (٤).

(١) انظر : إعجاز القرآن - أبو بكر الباقلاني - تحقيق : السيد أحمد صقر - دار المعارف بمصر - ط

١٧٠ / ٥ ، ١٩٩٧ م

(٢) معالم أصول الدين - الرازي ٨٠

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٦٢٢

(٤) الأربعين - الرازي ٢ / ٢٥٤ ، وانظر : شرح المقاصد - التفتازاني ١ / ٢٨٢ - ٢٨٥

## الحال بين الإثبات والنفى

يرى الرازي أن المعلوم إما : الموجود أو المعدوم ولا واسطة بينهما .<sup>(١)</sup>

ويذهب ابن التلمساني إلى أن المعلوم إما : ثابت أو منفي ، والثابت ينقسم إلى ما يستقل بوجوده ، وإلى ما لا يستقل بوجوده ، وإنما هو وجه في الوجود ، ويرى أن منكر ذلك يسد على نفسه باب الحد والبرهان والتماثل والاختلاف .<sup>(٢)</sup>

ويعجب من الرازي أنه ينفي الحال ، ويساعد المعتزلة على أن الوجود زائد ، والوجود لا يوصف بالوجود وإلا تسلسل .<sup>(٣)</sup>

ويرى الرازي إمكان تعقل الماهية بدون الوجود ويمثل على ذلك بتعقل ماهية السواد مع الشك في وجوده ، ويرد عليه بأنه لا يسلم إمكان تعقل الماهية مع فرض انتفاء الوجود عنها مطلقا ، بل لا بد من تعقلها من وجود ما ولو في الذهن ، فإذا تقرر وجود شيء في الذهن أمكن النفس أن تطلب أن تلك الماهية متقررة من خارج .<sup>(٤)</sup>

ويبين الشهرستاني<sup>(٥)</sup> جذور فكرة الحال فيذكر أنها بدأت مع المعتزلة من

(١) انظر : معالم أصول الدين - الرازي ٢٣ ، المحصل - الرازي ٦٠

(٢) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٣٤ - ١٣٥ ، ٣٧٤

(٣) انظر : نفس المصدر ١٤٤

(٤) انظر : نفس المصدر ١٤٧

(٥) الأفضل محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني ، أبو الفتح ( ت ٥٥٤٨ ) : شيخ أهل الكلام

خلال أبي هاشم الجبائي<sup>(١)</sup>، وأثبتها الباقلاني، ونفاها صاحب مذهبه (الأشعري) وأصحابه، وكان الجويني<sup>(٢)</sup> من المثبتين أولاً واستقر على النفي آخرًا.<sup>(٣)</sup>

ويحاول بيان الحق في المسألة من خلال حديثه عن المعاني الكلية أو أسماء الأجناس والأنواع وهي بلا شك تختلف عن الأعيان، وفي نفس الوقت لا يعقل وجود صفة لشيء واحد معين وهي بعينها توجد لشيء آخر، فتكون صفة معينة في شيئين كسواد في محلين، وجوهر واحد في مكانين، وكيف يوصف الحال بأنه لا موجود ولا معدوم والوجود عند المثبتين حال، فكيف يصح أن يقال الوجود لا يوصف بالوجود؟ وهذا تناقض واضح.<sup>(٤)</sup>

والحكمة وصاحب التصانيف، وكان بارعا في الفقه كثير المحفوظ قوي الفهم. من كتبه: الملل والنحل، نهاية الإقدام في علم الكلام، الإرشاد إلى عقائد العباد، مصارعات الفلاسفة، تاريخ الحكماء، المبدأ والمعاد، تفسير سورة يوسف. انظر: سير أعلام النبلاء - الذهبي ١٥ / ٩٢، الأعلام - الزركلي ٦ / ٢١٥

(١) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي (ت ٣٢١ هـ) من كبار الأذكياء.

له: الجامع الكبير، العرض، المسائل العسكرية. انظر: سير أعلام النبلاء - الذهبي ١١ / ٣٧٩

(٢) انظر: الشامل في أصول الدين - إمام الحرمين الجويني - تحقيق: علي سامي النشار، فيصل

بدير عون، سهر محمد مختار - منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٦٩ م ٣١٥ - ٣١٧، ٣١٩،

الإرشاد - الجويني ٣٧

(٣) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام - عبد الكريم الشهرستاني - حرره وصححه - ألفريد جيوم

- مكتبة الثقافة الدينية القاهرة - ط ١ / ٢٠٠٩ م ١٢٧

(٤) انظر: نفس المصدر ١٤٠ وما بعدها

ويتهي من المسألة إلى القول عن المعاني الكلية : ( هي معان موجودة محققة في ذهن الإنسان ، والعقل الإنساني هو المدرك لها ، ومن حيث هي كلية عامة لا وجود لها في الأعيان فلا موجود مطلقا في الأعيان ، ولا عرض مطلقا ولا لون مطلقا ، بل هي الأعيان ؛ بحيث يتصور العقل منها معنى كليا عاما فتصاغ له عبارة تطابقه وتنص عليه ، ويعتبر العقل منها معنى ووجهها فتصاغ له عبارة حتى لو طاحت العبارات أو تبدلت لم تبطل المعنى المقدر في الذهن المتصور في العقل ..... فالحقائق والمعاني إذن ذات اعتبارات ثلاث ؛ اعتبارها في ذاتها وأنفسها ، واعتبارها بالنسبة إلى الأعيان ، واعتبارها بالنسبة إلى الأذهان ، وهي من حيث هي موجودة في الأعيان يعرض لها أن تتعين وتتخصص ، ومن حيث هي متصورة في الأذهان يعرض لها أن تعم وتشمل ، وهي باعتبار ذاتها في أنفسها حقائق محضة لا عموم فيها ولا خصوص ومن عرف الاعتبار الثلاث زال إشكاله في مسألة الحال )<sup>(١)</sup>

ويقول الإيجي : ( وبطلانه ضروري لما عرفت أن الموجود ما له تحقق ، والمعدوم ما ليس كذلك ، ولا واسطة بين النفي والإثبات في شيء من المفهومات ضرورة واتفاقا )<sup>(٢)</sup>

ويقول البيجوري<sup>(٣)</sup> : ( والمختار عند المحققين أنه لا حال وأن الحال محال )<sup>(٤)</sup>

(١) نفس المصدر ١٤٤ - ١٤٥

(٢) شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٣ / ٣

(٣) إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري ( ت ١٢٧٧ هـ ) : شيخ الجامع الأزهر . من فقهاء الشافعية . نسبته إلى الباجور من قرى المنوفية ، بمصر ، ولد ونشأ فيها ، وتعلم في الأزهر . له : حاشية على

نخلص إلى أن ما ذهب إليه الرازي هو المقرر عند جمهور الأشاعرة الذين نفوا الحال خاصة على طريقة المعتزلة ، وتبقى التفرقة دائما بين الوجود الذهني والوجود الخارجي التي لا تحتاج إلى القول بوجود شيء لا موجود ولا معدوم .

وإثبات الأحوال يلزم عنه القول بأمور متناقضة منها إثبات الصفات المعنوية من عدمه على اعتبار أنها تؤدي إلى نفس المعنى ، وجمهور الأشاعرة ينفون زيادة المعنوية عن المعاني ؛ فيستغنى بالمعاني عن المعنوية ؛ لأن المعنوية هي نفس قيام صفات المعاني بالذات ، وهذا القيام ليس بصفة بل هو أمر اعتباري لا وجود له في الخارج ، والمراد بنفي المعنوية هو نفي زيادتها على قيام صفات المعاني بالذات لا إنكار المعنوية من أصلها لأنه مجمع على وجوبها لله سبحانه وتعالى ؛ فالمعنوية لازمة للمعاني وثبوت الملزوم يثبت اللازم بلا شك . (٢)

لذا يفرق الأشاعرة بين المعاني والمعنوية بأن المعاني وجودية تعقل ذهنها وخارجها والمعنوية ثبوتية تعقل ذهنها لا خارجا . (٣)

مختصر السنوسي في المنطق ، تحفة المريد على جوهرة التوحيد ، حاشية على أم البراهين والعقائد

للسنوسي . انظر : الأعلام - الزركلي ١ / ٧١ ، معجم المؤلفين - عمر كحالة ١ / ٨٤

(١) تحفة المريد على جوهرة التوحيد - البيجوري ١٣٧

(٢) انظر : الشذرات البهية على العقائد الشرنوبية لعبد المجيد الشرنوبي - إبراهيم المارغني - مطبعة

المنار - تونس ط ٥ / ١٩٥٣ م ص ٩ ، وانظر : شرح أم البراهين - محمد بن يوسف السنوسي ٣٣

(٣) انظر : تهذيب شرح السنوسية ( أم البراهين ) - سعيد فودة - دار الرازي للطباعة والنشر - ط ٢

/ ٢٠٠٤ م ٥٩

## تصور الوجود والعدم

يرى الرازي أن تصورهما بديهي <sup>(١)</sup> . ويعترض ابن التلمساني بأن العقلاء يختلفون في أنه نفس الموجود أو غيره ، أو أنه حال أو ليس بحال . <sup>(٢)</sup>

ما يقصده الرازي هو أن الوجود ليس في حاجة إلى التعريف فهو من الأمور الضرورية الغنية عن التعريف ، ويؤيده الطوسي في هذه المسألة . <sup>(٣)</sup>

والقول بأن الوجود بديهي التصور هو القول الراجح ، ففي شرح المواقف قيل : ( إنه بديهي تصوره ، فلا يجوز حينئذ أن يعرف إلا تعريفاً لفظياً ، وقيل : هو كسبي فلا بد حينئذ من تعريفه ، وقيل : لا يتصور أصلاً لا بداهة ولا كسباً ، والمختار أنه بديهي ) <sup>(٤)</sup>

## إمكان الصفات أو وجوبها

للرازي رأيان : الأول التوقف بقوله : هذا مما نستخير الله فيه ، والآخر : أنها ممكنة باعتبار ذاته ؛ لأنها مفتقرة إلى الذات ، وضاهى قول الفلاسفة : إن العالم ممكن باعتبار ذاته ، واجب بوجوب مقتضيه . <sup>(٥)</sup>

(١) انظر : معالم أصول الدين - الرازي ٢٣

(٢) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٣٦ - ١٣٧

(٣) انظر : تلخيص المحصل - الطوسي ٥٤

(٤) شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٧٧ / ٢

(٥) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٥٨ - ١٥٩ ، ٣٧٨ . يقول ابن سينا : ( كل

ممكن الوجود فإما أن يكون وجوده بذاته ، أو يكون لسبب ما ، فإن كان بذاته فذاته واجبة

ويرد ابن التلمساني (والملجى له إلى ذلك فراره من التركيب، هذا مع أن الشيء لا يتكثر بتكثر صفاته ، كما لا يتكثر بتكثر اعتباراته، والتركيب في الذات لازم له أيضا ؛ فإن ماهية كل صفة من الحياة والعلم والقدرة والإرادة متميزة عن الأخرى في العقل والوجود) <sup>(١)</sup>

( ولما استشعرت الفلاسفة هذا الإشكال لم يسعهم إلا نفي الصفات ، ولبسوا على المسلمين بإطلاقها مع نفي حقائقها وفسروها بأمور مباينة لما هيها ) <sup>(٢)</sup>

ويشير ابن التلمساني إلى أن هذا الإطلاق لم يرد في الشرع ، فالأولى عدم استخدامه . يقول : ( إطلاق لفظ الافتقار والإمكان على صفات الله تعالى لفظ موهوم بالحدوث ، ولم يرد شرع بإطلاقه ، ولا يصح إطلاقه والله تعالى أعلم ) <sup>(٣)</sup>

المعلوم عند أهل السنة أن الصفات قديمة بذاتها قدم الذات واجبة بذاتها

---

الوجود لا يمكنه الوجود ، وإن كان بسبب فيما أن يجب وجوده مع وجود السبب ، وإما أن يبقى على ما كان عليه قبل وجود السبب ، وهذا محال فيجب إذا أن يكون وجوده مع وجود السبب فكل ممكن الوجود بذاته فهو إنها يكون واجب الوجود بغيره ( النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية - ابن سينا - مطبعة الحلبي ط / ٢ ١٩٣٨ م ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وانظر : التعليقات - ابن سينا - تحقيق : د . عبدالرحمن بدوي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م ٢٨ ، عيون المسائل - الفارابي - ضمن المجموع - مطبعة السعادة ١٩٠٧ م ٦٦

(١) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٥٩

(٢) انظر : نفس المصدر ١٥٩

(٣) نفس المصدر ٣٧٩ ، وانظر ٤٣٦ - ٤٣٧ ، ٤٥٢



وجوب الذات وهي زائدة على الذات وليست عينها لاختلاف مفهومها ، وليست غيرها لعدم انفكاكها عنها .<sup>(١)</sup>

و أهل السنة لم يرتضوا القول بإمكان الصفات؛ لأن الثابت عندهم أن كل ممكن حادث . يقول التفتازاني : ( والقول بإمكان الصفات ينافي قولهم بأن كل ممكن حادث )<sup>(٢)</sup>

كلام ابن التلمساني يشير إلى تأثر الرازي بالفلاسفة القائلين بنفي الصفات مع إثبات غايتها ، كيف وقد رد عليهم الرازي في نهاية العقول<sup>(٣)</sup> في قولهم بإثبات التركيب اللازم من إثبات الصفات، ونفى استناد الصفات إلى مرجح من خارج ، ولكنها مستندة إلى الذات الإلهية، ولا محال في هذا ؟ ومن هنا فالإلزام الذي يلزم به ابن التلمساني الرازي فيه نظر .

(١) انظر: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع-الإمام أبو الحسن الأشعري- تصحيح وتقديم : د . حموده غرابة- مطبعة مصر ١٩٥٥ م ٢٦-٤٦، ٣١، أصول الدين - البغدادي ٩٠ ، التبصير في الدين- أبوالمظفر الإسفراييني - تحقيق / كمال يوسف الحوت - عالم الكتب لبنان - ط ١ / ١٩٨٣ م ١٦٥ ، الاقتصاد في الاعتقاد- أبو حامد الغزالي - تحقيق : د . مصطفى عمران - دار البصائر القاهرة - ط ١ / ٢٠٠٩ م ٣٨٤ - ٣٨٥

(٢) شرح العقائد النسفية- سعد الدين التفتازاني - تحقيق وتقديم : طه عبدالرءوف سعد - المكتبة الأزهرية للتراث - ط ١ / ٢٠٠٠ م ٤٤

(٣) انظر : نهاية العقول في دراية الأصول - الرازي - تحقيق : سعيد فودة - دار الذخائر بيروت لبنان - ط ١ / ٢٠١٥ م ١ / ٤٦٩ - ٤٧٠

فالرازي يقرر أن الصفات ينظر إليها من جهتين الأولى: باعتبار ذاتها، ولا شك في إمكانها لأن معناها مرتبط بوجود الذات . والأخرى باعتبار الذات ، ولا شك في وجوبها ولا شك أن مقصد الرازي ليس الإمكان اللازم عنه الحدوث كما يتوهم ، وقد بين التفتازاني هذا التوجه بالجمع بين الإمكان والقدم ، فالصفات ممكنة في ذاتها قديمة بالذات .<sup>(١)</sup> ومع هذا فعبارته قد تشمل هذه اللوازم الفاسدة ، وكان الأولى منه عدم الخوض في هذا .

### وجه افتقار الممكن إلى المؤثر

يقول ابن التلمساني ( ذهب الفلاسفة<sup>(٢)</sup> إلى أنه الإمكان لا الحدوث ، وهو اختيار المصنف )<sup>(٣)</sup>

ويرجح ابن التلمساني أن الوجه هو الإمكان بشرط الحدوث ، فيقول :  
( ولعله الأقرب ، فإننا لو فرضنا عدم الإمكان لثبت الوجوب أو الامتناع ، ولزال الافتقار إلى الغير ، ولو فرضنا الممكن مستمر العدم أو الوجود لاستغنى عن المحصل ، فدل - والحالة هذه - على أن جهة الافتقار ترجح الممكن )<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : شرح العقائد النسفية - التفتازاني ٧٢

(٢) انظر : النجاة - ابن سينا ٢١٣ ، وقد عقد فصلا في كتابه بعنوان ( فصل في إن علة الحاجة إلى

الواجب هي الإمكان لا الحدوث على ما يتوهمه ضعفاء المتكلمين )

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٦٧

(٤) نفس المصدر ١٦٧

الممكن هو ما تساوى وجوده وعدمه ، فيحتاج إلى مرجح يرجح أحد الأمرين على الآخر وهذا ما عليه أكثر المتكلمين<sup>(١)</sup> وأن العلة إلى الاحتياج إلى المؤثر هي الحدوث لأن الشيء يخرج إلى الوجود بعد العدم وهذا هو عين الحدوث .<sup>(٢)</sup>

والخلاف فيما يبدو بينهما لفظي ، فعلى الوجهين العالم محتاج إلى من يخرج به إلى الوجود سواء سمي ذلك إمكانا أو حدوثا . ولكن ليس الإمكان بمعناه الفلسفي الذي يؤدي إلى القول بقدوم العالم ؛ لذا اشترط ابن التلمساني الإمكان بشرط الحدوث .

وقول المتكلمين بالحدوث أسرع في الوصول إلى المطلوب من قول الفلاسفة الذين يثبتون إمكان الحادث، ثم احتياجه إلى مرجح يرجح الوجود على العدم أو العكس.

ويوضح ابن التلمساني الفرق بين القول بالإمكان المجرد - الذي اختاره الرازي - والإمكان بشرط الحدوث بقوله : ( وهذه الطريقة وإن تعرض فيها للإمكان إلا أنها مبينة لطريق الاستدلال بمجرد الإمكان على العلم بوجود الصانع ؛ لأن في هذه الطريقة العلم بحدوث العالم يتقدم على العلم بوجود الصانع ، وطريق

(١) انظر : شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٣ / ١٠٩ ، شرح المقاصد - التفتازاني ١ / ٤٨١ -

٤٨٢ ، مطالع الأنظار على متن طوابع الأنوار للبيضاوي - شمس الدين الأصفهاني - دار

الكتبي - القاهرة ط / ٢٠٠٨ م ص ٥٥

(٢) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٥٩

الإمكان المجرد العلم فيها بحدوث العالم يتأخر عن العلم بإثبات الصانع (١)

### تقسيمه للجواهر والأعراض

يقول الرازي : ( وأما القائم بالغير فهو العرض ، فإن كان قائماً بالمتحيزات فهو الأعراض الجسمانية ، وإن كان قائماً بالمفارقات فهو الأعراض الروحانية ) (٢)

ويرد عليه ابن التلمساني باللازم المحال عن قوله وهو أن تكون صفات الباري أعراضاً فيقول : ( إطلاقه أن القائم بالغير هو العرض يلزم أن تكون صفات الباري - جل وعلا - أعراضاً ، ولا يصح إطلاق العرض عليها ، فإن لفظ العرض يشعر بقلة البقاء ) (٣)

لأجل هذا صوب ابن التلمساني بعض العبارات التي أطلقها الرازي والتي توهم صحة إطلاق العرض على صفات الله تعالى ، فالرازي يقول : ( لو قام بجملته الأجزاء علم واحد وقدرة واحدة لزم قيام العرض الواحد بالمحال الكثيرة وهو محال ) (٤)

ويرد ابن التلمساني : ( وصوابه أن يقال : لزم قيام المعنى الواحد بالمحال الكثيرة ، فإن ذلك يوهم صحة إطلاق العرض على صفات الباري سبحانه وتعالى ، وإنه لا يجوز ، وهذا بعد مقدمة ، وهي : أن الباري سبحانه فاعل بالاختيار ،

(١) نفس المصدر ٢٣٣

(٢) معالم أصول الدين - الرازي ٢٦

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٧٦

(٤) معالم أصول الدين - الرازي ٣٥

والفاعل بالاختيار يجب اتصافه بالعلم والقدرة والإرادة والحياة (١)

العرض عند المتكلمين (٢) هو الموجود القائم بالمتحيز ، وتعريفهم هذا يخرج صفات الباري سبحانه وتعالى ، فالتقييد بالوجود يخرج الحال ، وبالتحيز يخرج الصفات الإلهية والمتكلمون لا يعتقدون وجود الممكنات المفارقات ، وتقسيم الرازي للجواهر والأعراض متابع فيه للفلاسفة . (٣)

### تعريف الحركة والسكون

يعرف الرازي الحركة بأنها : ( الحصول " أي الجوهر " في حيز بعد أن كان في حيز آخر ) (٤)

ويورد عليه ( أنه يلزم عليه أن الجوهر إذا وجد في حيز ثم انتقل إلى غيره ، وأقام في الثاني أزمنة متوالية ، فإنه يصدق عليه أنه حصل فيه بعد حصوله في حيز

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٢٤٧

(٢) انظر : التمهيد - أبوب كر الباقلاني - تصحيح ونشر : الأب رتشرد اليسوعي - المكتبة الشرقية - بيروت ١٩٥٧ م ١٨ ، الإرشاد - الجويني ١٧ ، الاقتصاد في الاعتقاد - الغزالي ٤٦ ، القول السديد - أبو دقيقة ١٧٢ - ١٧٣

(٣) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٧٧ ، وانظر : النجاة لابن سينا ١٧٤ وما بعدها ، وانظر في بيان معنى الجوهر - التعريفات - الجرجاني - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - ط ١ / ١٩٨٣ م ٧٩ ، المعجم الفلسفي - معجم اللغة العربية - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٨٣ م ٦٤

(٤) الأربعين - الرازي ١ / ٢١

آخر مع أنه ساكن. قيل وإصلاحه أن يقول: حصول الجوهر في حيز عقيب حصوله في حيز آخر) (١)

ويعرف السكون بأنه: ( حصوله في الحيز الواحد أكثر من زمان واحد ) ويعقب ابن التلمساني ( تفسير السكون بهذا أقرب إلى استعمال العرف ، ويلزم عليه : أن الجوهر في أول حدوثه لا يكون متحركا ولا ساكنا ، وقد ذهب إلى ذلك غيره من المتكلمين ، وأكثرهم يفسرون السكون بمجرد الحصول في الحيز ، وهو عندهم أمر ثبوتي ، فإنه محسوس والعدم لا يحس ) (٢)

ويشير ابن التلمساني إلى أن الفخر قد أراد بالحركة والسكون في غير المعالم (٣) أن ( السكون كونان متواليان في مكان واحد ، والحركة كونان متواليان في مكانين ) ويعقب ( فعلى هذا تكون قسمة الجواهر إلى : متحركة وساكنة قسمة مانعة للجمع دون الخلو (٤) ، فإن الجوهر في أول حدوثه - بهذا التفسير - يكون لا ساكنا ولا متحركا ) (٥)

الكلام عن الحركة والسكون مهم من حيث الاستدلال على حدوث العالم ،

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٨١ - ١٨٢

(٢) نفس المصدر ١٨٢

(٣) انظر الأربعين - الرازي ١ / ٣٥

(٤) مانعة الجمع هي: ( هي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأها صدقا فقط كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا ، ومانعة الخلو: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأها كذبا فقط .

كقولنا: إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق ) تحرير القواعد المنطقية ٣٠٢

(٥) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ١٨٢

فالأكوان الأربعة ( الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ) عُني بها المتكلمون<sup>(١)</sup> لإثبات وجود الجواهر والأعراض التي تحتاج إلى محدث مخالف لها بلا شك ؛ لذا أطال المتكلمون الحديث في هذه الأمور العامة لبيان هذه الحقائق اللازمة عنها ، والتي تعتبر مقدمة لمسائل هذا العلم .

والاعتراض على ما يلزم من قول الرازي بأن أول جوهر لا يقال عنه بأنه ساكن أو متحرك ؛ لأنه قد لا يؤدي الغرض الذي من أجله عقدت هذه الأبواب العامة .

### الوجود والماهية

الرازي يقرر أن الوجود زائد عن الماهية<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم أثبت أن ذات الله مخالفة لسائر الذوات لعينها المخصوصة ، وبنى كلامه ذلك بناء على ما قرره من أن وجود الله تعالى معلوم لنا ، وماهيته غير معلومة لنا ، وللمخالف أن يقول عين ما تقولون به في الماهية هو عين ما تقول به في الوجود .<sup>(٣)</sup>

يستخدم ابن التلمساني هنا رد الدليل على المخالف ؛ خاصة في هذه المسائل الشائكة والمسألة تعددت فيها الأقوال : فهناك من يقول بأن الوجود عين الماهية مع الاشتراك اللفظي بين الممكن والواجب ، وبه قال الأشعري وبعض المتكلمين<sup>(٤)</sup> ، وهناك من يقرر أن وجود الله تعالى مجرد ، لا ماهية له ، ولا يوجد اشتراك لفظي ،

(١) انظر : شرح المقاصد ٦ / ١٨٠ وما بعدها

(٢) ١ نظر : الأربعين - الرازي ١ / ١٤٣

(٣) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٢٨٦ - ٢٨٩

(٤) انظر : نهاية الإقدام - الشهرستاني ١٤٦ ، شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٢ / ١١٢

أما الممكن فوجوده غير ماهيته، وبه قال الفارابي<sup>(١)</sup>

وابن سينا<sup>(٢)</sup> وبعض المعتزلة<sup>(٣)</sup> ، وهناك من يقول بأن الوجود واحد في الواجب والممكن ، وهو زائد على الماهية ، وبه قال الرازي وبعض المتكلمين<sup>(٤)</sup> .

والرازي بعد توقفه في المسألة في بعض كتبه، وميله إلى رأي الأشعري في

(١) أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان ( ت ٣٣٩ هـ ) من فاراب من بلاد الترك أقام ببغداد ومنه إلى الشام وأقام به إلى وفاته ، وكان من كبار الفلاسفة متقنا لعلوم الحكمة واللسان وله علم بالطب ، ولقب بالمعلم الثاني ؛ لشرحه مؤلفات أرسطو المعلم الأول . له : الفصوص، وإحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، آراء أهل المدينة الفاضلة، وأغراضها بعد الطبيعة، السياسة المدنية، جوامع السياسة، النواميس . انظر : عيون الأنباء في طبقات الأطباء - ابن أبي أصيبعة ٦٠٣ ، الأعلام - الزركلي ٧ / ٢٠

(٢) الحسين بن عبد الله بن سينا ، أبو علي الفيلسوف الرئيس ( ت ٤٢٨ هـ ) ولد ببلخ وتوفي بهمدان ، له تصانيف في الطب والطبيعات والإلهيات له : المعاد ، الشفاء ، أسرار الحكمة المشرقية ، أرجوزة في المنطق ، حي بن يقظان ، الإشارات . انظر : عيون الأنباء في طبقات الأطباء - ابن أبي أصيبعة ٤٣٧ ، الأعلام - الزركلي ٢ / ٢٤٢

(٣) انظر : عيون المسائل - الفارابي ٦٦ ، فصوص الحكم - الفارابي - ضمن المجموع ١٢٧ - ١٢٨ ، النجاة - ابن سينا ٢٣٤ ، الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد - عبد الرحيم الخياط المعتزلي - تحقيق : د . نيرج - الدار العربية للكتاب - بيروت لبنان ط ٢ / ١٩٩٣ م ١٣٣ - ١٣٤ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل - ابن حزم الأندلسي - مكتبة الخانجي القاهرة - بدون تاريخ ٢ / ١٣٢

(٤) انظر : الأربعين - الرازي ١ / ١٤٣ وما بعدها ، المحصل - الرازي ٦٩ ، نهاية العقول - الرازي ١ / ٤٣٨ - ٤٤٠ ، شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٢ / ١٢٧ وما بعدها



أخرى<sup>(١)</sup> إذا به يقرر هنا في المعالم هذا الرأي الأخير .

والمسألة من المسائل التي كثر فيها الاختلاف نظرا للاختلاف حول القول بالوجود الذهني<sup>(٢)</sup> من عدمه ، فمن قال به يثبت من ثم تفاوتاً في الوجود بين الواجب والممكن ، وزيادة الوجود عن الماهية ، بخلاف من ينفيه .<sup>(٣)</sup>

(١) انظر : الإشارة في علم الكلام - الرازي - - تحقيق : هاني محمد حامد - المكتبة الأزهرية للتراث

إيداع ٢٠٠٩ م ٧٥-٧٧، ٨١-٨٢ المحصل - الرازي ٦٩

(٢) الوجود الذهني أو العقلي هو : المفهوم الذي ينطبع بالذهن عن الأشياء ، فهي صورة الأشياء

وليست كما هي في الواقع ، ووجودها الحقيقي أو الطبيعي يسمى بالوجود الخارجي . انظر

تحرير القواعد المنطقية ١٦٩

(٣) انظر : شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٢ / ١٥٥

## المبحث الثاني : في الإلهيات

### الخلاف حول إمكان معرفة البشر لحقيقة ( كنه ) الباري تعالى

يذكر ابن التلمساني أن الرازي يصرح بأن كنه الباري تعالى غير معلوم للبشر، وذلك في أكثر كتبه<sup>(١)</sup>، والمسألة تعرض لها بهذا التقرير في الأربعين<sup>(٢)</sup> والمحصل<sup>(٣)</sup>، ولكنه في كتاب الإشارة يقرر بأنه معلوم لهم، وقال بأن خاصية الإله القدرة<sup>(٤)</sup>. وقد ذكر الرازي طرقاً للتصورات وهي المعرفة الحسية أو الوجدانية أو الضرورات العقلية، وما دامت ماهية الباري مغايرة لذلك، فليست معلومة<sup>(٥)</sup>. ويرد عليه بـ: ( منع حصر مدارك التصورات فيما ذكر، وهذا راجع منه إلى أن التصورات كلها مكسوبة، ثم إذا سلم أن من طرقها العلم الضروري، فأى مانع

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٥١

(٢) انظر: الأربعين - للرازي ٣٠٨ وما بعدها.

(٣) انظر: المحصل - الرازي ١٨٨

(٤) يقول الرازي: ( فإن قيل: فما خاصية الإله؟ قلنا: خاصيته اقتداره على الاختراع، والذي يدل عليه أنه لما سأل فرعون موسى عليه السلام عن ماهية الإله فقال: " قال فرعون وما رب العالمين " الشعراء ٢٣ فما أجاب عن سؤاله إلا بذكر الخلق والإيجاد فقال " قال رب الماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين " الشعراء ٢٤ ولولا أن ذلك خاصية الإله، وإلا لما كان الجواب مطابقاً للسؤال، وذلك غير جائز على الأنبياء ) الإشارة في علم الكلام - الرازي ٢٧٢، وقد ذهب إلى هذا القول بعض الأشاعرة وعلى رأسهم الأشعري، وتوقف البعض الآخر؛ لأن

العقل لا ينتهي إلى معرفة ذلك الأخص. انظر: الملل والنحل - الشهرستاني ١٠١

(٥) انظر: معالم أصول الدين - الرازي ٥٧، الأربعين - للرازي ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩

من أن يخلق الله تعالى لبعض عبيده علما ضروريا بأمر ما لم تجر العادة بخلق العلم بمثله؟ وهذا هو المعبر عنه بالإلهام<sup>(١)</sup>

واحتجاج الرازي: ( بأن موسى - صلوات الله على محمد وعليه - أجاب فرعون لما سأله عن ماهية رب العالمين قال له: " رب السماوات والأرض وما بينهما " الشعراء ٢٤ ، فلولا أن ذلك خاصية الله تعالى وإلا لما كان الجواب مطابقا . ولا حجة له في ذلك فإن ما كما يسأل بها ويراد من السؤال إفادة الحقيقة قد تطلق لطلب تمييز الحقيقة وما ذكره موسى - عليه السلام - يصح لتمييزه تعالى عن سائر الممكنات ، وقول الشيخ تلك خاصية الإله لعله أراد أن هذا الوصف لا يثبت لغير الله تعالى ردا على المعتزلة ؛ إذ تزعم أن العبد يشارك الله تعالى في ذلك ، ولم يرد أنه أخص ذاته ، فإن القدرة على الاختراع عنده من صفات المعاني التي يستدعي الاتصاف بها تقرر الذات بدونها في العقل ، فلا يكون أخص الذات ، وإلا لدار ذلك والله أعلم )<sup>(٢)</sup>

ويقول ابن التلمساني أيضا: ( والتحقيق أنا كما نحكم على الشيء باعتبار فهم ذاته قد نحكم عليه لتوقف ما علمناه عليه ، وقد دل وجود الممكنات مع استحالة وجودها بنفسها على افتقارها إلى وجود واجب لذاته غني ، يخالفها بذاته وحقيقته وإن لم يفهم ما به المخالفة من حيث التفصيل ، وأرشد السمع إلى وصفه بصفات

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٥٨

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٦٣ ، وانظر: شرح المقاصد - التفتازاني ٤ / ٢١٢ وما بعدها .

معنوية فوصفناه بها وورد بالأسماء الحسنى ، وأمكنا رد جميع ذلك إلى ما علمناه من الصفات ، وليس في جميع ذلك ما يفصح لنا عن حقيقته تلك ما هي ، والله عز وجل أعلم<sup>(١)</sup>

الإحاطة بكنه ذات الله تعالى غير ممكنة ، وهذا ما عليه جمهور المحققين<sup>(٢)</sup> .

يقول د . حسن الشافعي : ( هكذا يحق لنا أن نقرر واثقين إجماع علماء المذاهب المعتمدة على عدم الإحاطة بكنه ذاته تعالى في هذه الدنيا ، أما في الآخرة فالصواب في ذلك قول ابنالوزير<sup>(٣)</sup> : إنه لا حاجة بنا الآن إلى التطويل بالخوض في أحكام

الآخرة)<sup>(٤)</sup> وهو نفس ما يقرره الرازي في أغلب كتبه . أما ما اعترض عليه ابن التلمساني ، فهو في كتاب متقدم له ، وقد أخطأ فيه بلا شك ، ولكن العبرة بما استقر عليه أخيراً .

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٦٠

(٢) انظر : شرح المواقف ٨ / ١٦٠ وما بعدها ، شرح المقاصد ٤ / ٢١٢ وما بعدها .

(٣) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الفضل الحسني القاسمي ، أبو عبد الله ، عز الدين ، من آل الوزير ( ت ٨٤٠ هـ ) : من أعيان اليمن . تعلم بصنعاء وصعدة ومكة . وأقبل في أواخر أيامه على العبادة . له : إثثار الحق على الخلق ، تنقيح الانظار في علوم الآثار ، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، البرهان القاطع في إثبات الصانع ، ترجيح أساليب القرآن على قوانين المبتدعة واليونان ، قواعد التفسير . انظر : الأعلام - الزركلي ٥ / ٣٠٠ - ٣٠١

(٤) الأمدى وآراؤه الكلامية د . حسن الشافعي ٢٠٣ ، وراجع كلام ابن الوزير في : ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان - محمد بن إبراهيم الوزير - مطبعة المعاهد بالقاهرة ١٣٤٩ هـ - ١٤٠

## اعتراض ابن التلمساني على تسمية الرازي صفات الله تعالى إضافات

يقول الرازي : ( المعلوم عند البشر أحد أمور أربعة : إما الوجود ، وإما  
كيفيات الوجود وهي الأزلية والأبدية والوجوب ، وإما السلوب وهي أنه ليس  
بجسم ولا جوهر ولا عرض وإما الإضافات وهي العالمية والقادرية )<sup>(١)</sup>  
ويرد عليه : ( تسمية صفات المعاني إضافات وهي عند الأشعرية إما : ذوات  
إضافات أو أحكام لمعان ثابتة ذوات إضافات ، وأكثرها ترجع عند جمهور المعتزلة  
إلى صفات نفسية أو وجوه واعتبارات في الذات ، وإنما ردها إلى الإضافات أبو  
الحسين البصري<sup>(٢)</sup> من المعتزلة ، وهو كثيرا ما ينتهج منهج الفلاسفة ، فإن أراد  
الفخر ذلك لا يرجع إلى مجرد مناقشة لفظية بل إلى مؤاخذه معنوية )<sup>(٣)</sup> ويبدو أن  
الرازي لم يرد المعنى المقرر عند الفلاسفة<sup>(٤)</sup> والمعتزلة<sup>(٥)</sup> الذي يلزم عنه اعتبار

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٥٧

(٢) أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري ( ت ٤٣٦ هـ ) : المتكلم على مذهب المعتزلة أحد  
أئمتهم الأعلام ، وله جهود في أصول الفقه ، منها المعتمد وهو كتاب كبير ، ومنه أخذ فخر  
الدين الرازي كتاب المحصول وله : تصفح الأدلة ، وغرر الأدلة ، وشرح الأصول الخمسة ،  
وكتاب في الإمامة . انظر : وفيات الأعيان - ابن خلكان ٤ / ٢٧١ ، معجم المؤلفين - عمر  
كحالة ١١ / ٢٠

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٥٣ .

(٤) الفلاسفة يقررون أن الذات الإلهية واحدة وبسيطة لا تقبل الكثرة ومن هنا قالوا بالسلوب  
والإضافات التي ترجع إلى نفس الذات . يقول ابن سينا : ( الصفة الأولى لواجب الوجود أنه  
إنّ وموجود ، ثم الصفات الأخرى يكون بعضها المتعين فيه هذا الوجود مع إضافة ، وبعضها هذا

الصفات مجرد ألفاظ ، وليست صفات حقيقية ، وهذا مخالف لطبيعة الصفات الإلهية التي لا تنفك عن الذات وتتبعها حكماً ، ويؤكد هذا الكلام أن الرازي ذكر هذا التقسيم عند حديثه عن أقسام الصفات ويذكر أنها حقيقية إضافية ، ويستبدل اللفظ بالثبوتية فيقول : ( الصفات ، وهي إما سلبية أو ثبوتية )<sup>(١)</sup> .

### اعتراض ابن التلمساني على إطلاق الرازي على صفات الله تعالى أنها متغايرة الحقيقة

يقول الرازي : ( والذات المخصوصة الموصوفة بهذه الصفات متغايرة لها لا محالة وليس عندنا من تلك الذات المخصوصة إلا أنها ذات لا يدري ما هي إلا أنها موصوفة بهذه الصفات ، وهذا يدل على أن حقيقته المخصوصة غير معلومة ) (٣)

ويرد مستدركا : ( فإطلاق أن صفاته متغايرة الحقيقة ، والأئمة - رضوان الله عليهم - يمتنعون من إطلاق ذلك ؛ لما يوهم لفظ الغير من صحة المفارقة ولم يرد به شرع ) (٤)

وهذا الاستدراك ليس في موضعه ؛ لأن الرازي لم يتحدث عن هذه النقطة ، فما ذكره هو أن الصفات متغايرة للذات ولم يتعرض لما أثاره ابن التلمساني، وإن كان

---

= الوجود مع السلب وليس ولا واحداً منها موجباً في ذاته كثرة البتة ولا متغايرة ( النجاة - ابن سينا ٢٥١ .

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار ١٨٣ .

(٢) المحصل - الرازي ١٥٤

(٣) معالم أصول الدين - الرازي ٥٧

(٤) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٥٣ - ٤٥٤

يقصد علاقتها بالذات ، فالقول المناسب حينئذ ( إطلاق أن صفاته مغايرة في حقيقتها للذات ) وما عليه أهل السنة أن الصفات لا هي هو ، ولا هي غيره . (١) والمعنى : أن الصفات في حقيقتها ليست هي الذات ، وفي نفس الوقت لا تنفك عنها ، بل هي ملازمة لها وتأخذ حكمها .

### إشكال على الاستدلال على صفة العلم لله سبحانه وتعالى

لا يختلف ابن التلمساني مع الرازي في أصل المسألة، ولكن في طريقة استدلاله ؛ فيتوقف معه في ثلاثة أوجه معترضا على عباراته الموهمة ، فسجل اعتراضه فيما يلي :

**الأول :** قول الرازي بأن المختار هو الذي يقصد إلى إيجاد النوع المعين يشعر بأن النوع مما يوجد في الخارج ، وهذا مخالف لما هو مقرر من أن النوع لا يوجد إلا في الذهنأما في الخارج فلا يوجد إلا مجردا ، وإذا تشخص خرج عن كونه نوعا إلى الأفراد المميزة .

**والثاني :** قول الرازي فثبت أن الله تعالى متصور للماهيات . فيه إطلاق التصور على علم الله تعالى ، وهذا غير مستساغ ؛ لأن لفظ متصور يوهم انطباع صورة الشيء في النفس ، وهذا محال على الله تعالى ، والأسماء توقيفية لا يجوز إطلاق اسم على الله تعالى بلا دليل .

**الثالث :** قول الرازي إن تصور الماهيات يستلزم ثبوت أحكام وعدم أحكام

(١) انظر : الاقتصاد في الاعتقاد - الغزالي ٣٧١ ، ٣٨٤

وتصور الملزوم يستلزم تصور اللازم ، فيلزم من علمه بتلك الماهيات علمه بلوازمها وآثارها . هذا تشبيه لعلم الله تعالى بالعلم الحادث الذي يحتاج إلى واسطة من الدليل والضرورة والنظر وهذا محال في حقه تعالى فشتان بين علم الله تعالى القديم والعلم الحادث .<sup>(١)</sup>

هنا يدقق ابن التلمساني في العبارات المستخدمة في الحديث عن صفات الباري سبحانه وتعالى ، وهذا مسلك متميز ؛ فالعبارات الموهمة تلزم صاحبها من اللوازم ما لا يقصده أحيانا ؛ لذا كان المتكلمون متحريين للدقة في مسائل هذا العلم .

الاستدراك على الوجه الثاني والثالث واضح فلفظ التصور وما يتبعه من أحكام غير مستساغ بالنسبة لعلم الله تعالى ، ولكن بالنسبة للاستدراك الأول وهو الخاص بالفرق بين النوع وأفراده ، فالتفرقة في محلها لفظيا ، إذ النوع لفظ كلي منتزع من أفراده<sup>(٢)</sup> ، فلفظ إنسان لفظ كلي منتزع من أفراده المكونين له ، والفرق بينها واضح فالنوع وجوده ذهني لا واقعي بخلاف الأفراد ، والعلم يتعلق بإيجاد الأفراد لا النوع ، ومن ثم استدرك ابن التلمساني على الرازي في هذا الوجه ، ولكن ألا يجوز إطلاق النوع ويراد به الأفراد المكونة له ؟ أرى أنه يجوز ذلك فمن الممكن أن يطلق لفظ الإنسان ويراد به أفراده من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء أو العكس .

ومن العبارات التي أطلقت في هذا الباب ولم يرتضيها ابن التلمساني تعريف

(١) انظر: شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٣٠٩ - ٣١٠

(٢) فالنوع هو : (المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو) تحرير القواعد المنطقية ١٩١



العلم بأنه الصلاحية لمعرفة ما يتجدد .

يقول ابن التلمساني : ( وتعميم بعضهم العلم بمعنى الصلاحية : أي أنه صالح لأن يعلم به ما يتجدد - كما صار إليه الفخر - غير مرض عند المحققين؛ فإن الصالح لأن يعلم غير معلوم، فيلزم الاتصاف بالجهل وهو نقص) <sup>(١)</sup> وهذا يؤكد ما قرره الباحث سابقا من أن عدم الدقة في استخدام اللفظ يلزم صاحبه أمورا قد لا يقصدها؛ فأخذ الحيطة والحذر في استخدام العبارات أمر ضروري .

وكذلك يعترض ابن التلمساني على الفخر في عدم تقييده فعل الله تعالى بالاختيار من خلال عبارته في الرد على الفلاسفة . <sup>(٢)</sup> كأنه يلفت الأنظار إلى أن الكاتب قد يعير اهتمامه بالمسألة المدروسة ، ولا يعتني بغيرها من المسائل ، كما حدث مع الفخر، فقد عمد إلى الرد على الفلاسفة في قولهم بنفي علم الله بالجزئيات، ولم يعتن بالدقة في استخدام اللفظ ، فوقع في إشكالية تخص مسألة أخرى وهي مسألة خلق العالم هل بالاختيار كما هو مذهب أهل الحق أو بالإيجاب - بالعلة أو الطبيعة - كما يرى بعض الفلاسفة ، ومن هنا كان اهتمام ابن التلمساني بضرورة الدقة في استخدام اللفظ والابتعاد عن الموهم ، مع العلم بأن الرازي يقول بالاختيار يقول الرازي في هذا الكتاب محل الدراسة : ( قد ثبت أن الله تعالى مؤثر في وجود العالم ، فإما أن يؤثر فيه على سبيل الصحة وهو الفاعل المختار ، أو على سبيل

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٣٢١

(٢) انظر: نفس المصدر ٣٢١ - ٣٢٤

الوجوب وهو الموجب بالذات ، فنقول القول بالموجب بالذات باطل (١)  
وكذلك يعترض على مخالفته لقواعد الأشاعرة وموافقته للمعتزلة في القول  
بأن الله عالم لذاته ، ونفى حقيقة العلم الذي هو صفة وجودية زائدة على الذات ،  
وعلمه تعالى نسب متجددة كل ذلك قرره في معرض رده على الفلاسفة . (٢)  
وطريقته في الاستدلال على عموم علمه سبحانه غير مستقيمة لأنها تدخل  
العلم الحادث فيها . (٣)

لا شك أن الرازي خالف المتقدمين من الأشاعرة في بعض المسائل المتعلقة  
بصفة العلم ومن هنا كانت استدراكات ابن التلمساني عليه في موضعها ، وكان  
مذهبه في هذا مترددا بين الفلاسفة والمعتزلة ، فما هو ثابت ومقرر عند الأشاعرة أن  
صفة العلم صفة وجودية زائدة على الذات، ولا يلحق التغير ذات الله تعالى إنما  
يلحق المعلومات.

يقول الآمدي : (مذهب أهل الحق أن الباري تعالى عالم بعلم واحد قائم بذاته  
قديم أزلي متعلق بجميع المتعلقات ) وذلك (من غير تجدد ولا كثرة ، وإنما المتجدد  
هو نفس المتعلق والتعلق به وذلك مما لا يوجب تجدد المتعلق بعد سبق العلم بوقوعه  
في وقت الوقوع) (٤)

(١) نفس المصدر ٢٩٣ ، وانظر : المحصل ١٢١

(٢) انظر : نفس المصدر ٣٢٥

(٣) انظر : نفس المصدر ٣٢٦

(٤) غاية المرام في علم الكلام - سيف الدين الآمدي - تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف الشافعي -

والقول بأن الله عالم بذاته ، وحدث التغير في العلم هذا نفس ما يردده

المعتزلة في هذا الباب .<sup>(١)</sup>

### عموم قدرته تعالى

يرى الفخر أن الجواز هو المصحح للمقدورية .<sup>(٢)</sup>

ولكن ابن التلمساني يعترض بقوله : (سلمنا أن الجواز مصحح بالنسبة إلى كون الفعل مقدورا في نفسه ، لكن لم قلت إنه مصحح بالنسبة إلى الله عز وجل ؟ لا بد لهذا من دليل)<sup>(٣)</sup>

والحق أن عبارة الرازي لم تؤكد هذا القول الذي استنتجه ابن التلمساني ، فالمعلوم أن القدرة تتعلق بالممكنات كما هو مقرر عند أهل الحق . (فالقدرة صفة تؤثر في إيجاد الممكن وإعدامه) (٤) ولا تتعلق بالواجب والمستحيل ( لأنها إن تعلق بالواجب فلا يصح أن تعدمه ؛ لأنه لا يقبل العدم ، ولا يصح أن توجده ؛

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - بدون تاريخ ٧٦ ، ٨١ - ٨٢ ، وانظر : لوامع

الأنوار البهية - محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي - مؤسسة الخافقين - دمشق - ط ٢ /

١٩٨٢م / ١٤٥ - ١٤٦

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار ١٨٢ وما بعدها

(٢) انظر : معالم أصول الدين - الرازي ٤٣

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٣٣١

(٤) شرح أم البراهين - السنوسي ٢٧

لأنه يلزم منه تحصيل الحاصل، وإن تعلق بالمستحيل فعلى العكس من ذلك<sup>(١)</sup> وكذلك اعتراضه على قوله: (المقتضي لحصول تلك القادرية هو ذاته المخصوصة)<sup>(٢)</sup>

فقال: (قلنا: مطلقاً أو مع كون الفعل مشتملاً على حكمة؟ الأول ممنوع والثاني مسلم)<sup>(٣)</sup> المقتضي لحصول القادرية الذات بلا شك التي يصدر عنها جميع الممكنات وعبارة الرازي تفيد ذلك، ولا يجتمل منها نفي الحكمة كما قال ابن التلمساني، فالكلام عن القدرة من حيث الإثبات والتعلق، وقول الرازي هو نفس ما يقرره الأشاعرة. يقول التفتازاني: (المقتضي للقادرية هو الذات والمصحح للمقدورية هو الإمكان، ولا تمايز قبل الوجود يخص البعض، والأولى التمسك بمثل: "والله على كل شيء قدير" - البقرة ٢٨٤)<sup>(٤)</sup>

### الخلاف حول إمكان وقوع مؤثرين على أثر واحد

يستبعد الرازي اجتماع شيئين على أثر واحد وحكم باستحالته<sup>(٥)</sup>. ولكن ابن التلمساني يقول: (ما المانع أن يكون وقوعه بأحدهما أولى مع صلاحية وقوعه بكل واحد منهما؛ لأن الله تعالى أراد إيقاعه بذلك؟ وإذا أراد الله

(١) تحفة المريد على جوهرة التوحيد - البيجوري ١٢١

(٢) معالم أصول الدين - الرازي ٤٣

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٣٣١

(٤) شرح المقاصد - التفتازاني ١٠١ / ٤

(٥) انظر: معالم أصول الدين - الرازي ٤٦

إيقاعه بنفسه فلا يفعله العبد ، وإذا أراد فعل العبد له لا يفعله هو، ولا يلزم منه وقوع أثر بين مؤثرين )<sup>(١)</sup> مع ضرورة الاعتقاد أن الله خالق للعبد وفعله ، وهو المؤثر في خروج الفعل كما هو مقرر عند أهل السنة ( أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله سبحانه وتعالى وحدها ليس لقدرتهم تأثير فيها بل الله سبحانه أجرى عاداته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً )<sup>(٢)</sup>

ويتابع ابن التلمساني ( وهذا كما نقول : إن الله تعالى قادر على تحريك الجسم وتسكينه لكن لا يريد حركته مع إرادة سكونه ، بل إذا أراد تحريكه لا يريد تسكينه ، والقدرة صالحة لوقوع كل واحد من الأمرين لو أراده )<sup>(٣)</sup> وهذا لا يتم له ؛ لأن المثال الذي ضربه عن وقوع أحد الأثرين من خلال أحد المؤثرين ، وأصل الكلام عن وقوعه من خلال المؤثرين معاً، وكلام الرازي في هذه المسألة هو ما عليه أهل السنة ، فلا يقع أثر من خلال مؤثرين . يقول صاحب المواقف والشارح : ( القدرة الواحدة لا تتعلق بالضدين وإلا لزم اجتماعهما لوجوب مقارنتهما لتلك القدرة المتعلقة بهما ، بل قالوا : إن القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين مطلقاً سواء كانا متضادين أو متماثلين أو مختلفين لا معاً ، ولا على سبيل البدل بل القدرة الواحدة لا تتعلق إلا بمقدور واحد )<sup>(٤)</sup>

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٣٣٧

(٢) شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٨ / ١٦٣ ، وانظر : شرح المقاصد - التفتازاني ٤ / ٢٢٣

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٣٣٧

(٤) شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٦ / ١٠٨ ، وانظر : شرح المقاصد - التفتازاني ٢ / ٣٥٧

## المخالفون في كلام الله تعالى

يستدرك ابن التلمساني على الرازي في قوله : ( قالت الحنابلة : كلام الله تعالى ليس إلا الحروف والأصوات ، وهي قديمة أزلية )<sup>(١)</sup> ونفس الرأي يقوله النسفي<sup>(٢)</sup> والإيجي والتفتازاني .<sup>(٣)</sup>

ويقرر ( كان الأولى أن يقول : قالت الحشوية )<sup>(٤)</sup> ، فإن عزو هذا المذهب إلى هذه الطائفة بنعت الحنابلة يوهم أن هذه مقالة لأحمد بن حنبل وهو منزّه عن ذلك )<sup>(٥)</sup> لا يخفى أن استدراك ابن التلمساني يظهر مدى دقة الرجل في استخدام

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٥٠

(٢) ميمون بن محمد بن محمد بن معبد بن مكحول ، أبو المعين النسفي الحنفي ( ت ٥٠٨ هـ ) : عالم بالأصول والكلام . كان بسمرقند وسكن بخارى . له : بحر الكلام ، تبصرة الأدلة ، التمهيد لقواعد التوحيد ، العمدة في أصول الدين ، العالم والمعلم ، مناهج الأئمة . انظر : الأعلام - الزركلي ٧ / ٣٤١

(٣) انظر : تبصرة الأدلة في أصول الدين - أبو المعين النسفي - تحقيق د. محمد الأنور حامد عيسى - المكتبة الأزهرية للتراث ط ١ / ٢٠١١ م ص ٤٦٧ ، شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٨ / ١٠٤ ، شرح المقاصد - التفتازاني ٤ / ١٤٤

(٤) الحشوية ليست فرقة معينة ، وإنما هم فئات مختلفة ، وهم الذين يتمسكون في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل ، فقالوا بالتشبيه والتجسيم . انظر : شرح أم البراهين - السنوسي ٨٢ ، المدخل إلى دراسة علم الكلام - د . حسن الشافعي - إدارة القرآن والعلوم الإسلامية باكستان - ط ٢ / ٢٠٠١ م ٧٥ - ٧٩

(٥) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٠٠

الألفاظ ، وعدم التعميم في إطلاق الأحكام ، وهذه نظرة صائبة بلا شك ، فما هو رأي الإمام أحمد - رحمه الله - في هذه المسألة ؟

يذهب الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - إلى أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ، ومن قال بخلقه فهو كافر . يقول عبد الله بن الإمام أحمد سمعت أبي يقول : ( من قال القرآن مخلوق فهو عندنا كافر ؛ لأن القرآن من علم الله عز وجل وفيه أسماء الله عز وجل )<sup>(١)</sup> ويقول رحمه الله تعالى : ( وقد روي عن غير واحد ممن مضى من سلفنا رحمهم الله أنهم كانوا يقولون : القرآن كلام الله عز وجل وليس بمخلوق ، وهو الذي أذهب إليه ولست بصاحب كلام ولا أرى الكلام في شيء من هذا ، إلا ما كان في كتاب الله عز وجل ، أو في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن أصحابه ، أو التابعين ، فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود )<sup>(٢)</sup>

ويقرر ابن تيمية - رحمه الله - أن القائلين بأن الحروف والأصوات قديمة هم طائفة من أهل الكلام والحديث والفقهاء ، وقد وافقهم عليه بعض الفقهاء من أصحاب مالك وأحمد والشافعي وغيرهم ، والجمهور ينكرون ذلك لمخالفته صريح المعقول والمنقول<sup>(٣)</sup> . ويؤكد هذا المعنى بقوله : ( من ظن أن المسموع من القراء هو

(١) السنة لعبد الله بن أحمد - تحقيق / محمد بن سعيد القحطاني - دار ابن القيم المملكة العربية

السعودية - ط ١ / ١٩٨٦ م - ١ / ١٠٢

(٢) نفس المصدر / ١ / ١٣٩ - ١٤٠

(٣) انظر : الصفدية - ابن تيمية - تحقيق : محمد رشاد سالم - مكتبة ابن تيمية ، مصر - ط ٢ /

١٤٠٦ هـ / ٢ / ٥٨ ، وانظر له أيضا : المسائل والأجوبة - تحقيق : أبو عبد الله حسين بن عكاشة -

الفاروق الحديثة القاهرة - ط ١ / ٢٠٠٤ م ١٠٢

صوت الرب ، فهو إلى تأديب المجانين أقرب منه إلى خطاب العقلاء ، وكذلك من توهم أن الصوت قديم ، وأن المراد قديم ، فهذا لا يقوله ذو حس سليم (١) وبيّن الشهرستاني - رحمه الله تعالى - الفارق بين الأشعري والحشوية في هذه المسألة بقوله: ( كلامه واحد هو : أمر ونهي وخبر ، واستخبار ، ووعد ، ووعد . وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه ، لا إلى عدد في نفس الكلام ، والعبارات ، والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلي ، والدلالة مخلوقة محدثة ، والمدلول قديم أزلي . والفرق بين القراءة والمقروء ، والتلاوة والمتلو ، كالفرق بين الذكر والمذكور ، فالذكر محدث ، والمذكور قديم .

وخالف الأشعري بهذا التدقيق جماعة من الحشوية؛ إذ إنهم قضوا بكون الحروف والكلمات قديمة (٢)

وقد كان البيجوري دقيقاً في لفظه حينما فرق بين بعض المنتسبين إلى الحنابلة ، وما عليه الإمام أحمد - رحمه الله تعالى . يقول البيجوري : ( وقالت الحشوية وطائفة سموا أنفسهم بالحنابلة : كلامه تعالى هو الحروف والأصوات المتوالية المترتبة ويزعمون أنها قديمة ) (٣)

نخلص إلى أن القول بقدّم الحروف والأصوات ليس قولاً لجمهور الحنابلة ، بل لطائفة من المحدثين والفقهاء على اختلاف مذاهبهم ساهم البعض بالحشوية ،

(١) الفتاوى الكبرى - ابن تيمية - دار الكتب العلمية ط ١ / ١٩٨٧ م ٥ / ١٥

(٢) الملل والنحل - الشهرستاني ٩٦

(٣) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ١٣٠



وعلى هذا تكون عبارة ابن التلمساني هي المقبولة لمجانبتها التعميم بخلاف عبارة الرازي وغيره التي تعمم في الحكم بلا دليل .

### الخلافاً حول الحكم على الحشوية

يذهب الرازي إلى أن كفر الحشوية أغلظ من كفر النصارى ، فيقول : ( ثم إن النصارى لما أثبتوا حلول كلمة الله تعالى في عيسى عليه السلام وحده كفرهم جمهور المسلمين ، فالذي يثبت هذا الحلول في حق كل أحد من الناس يكون كفره أغلظ من كفر النصارى بكثير )<sup>(١)</sup>

ويرد عليه بقوله : ( لقائل أن يقول : لا نسلم أن كفرهم أغلظ من كفر النصارى ، فإن النصارى حيث قالوا : بحلول الكلمة بناسوت المسيح قالوا : تحدث به وقالوا : إن المسيح هو الله تعالى ، وقالوا : إن الله ثالث ثلاثة ، وقد رتب الله تعالى التكفير لهم على ذلك حيث قال : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ المائدة ٧٢ ، وقال : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ " لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة " المائدة ٧٣ ، والحشوية لم تقل ذلك ، وكفر النصارى مجمع عليه ، وكفر الحشوية مختلف فيه بين العلماء ، فكيف يكون كفرهم أغلظ بكثير ؟ وإنما يكفرهم من يقول بالتكفير بالمأل يعني : إنهم قالوا : إن الله تعالى في جهة ، وقام الدليل على أن كل من كان في جهة فهو حادث ، فهم إنما عبدوا حادثاً ، ولم يعبدوا قديماً ، ومن عبد إلها حادثاً كان كافراً ، فهذا معنى

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٥٠

التكفير بما يؤول إليه القول من الفساد ، وهم لا يصرحون بذلك ، بل يقولون : إنه في جهة وإنه قديم ، ويقرون لله تعالى بالوحدانية ولرسوله بالنبوة ، ويصلون إلى قبلتنا ؛ لكنهم اعتقدوا ما ذهبوا إليه من إثبات الجهة تعظيماً فغلطوا فمن نظر إلى هذا الوجه قال : هم مسلمون مبتدعة وأمرهم إلى الله تعالى (١)

هنا نجد ابن التلمساني لا يتسرع في إطلاق التكفير على المخالف بل يلتمس له العذر خاصة عند عدم تصريحه بما يلزم من قوله ، فيبقى الظن بأن كلامه يدل على القول الفاسد ، ولكنه لا يصرح به ، بل يعتقد بخلافه ، كذلك يبرز أوجه المخالفة بينه وبين أهل الكفر الصريح ، وهذا منهج سديد منه رحمه الله .

وعدم التسرع في الحكم بالتكفير هو منهج أهل السنة والجماعة يتميزون به عن أصحاب البدع والأهواء ، الذين يكفرون مخالفهم لمجرد المخالفة لهم في الرأي .

يقول الغزالي (٢) - رحمه الله تعالى - : (التكفير حكم شرعي يرجع إلى إباحة المال وسفك الدماء والحكم بالخلود في النار، فمأخذه كماأخذ سائر الأحكام

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٠٢ - ٤٠٣

(٢) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، الملقب حجة الإسلام زين الدين الطوسي الفقيه الشافعي ، لم يكن للطائفة الشافعية في آخر عصره مثله . له : الوسيط ، البسيط ، الوجيز ، الخلاصة في الفقه ، إحياء علوم الدين ، المستصفى ، المنحول والمتحل في علم الجدل ، تهافت الفلاسفة ، محك النظر ، معيار العلم ، المقاصد ، المضمون به على غير أهله ، المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ، مشكاة الأنوار ، المنقذ من الضلال . انظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان ٤ / ٢١٧ - ٢١٨

الشرعية، فتارة يدرك بيقين وتارة يدرك بظن غالب، وتارة يتردد فيه، ومهما حصل تردد فالتوقف عن التكفير أوليوالمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل<sup>(١)</sup>

ويقول أيضا: (والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً. فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم)<sup>(٢)</sup>

ويتهي ابن نجيم<sup>(٣)</sup> - رحمه الله تعالى - بعد نقل أقوال عن عدم التسرع في التكفير إلى القول: (والذي تحرر أنه لا يفتى بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان في كفره اختلاف، ولو رواية ضعيفة)<sup>(٤)</sup>

وكلام الحشوية في هذه القضية لا يمكن بحال مساواته بكلام النصارى؛ لاختلاف المعتقد عند كل، فالنصارى يقولون بالتثليث والحلول والاتحاد، بخلاف

(١) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة - تعليق: محمود بيجو - ط ١ / ١٩٩٣م ٦٦

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ٢ / ٥١٧، وانظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى - القاضي عياض - دار الفيحاء - عمان ط ٢ / ١٤٠٧ هـ ٥٩٦ / ٢

(٣) زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم (ت ٩٧٠ هـ): فقيه حنفي، مصري. له: الأشباه والنظائر في أصول الفقه، البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، الرسائل الزينية، الفتاوى الزينية. انظر: الأعلام - الزركلي ٣ / ٦٤

(٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق - ابن نجيم المصري دار الكتاب الإسلامي - ط ٢ - بدون تاريخ ١٣٥ / ٥

الحشوية الذين يقولون بإله واحد والقول بالجهة وإن لزم منه الحدوث إلا إنهم يقولون بقدم الله تعالى فالفارق من ثم بينهما كبير .

يقول عنهم الغزالي : (أما الحشوية فإنهم لم يتمكنوا من فهم موجود لا في جهة، فأثبتوا الجهة حتى ألزمتهم بالضرورة الجسمية والتقدير والاختصاص بصفات الحدوث) <sup>(١)</sup> وكما نلاحظ من عبارة الغزالي - رحمه الله - الكلام عن الجسمية وسائر صفات الحدوث من لوازم قولهم ، وليس تصريحاً لهم ، ومن ثم كان الحكم عليهم بالخطأ أولى من الحكم عليهم بالتكفير ، خاصة أنهم يصرحون بخلاف لازم قولهم ، ومن المقرر عند كثير من العلماء ، أن لازم المذهب ليس بمذهب . يقول الشاطبي <sup>(٢)</sup> - رحمه الله تعالى - : ( ولازم المذهب هل هو مذهب أم لا ؟ هي مسألة مختلف فيها بين أهل الأصول ، والذي كان يقول به شيوخنا البجائيون والمغربيون ويرون أنه رأي المحققين أيضاً أن لازم المذهب ليس بمذهب ) <sup>(٣)</sup>

- 
- (١) الاقتصاد في الاعتقاد - الغزالي ١ / ٢٩١ ، وانظر : غاية المرام في علم الكلام - الآمدي ١٨٠
- (٢) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ( ت ٧٩٠ هـ ) : أصول يحافظ . من أهل غرناطة . كان من أئمة المالكية . له : الموافقات في أصول الفقه ، المجالس ، الاتفاق في علم الاشتقاق ، أصول النحو ، الاعتصام . انظر : الأعلام - الزركلي ١ / ٧٥ .
- (٣) الاعتصام - الشاطبي - تحقيق / سليم بن عيد الهلالي - دار ابن عفان السعودية - ط ١ / ١٩٩٢ م - ٢ / ٥٤٩ ، وانظر : لوامع الأنوار البهية - السفاريني ١ / ١٩٨ ، والفروق - القرافي - عالم الكتب - بدون بيانات - ٤ / ٢٢٧

وينقل القرافي (١) - رحمه الله تعالى - اختلاف العلماء في الحكم عليهم ، بل ويذكر الفارق بينهم وبين أهل الكفر الصريح القائلين بالبنوة ، وهذا ما أكده ابن التلمساني في استدراكه على الرازي .

يقول القرافي عند حديثه عن أقسام الجهل بالله تعالى، منه : (جهل يتعلق بالذات لا بصفة من الصفات مع الاعتراف بوجودها كالجهل بسلب الجسمية والجهة والمكان وهو مذهب الحشوية ، ومذهب أهل الحق استحالة جميع ذلك على الله تعالى وفي تكفير الحشوية بذلك قولان والصحيح عدم التكفير ، وأما سلب الأبوة والبنوة والحلول والاتحاد ونحو ذلك مما هو مستحيل على الله تعالى من هذا القبيل فأجمع المسلمون على تكفير من يجوز ذلك على الله تعالى بخلاف تجويز غيره من المستحيلات كالجهة ونحوها مما تقدم ذكره ، والفرق بين القسمين : أن القسم الأول الذي هو الجسمية ونحوها فيه عذر عادي ، فإن الإنسان ينشأ عمره كله وهو لا يدرك موجودا إلا في جهة وهو جسم أو قائم بجسم ، فكان هذا عذرا عند بعض العلماء ، ولم يضطر الإنسان في مجاري العادات إلى البنوة والأبوة والحلول والاتحاد ونحوها فكم من موجود في العالم لم يلد ، ولم يولد كالأملأك والأفلاك ، والأرض والجبال والبحار، فلما انتفت الشبهة الموجبة للضلال انتفى العذر، فانعقد الإجماع

(١) أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي ( ت ٦٨٢ هـ ) الشيخ الإمام العالم الفقيه الأصولي شهاب الدين الصنهاجي الأصل أصله من قرية من كورة بوش من صعيد مصر . له : التنقيح وشرحه ، أنوار البروق وأنواء الفروق، الذخيرة ، الاستبصار . انظر : الوافي بالوفيات - الصفدي - تحقيق أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى - دار إحياء التراث - بيروت - ٢٠٠٠م / ١٤٦ - ١٤٧

على التكفير فهذا هو الفرق ، وعليه تدور الفتاوى فمن جوز على الله تعالى ما هو مستحيل عليه يتخرج على هذين القسمين<sup>(١)</sup> .

ويقول العز بن عبد السلام<sup>(٢)</sup> : ( فإن قيل : يلزم من الاختلاف في كونه سبحانه في جهة أن يكون حادثا ؟ قلنا : لازم المذهب ليس بمذهب ؛ لأن المجسمة جازمون بأنه في جهة و جازمون بأنه قديم أزلي ليس بمحدث ، فلا يجوز أن ينسب إلى مذهب من يصرح بخلافه ، وإن كام لازما من قوله )<sup>(٣)</sup> .

### رد الرازي أقسام الكلام إلى الخبر

يقول الرازي : ( واعلم أن عندنا الأمر عبارة عن : الإعلام بحلول العقاب ، وكذلك النهي وأما الاستفهام فإنه أيضا : إعلام مخصوص ، فيرجع حاصل الأقسام إلى الإخبار ، وكما لا يمتنع أن يكون العلم الواحد علما بالأشياء الكثيرة ، فكذلك لا يمتنع أن يكون الخبر الواحد خبرا عن الأشياء الكثيرة )<sup>(٤)</sup> .

(١) الفروق - القرافي - ٤ / ١٢٨ - ١٣٠ ، وانظر : ٤ / ٢٧٣

(٢) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمي ( ت ٥٦٦٠ هـ )  
شيخ الإسلام والمسلمين ، وأحد الأئمة الأعلام سلطان العلماء إمام عصره . لم ير مثل نفسه ولا رأى من رآه مثله علما وورعا وقياما في الحق . انظر : طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ٨ / ٢٠٩ وما بعدها

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام - العز بن عبد السلام - راجعه وعلق عليه / طه عبد الرؤف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٩١ م ١ / ٢٠٣

(٤) معالم أصول الدين - الرازي ٥٠ - ٥١

ويرد ابن التلمساني بقوله : ( أن يرد أقسام الكلام كلها إلى قسم واحد ، وهو الخبر ، وهذا بعيد ، فإن الخبر يقبل التصديق والتكذيب ، والطلب الذي منه الأمر والنهي والاستفهام لا يقبل ذلك . وقوله : إن الأمر عبارة عن الإعلام بحلول العقاب لا يصح ، فإن العفو من الله تعالى مأمول في حق غير الكافر مع تحقق الأمر ، وقد أبطل على المعتزلة حد الواجب بذلك )<sup>(١)</sup> .

ويقول : ( واختار الإسفراييني<sup>(٢)</sup> ما اختاره الفخر ، وقال : لا معنى للأمر إلا الإخبار عن تحتم الفعل ، ولا النهي إلا الإخبار عن تحتم الترك .<sup>(٣)</sup> وأورد عليه : أن خبر الله تعالى صدق ، والخبر الصدق يتبع المخبر على ما هو به ، فإذا أخبر الله تعالى عن تحتم شيء فلا بد وأن يكون صفة المتحتم ثابتة له قبل الإخبار ، فتحتمه إن كان بنفس هذا الخبر دار ، وإن كان بغيره تسلسل . ويمكن أن يقال : بعض الأخبار يراد بها الإنشاء ، فلا يشترط كونها بتلك الصفة قبل تعلقه بها كقولك : طلقت وأعتقت ووكلت وما أشبه ذلك )<sup>(٤)</sup> .

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٠٥

(٢) شافهور بن طاهر بن محمد الإسفراييني الشافعي أبو المظفر الإسفراييني ( ت ٤٧١ هـ ) من كبار أئمة أصول الدين من رجال الطبقة الرابعة من الأشاعرة ، فقيه ، أصولي ، مفسر . له : تفسير الكتاب الكريم ، الأوسط في الملل والنحل ، التبصير في الدين . انظر : سير أعلام النبلاء -

الذهبي ١٣ / ٤٨٧ ، الأعلام - الزركلي ٣ / ٢٢٣

(٣) انظر : الأربعين - الرازي ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٨

(٤) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٠٥ - ٤٠٦

رد أقسام الكلام كلها إلى قسم واحد غير مقبول ؛ لرفع الاختلاف الحقيقي فيما بينها فالفارق بين الخبر والإنشاء ظاهر لا خفاء فيه ، فاللفظ ( إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر ؛ كزيد قائم ، وإن وجد معناه به فهو طلب أي : إنشاء ؛ كقولك : اعلم يا زيد )<sup>(١)</sup> والقول بأن كلام الله تعالى منه الخبر والإنشاء هو ما استقر عليه جمهور الأشاعرة ، ولم يخالف في هذا الأصل إلا البعض .

يقول الرازي : ( هذه الصفة القديمة المسماة بالكلام عندنا واحدة خلافا لبعض أصحابنا ، فإنهم أثبتوا خمس كلمات الأمر والنهي والخبر والاستخبار والنداء . لنا حقيقة الكلام هي الخبر والأمر والنهي أيضا خبر ؛ لأنه إخبار عن ترتب الثواب والعقاب على الفعل والترك )<sup>(٢)</sup> .

وبنفس رأيه يقول الشهرستاني ؛ بل أطال في الرد على الإلزامات المتعددة على هذه المسألة .<sup>(٣)</sup> واختلاف الفريقين من الأشاعرة كان في هذه المسألة الفرعية ، ولكنها يتفقان على أن الله تعالى صفة تسمى بالكلام وهي صفة قديمة غير مخلوقة كباقي الصفات الإلهية ، والمراد بالكلام هنا الكلام النفسي وهو واحد ، واختلفوا في تعدد الوجوه من عدمه ، وهذا راجع إلى التفصيل في الرد على الخصوم الذي أُلجأ

(١) إيضاح المبهم لمعاني السلم - أحمد الدمنهوري - دار البصائر - بدون تاريخ ٥٣

(٢) المحصل - الرازي ١٨٥

(٣) انظر : نهاية الإقدام - للشهرستاني ٢٧٦ وما بعدها ، وقد رأينا في نص سابق تقريره لرأي أبي الحسن في المسألة بأنه واحد منه : الأمر والنهي والخبر والاستخبار والنداء . انظر : الملل والنحل - الشهرستاني ٩٦ .



البعض إلى القول بوجه واحد هو الأمر أو الخبر، ويبقى اتفاقهم في أصل المسألة ، وعلى عادة الشراح المتأخرين يحاول الإمام الدسوقي<sup>(١)</sup> والبيجوري تقريب المسألة خلال حديثهما عن تعلقات صفة الكلام ، فيقرران - رحمهما الله - أن الكلام يتنوع باعتبار دلالاته إلى ستة أنواع اعتبارية : الأمر والنهي والوعد والوعيد والخبر والاستخبار ، وهذه الصفة تعلقات ، فهناك التنجيزي القديم ، والصلوحي القديم والتنجيزي الحادث ، فإذا كان الكلام خبراً أو استخباراً أو وعداً أو وعيداً فالتعلق تنجيزي قديم ، وهو دلالاته الأزلية على هذه الأنواع ، وإذا كان أمراً أو نهياً ، فالتعلق صلوحي قديم وتنجيزي حادث ، والصلوحي القديم هو صلاحيته ألا لطلب الفعل والترك ممن سيوجد والتنجيزي الحادث هو ما يكون عند وجود المأمور والمنهي ، وتعلق الكلام كما هو معلوم تعلق دلالة .<sup>(٢)</sup>

(١) محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ( ت ١٢٣٠ هـ ) : عالم في الفقه والكلام والنحو والبلاغة والمنطق والهيئة والهندسة والتوقيت . من أهل دسوق ( بمصر ) تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة . وكان من المدرسين في الأزهر . له : الحدود الفقهية في فقه الإمام مالك ، حاشية على مغني اللبيب ، حاشية على السعد التفتازاني ، حاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل ، حاشية على شرح السنوسي لمقدمته أم البراهين . انظر : الأعلام - الزركلي ٦ / ١٧ ، معجم المؤلفين - عمر كحالة ٨ / ٢٩٢

(٢) انظر : حاشية الدسوقي على أم البراهين - دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي - القاهرة - بدون تاريخ ١١٢ ، حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ١٣٠

### صفة البقاء

يقول الرازي في استدلاله على أن البقاء ليس صفة زائدة على الذات : ( أنه تعالى باق لذاته خلافا للأشعري . لنا أنه واجب الوجود لذاته ، والواجب لذاته يمتنع أن يكون واجبا لغيره ، فيمتنع كونه باقيا بالبقاء . وأيضا لو كان باقيا بالبقاء لكان كون بقاءه ، بقاءه إن كان لبقاء الذات لزم الدور ، وإن كان لنفسه فحينئذ يكون البقاء باقيا لنفسه والذات باقية ببقاء البقاء ، فكان البقاء واجب الوجود لذاته ، والذات واجبة الوجود لغيره ، فحينئذ تنقلب الذات صفة ، والصفة ذاتا ، وهو محال )<sup>(١)</sup> .

يرد ابن التلمساني : ( هذا غير محقق ، فإن الذات عبارة عما يقوم بنفسه ، والصفة عبارة عما لا يقوم بنفسه ، وإثبات حكم البقاء للذات لمعنى يقوم بها لا يخرجها عن كونها قائمة بنفسه ، فلا يكون صفة لذلك ، وكون الصفة غير معللة لا يوجب قيامها بنفسها فلا تكون ذاتا وإلا لكانت كل صفة نفسية ذاتا ؛ لأنها غير معللة )<sup>(٢)</sup> .

الأشاعرة اختلفوا فيما بينهم حول كون صفة البقاء زائدة على الذات أم لا ، ورأي متقدمي الأشاعرة أنه صفة زائدة .<sup>(٣)</sup> أما المتأخرين فمنهم من يذهب إلى أنه

(١) معالم أصول الدين ٥١ .

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤١٣ .

(٣) انظر : أصول الدين - عبد القاهر البغدادي ٩٠ ، ١٠٨ ، التبصير في الدين - أبو المظفر الإسفراييني ١٦٤ ، الإرشاد - الجويني ١٣٨ - ١٣٩ .

ليس صفة زائدة على الذات .<sup>(١)</sup> وقد مال الرازي إلى قول المتأخرين واستدل بالدليل السابق ذكره ويعترض عليه ابن التلمساني بأن استدلاله يلزم عنه قلب المفاهيم ، لأن اللازم عنه قلب الصفة ذاتا والذات صفة ، وهذا غير ممكن ؛ لأن الذات تقوم بنفسها بخلاف الصفة ومن ثم فلا صحة للاستدلال .<sup>(٢)</sup>

ومع هذا يمكن للمخالف أن يقلب الدليل على الرازي ، فقد قرر في كثير من كتبه أن الوجود زائد على الذات ، وللمعترض أن يتساءل : هل الذات عندئذ واجبة غيرها وهو الوجود ؟ وهل الوجود موجود بوجود آخر فيلزم التسلسل ؟ أم أنه موجود بذات الله فينتهي الأمر إلى الدور ؟ أم أن الوجود موجود لنفسه فيكون الوجود واجبا لذاته والذات موجود غيرها فتعكس الدلالة ؟ وهذه المسألة من المسائل الفرعية في القضية التي لا يمكن الاستدلال عليها ، والأولى التمسك بأصل المسألة ، واجتناب هذا الجدل .<sup>(٣)</sup>

(١) انظر : التمهيد - الباقلاني ٢٦٣ ، الإرشاد - الجويني ١٣٨ - ١٣٩ ، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى - الغزالي - تحقيق / بسام عبد الوهاب الجابي - نشر الجفان والجابي بقبرص - ط ١ / ١٩٨٧ م - ١٤٨ .

(٢) يقول الجرجاني : ( الذاتي لكل شيء : ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه ، وقيل : ذات الشيء : نفسه وعينه ) والصفة هي : ( الأمانة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها ) التعريفات - الجرجاني ١٠٧ ، ١٣٣ .

(٣) انظر : فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية - محمد صالح الزرکان - دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع - ط ١ / ١٩٩٥ م ٢٩٢ - ٢٩٣ .

## لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول

يقول الرازي : ( اعلم أنه لا يلزم من عدم الدليل على الشيء عدم المدلول ألا ترى أنه في الأزل لم يوجد ما يدل على وجود الله تعالى فلو لزم من عدم الدليل عدم المدلول لزم الحكم بكون الله تعالى حادثاً وهو محال )<sup>(١)</sup> ويرد عليه بقوله : ( أما قوله : إنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فكلام حق وقول صدق . وتحقق ذلك : أنه لا يمتنع تعدد الأدلة على المدلول الواحد ، وحينئذ لا يلزم العكس في الأدلة ، وأما ما احتج به من أنه لو لزم من عدم الدليل عدم المدلول للزم كون الباري تعالى حادثاً ؛ لأنه لم يوجد في الأزل ما يدل على وجوده فلا حجة فيه ؛ لأن مدلول وجود العالم العلم بوجود الله تعالى لا نفس وجوده تعالى ، فلازم عدم العالم أزلاً عدم العلم لنا بوجوده لا نفس عدمه أزلاً ؛ ليلزم حدوثه كما زعم )<sup>(٢)</sup> .

وهذا يدل على دقة ابن التلمساني في النظر إلى المسائل حتى في الاستشهاد بالأمثلة فالقول بأن عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول لإمكان ثبوته بدليل آخر قول حق . يقول الأمدي : ( لا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول في نفسه ، وإن انتفى العلم بوجوده )<sup>(٣)</sup> بخلاف من يزعم أن ما لا دليل عليه وجب نفيه ، وعد

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٥١

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤١٤

(٣) أبحاث الأفكار في أصول الدين - الأمدي ١ / ٤٣٩ ، انظر : لوامع الأنوار البهية - السفاريني

١٠٠ ، وانظر : درء تعارض العقل والنقل - ابن تيمية - تحقيق د / محمد رشاد سالم - نشر

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية ط ٢ / ١٩٩١ م ٣ / ٢٢٥ ، ٧٩ / ٤ ،

الجويني هذه الطريقة في الاستدلال من الطرق الضعيفة<sup>(١)</sup> وانتفاء الدليل يترتب عليه انتفاء الحكم يعني العلم بالشيء لا الشيء في ذاته ، وهذا ما أشار إليه ابن التلمساني . يقول شمس الدين الأصفهاني<sup>(٢)</sup> مبينا هذا المعنى : (اختلفوا في أن العلة ، هل هي مشروطة بالعكس أم لا ؟ والعكس : انتفاء الحكم لانتفاء العلة واشتراطه مبني على منع تعليل الحكم الواحد بعلتين ، فمن منع تعليل الحكم الواحد بعلتين ، اشترط العكس في العلة ؛ لأنه حينئذ لا يكون للحكم إلا دليل واحد ، فيلزم انتفاء الحكم عند انتفاء دليله ، ونعني بانتفاء الحكم انتفاء العلم أو الظن به ؛ لأنه لا يلزم من انتفاء الدليل على الصانع انتفاء الصانع ، بل انتفاء العلم به ، ومن جوز تعليل الحكم بعلتين ، لم يشترط العكس في العلة ، إذ لا يلزم من انتفاء دليل انتفاء العلم أو الظن بالمدلول لجواز تحقق دليل آخر موجب للعلم أو

شرح العقيدة الأصفهانية - ابن تيمية - تحقيق: محمد بن رياض الأحمد - المكتبة العصرية بيروت - ط ١ / ١٤٢٥ هـ - ٤٣

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار ٢٠٠ ، ولم يقبل المتكلمون هذا الاستدلال وحكموا بتضعيفه ، ومن يقبله منهم تجده مترددا بين القبول والرد . انظر : شرح المواقف ٢ / ٢١ وما بعدها .

(٢) محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد ، أبو الشاء ، شمس الدين الأصفهاني ، أو الأصبهاني (ت ٧٤٩ هـ) : مفسر ، عالم بالعقليات . ولد وتعلم في أصبهان . ورحل إلى دمشق ، وانتقل إلى القاهرة ، فاستمر بها إلى وفاته . له : التفسير ، أنوار الحقائق الربانية ، شرح فصول النسفي ، مطالع الأنظار في شرح طوابع الأنوار للبيضاوي ، بيان معاني البديع ، شرح كافية ابن الحاجب . انظر : الأعلام - الزركلي ٧ / ١٧٥ - ١٧٦ .

الظن) (١) فخطأ الرازي لم يكن في أصل المسألة ، ولكن في المثال الذي استشهد به ومن عباراته الموهمة أيضا قوله : ( وذلك يوجب نفي الصانع ) (٢) .

ويرد عليه : ( وصوابه أن يقال : وذلك يبطل دلالة الصنع على الصانع ، لا أنه يوجب نفيه ؛ إذ لا يلزم من عدم العلم بالدليل نفي المدلول عليه ، ولا من عدم الدليل على وجود الشيء عدم وجوده ) (٣) .

وهذا يدل على تحري ابن التلمساني الدقة في اللفظ ، وبالطبع الرازي لا يقصد هذا المعنى ولكن عبارته لم تكن دقيقة لذا كان استدراكه عليه في موضعه .

### في الرؤية

لقد استدرك ابن التلمساني على الرازي في هذه المسألة من خلال تقديمه للمسألة واعتراضه على رأي الجمهور ، وتوجيه بعض استدلالاته النقلية . فالرازي يقدم للمسألة بيان أنواع الإدراكات وهي التعرف على الشيء من خلال آثاره وهو أضعفها ، أو من خلال ذاته المخصوصة ، وهذا النوع أرقى من

(١) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب - شمس الدين الأصفهاني ( المتوفى : ٧٤٩ هـ ) -

تحقيق: محمد مظهر بقا - دار المدني ، السعودية - ط ١ / ١٩٨٦ م ٣ / ٥٠ ، وانظر : شرح

المواقف - الجويني ٢ / ٢٤ ، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه - علاء الدين الحنبلي -

تحقيق / د . عبد الرحمن الجبرين وزميلاه - مكتبة الرشد السعودية ط ١ / ٢٠٠٠ م ٧ /

(٢) معالم أصول الدين ٦١

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٨١

الأول ، والرؤية أكمل أنواع الإدراكات .<sup>(١)</sup> ويعترض ابن التلمساني على هذا التعميم ؛ لأنه يكون أكمل في حق من سبق له فهم ذاته المخصوصة ، وهو الإدراك الثاني يقول ابن التلمساني بعد أن يسلم بكمال النوع الثاني عن الأول : ( أما قوله : إن رؤيته أكمل من معرفته حسب ذاته المخصوصة مطلقاً فغير مسلم ، وإنما يكون أكمل في حق من تقدم له فهم ذاته وحقيقته ثم شاهده بعد ذلك ، فإنه يكون بانضمام هذه المشاهدة إلى ما حصل من الحالة المتقدمة أتم علماً به لا محالة . أما إذا رأينا شيئاً ولم يسبق لنا إدراك ماهيته ، فلا نسلم أن هذه المرتبة أكمل وأتم من كل وجه ، بل من وجه دون وجه ، فإنه لا يلزم من رؤية الشيء إدراك حقيقته ، ولا يتم ذلك إلا على قول المعتزلة : إن الرؤية تتعلق بأخص الشيء ويتبعه العلم بوجوده ، وهذا لا يصح )<sup>(٢)</sup> ويعلق على الأنواع الثلاثة بقوله : ( نكر أن هذه الطرق الثلاثة محصلة للعلم عندنا في الشاهد ، ونسلم تفاوت المعرفة الحاصلة عنها ، والخصم لا يمنع أن يخلق الله تعالى للعبد معرفة أتم وأكمل من معرفته له بآثاره تساوي المعرفة الحاصلة لنا عن المشاهدة )<sup>(٣)</sup> .

جمهور الأشاعرة يستدلون على الرؤية بدليل عقلي مفاده : أننا نرى الجواهر والأعراض وهما يختلفان من حيث طبيعتهما ، فلا بد من علة مشتركة تصح على أساسها الرؤية وهذه العلة هي الوجود والحدوث ، ولا يصح أن يكون الحدوث

(١) انظر : معالم أصول الدين ٥٣

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤١٨

(٣) نفس المصدر ٤٢٠

علة ؛ لأنه عبارة عن مجموع الوجود والعدم إذ الحادث هو الذي ينتقل من العدم إلى الوجود ، والعدم لا يصح أن يكون جزءاً للعلة ؛ لأن الرؤية أمر ثبوتي فلا يكون العدم علة لأمر ثبوتي ، فلم يبق إلا الوجود ، فالله تعالى تصح رؤيته لأنه موجود .<sup>(١)</sup>

ويعترض الرازي على استدلال المتكلمين على الرؤية ، من خلال اعتمادهم على أن المصحح للرؤية هو الوجود ، ويعتبره استدلالاً ضعيفاً ؛ لأنه يلزم عنه أنه مخلوق أو ملموس ، وهذا من صفات الحوادث ، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم ، ومن ثم لجأ إلى القول بأن الرؤية تثبت بالدليل السمعي فقط .<sup>(٢)</sup>

ويشير ابن التلمساني إلى أن اعتراضات الرازي على قول الجمهور تصدى لها بعض العلماء منهم شيخه ابن المقترح<sup>(٣)</sup> ، الذي يقرر أن هناك بعض الاعتراضات لا يمكن الجواب عنها بما يشفي الغليل و يحكم ابن التلمساني بصحة ما ذهب إليه شيخه .<sup>(٤)</sup> ويقف ابن التلمساني مع اعتراضات الرازي التي أثبتتها في كتابه الأربعين<sup>(٥)</sup>

(١) انظر : الإبانة عن أصول الديانة - لأبي الحسن الأشعري - تحقيق : د . فوقية حسين محمود -

دار الأنصار ط ١ / ١٩٧٧ م ٥١ - ٥٢ ، الإنصاف - الباقلاني ١٧٥ ، الإرشاد - الجويني

١٧٤ ، ١٧٧ ، الاقتصاد ٢٧٤ وما بعدها ، نهاية الإقدام - الشهرستاني ٣٤٧ - ٣٤٨

(٢) انظر : معالم أصول الدين ٥٤ ، وقد ناقش المسألة ورجح الاعتماد فيها على الدليل السمعي في :

المحصل ١٨٩ - ١٩١ ، الأربعين في أصول الدين - للرازي - ٢٧٧

(٣) سبق ترجمته

(٤) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٢٣

(٥) انظر : الأربعين في أصول الدين - للرازي ٢٦٩ - ٢٧٧



فيسلم الرازي أن الصحة للرؤية حكم ثبوتي ، ولكنه لا يسلم توقفه على مصحح ، ثم يسلم جدلا توقفه على المصحح ولكن مع عدم التسليم بصحة التعليل ، ويتتهي إلى أن المصحح للشيء قد يكون شرطا لا علة ، ويؤكد ابن التلمساني قوة هذه الحجة ، ثم يسلم جدلا بصحة التعليل ولكن يعترض على أن صحة الرؤية حكم مشترك بين الجواهر والأعراض ، ويجب ابن التلمساني أن صحة الرؤية لا تختلفها تضاف إليه ، وبعد تسليمه بأنه حكم مشترك يقول بعدم التسليم بامتناع تعليل الأحكام المتساوية بعلة مختلفة ، ويجب ابن التلمساني بأن الأحكام العقلية لا تتميز باعتبار ذاتها ، وإنما تتميز باعتبار موجباتها فالممتنع كون الأخص علة للأعم ، ثم يؤكد الرازي على أن الوجود يقال على الواجب والممكن بالاشتراك اللفظي لا المعنوي ، ولذا لا يلزم أن يكون الوجود مصححا لرؤية الباري ، بخلاف الحكم في وجودنا ، وهنا يقول ابن التلمساني بأن الاشتراك معنوي ، ثم يسلم ابن التلمساني لقول الرازي بأنه لا نسلم أنه لا مشترك سوى الوجود والحدوث وبيان الجزم بالإمكان ، ويرى أنه اعتراض قوي يعسر الجواب عنه ، وعن قول الرازي : أنه لا يعقل الحدوث إلا بشركة من العدم يجيب ابن التلمساني بأن الحدوث صفة اعتبارية ليست من صفات المعاني الحقيقية ، وإلا لكانت حادثة وتسلسل ، ويعترض الرازي على كون الوجود علة بلا شرط ، ويجب بأن العلة العقلية تقتضي حكمها لنفسها ، ويتابع الرازي اعتراضاته بقوله : ما المانع أن يكون الوجود علة لصحة الرؤية بالنسبة إلينا ، ويجب أن العلة العقلية لا يتخلف حكمها عنها بحال .<sup>(١)</sup>

(١) انظر: شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٢٤ - ٤٢٩

وبعد أن يضعف الرازي دليل الجمهور العقلي على المسألة إذا به يقرر أن الرؤية تثبت بالسمع ، وما دام الله عز وجل قد أخبر عنها فهي واقعة لا محالة .

يقول الرازي : ( والمختار عندنا أن نقول الدلائل السمعية دالة على حصول الرؤية وشبهات المعتزلة في امتناع الرؤية باطلة ، فوجب علينا البقاء على تلك الظواهر )<sup>(١)</sup> وبنفس رأي الرازي يقول الشهرستاني فيؤكد أن النفس لم تسكن للاستدلال على الجواز من السمعيات التي يستدل عليها بالسمع . (٢) وهنا يلزم ابن التلمساني الرازي بالقول بجواز الوقوع ما دام يقول بوقوعها فعلا فـ ( الوقوع يتضمن الجواز ، فإذا كل نص دل على الوقوع فهو دليل على الجواز ، فيكفي ذلك في المطلوبين ) (٣) وهما الإمكان والوقوع فعلا ، وهذا دليل على تضمن الدليل النقلي للدليل العقلي ، والتنبيه إليه ، وأحيانا الاكتفاء به ، وهذه ميزة يتميز بها منهج ابن التلمساني في تعامله مع الدليل النقلي .

وقد استدل الرازي ببعض الأدلة النقلية على هذه المسألة ، ولم يستدرك ابن التلمساني عليه شيئا في أصل الاستدلال ، ولكن في توجيه الرازي له ، فمن ذلك : استدلاله بقوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۗ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۗ (٢٣) ﴾ [ القيامة ٢٢ ، ٢٣ ] فقال ( النظر إما أن يكون عبارة عن الرؤية ، أو عن تقليب الحدقة نحو المرئي

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٥٤

(٢) انظر : نهاية الإقدام - الشهرستاني ٣٦١

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٣٠ - ٤٣١

التماسا لرؤيته ، والأول هو المقصود ، والثاني يوجب الامتناع على إجرائه على ظاهره ؛ لأن ذلك إنها يصح في المرئي الذي يكون له جهة ، فوجب حمله على لازمه وهو الرؤية ؛ لأن من لوازم تقليب الحدقة إلى سمت جهة المرئي حصول الرؤية ، وإطلاق اسم السبب لإرادة المسبب جائزة وقولهم يضمم فيه إلى ثواب ربها خطأ لأن زيادة الإضمار من غير حاجة لا يجوز<sup>(١)</sup> ويعترض عليه بقوله : ( لا نسلم تعين ما ذكره مجازا ، بل من المجاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهو من باب الحذف والإضمار وهو أولى ، فإن الإضمار لا تزياله قرينته ، فإن الشيء لا يضمم ، ولا يحذف إلا بعد معرفته )<sup>(٢)</sup> وأهل السنة يأخذون بالنص على معناه الحقيقي الذي لا يقبل تأويلا وعلى هذا جمهور المفسرين وعلى هذا يستبعد أي تأويل مخالف ؛ لمخالفته النص الصريح .<sup>(٣)</sup>

ومما استدل به ( قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [ البقرة ٤٦ ] وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ ﴾ [ الكهف ١٠٥ ] ، وقوله : ﴿ فَنَكَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ ﴾ [ الكهف ١١٠ ] وقوله ﴿ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ ﴾ [ السجدة ١٠ ]

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٥٤

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٣٤

(٣) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن ( تفسير الطبري ) تحقيق : أحمد محمد شاكر - مؤسسة

الرسالة ٢٠٠٠ م ٢٤ / ٧٣ ، تفسير ابن كثير - تحقيق : سامي بن محمد سلامة - طيبة للنشر

١٩٩٩ م ٨ / ٢٧٩ وما بعدها ، فتح القدير - الشوكاني - دار ابن كثير دمشق ١٤١٤ هـ ٥ /

وقوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ﴾ [الأحزاب ٤٤] واللقاء عبارة عن الوصول وهذا في حق الله تعالى محال . إلا أن من رأى شيئاً فكان بصره لقيه ووصل إليه فوجب حمل اللفظ عليه (١) ويعقب ابن التلمساني بقوله: (حمل اللقاء على الحضور بين يدي الله تعالى للحساب والجزاء هو السابق إلى الفهم في سياق هذه الآي ، فإن كثيراً من كفار العرب كانوا ينكرون المعاد ويستبعدونه كما قال تعالى حكاية عنهم : ﴿أَءَاذًا مِّنَّا وَكُنَّا زَبَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق ٣] ، والآي مسوقة لمدح من آمن بذلك وذم من أنكره وتكفيره ، ويحقق ذلك أن منكر الرؤية فقط لا يكفر بل يبدع (٢) اللقاء يفسر بالرؤية ، أو المجازاة على الأعمال ، وهذا ما يثبته بعض المفسرين (٣) ،

وبذلك يقول الأشعري: (وإذا لقيه المؤمنون رأوه) (٤) وتفسير ابن التلمساني

له بالمثل بين يدي الله تعالى لا ينافي وقوع الرؤية .

ويستدل بقوله تعالى: " وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكا كبيرا " الإنسان ٢٠ فيقول: ( والمملك الكبير هو الله تعالى ، وذلك يدل على أنه عليه الصلاة والسلام

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٥٤ - ٥٥

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٣٥

(٣) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) تحقيق: عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١ / ١٤٢٠ هـ / ١ / ١١٢ ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية بيروت -

ط ١ / ١٤٢٢ هـ / ١ / ١٣٨

(٤) الإبانة - الأشعري ٤٦

يرى ربه يوم القيامة) (١) ويرد عليه بأن (حمل الملك على الله تعالى - وليس من أسماؤه المنقولة - بعيد ، والملك هو القدرة ، والقدرة لا ترى ، فيمكن حملها على متعلقها كقوله : انظر قدرة الله ، أي : مقدور الله من مجاز إطلاق المتعلق على المتعلق ، وهو أقرب من حمل القدرة على ذي القدرة ، كقولك : العدل ، أي : ذو العدل ؛ لعدم وروده في الأسماء والأسماء توكيفية ، ويمكن الاستدلال بها على قراءة من قرأ وملكا بفتح الميم وكسر اللام وهي قراءة شاذة) (٢) الحق أنه لا يجوز إطلاق اسم من

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٥٥

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٣٦ - ٤٣٧ ، والقراءة الشاذة : (هي القراءة التي تروى آحاداً، وتحالف خط المصحف العثماني الإمام ، والقراءة الشاذة لا تعني ضعف السند، فقد تكون صحيحة السند وموافقة للغة العربية، ولكنها لم تثبت بطريق التواتر) . انظر : معجم علوم القرآن - إبراهيم محمد الجرمي - دار القلم - دمشق ط ١ / ٢٠٠١ م ٢٢٠ ، واختلف العلماء في الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، واحتج المجيزون بأنها تعامل معاملة حديث الآحاد . قال ابن عبد البر : ( الاحتجاج من القراءات بما ليس في مصحف عثمان ، إذا لم يكن في مصحف عثمان ما يدفعا ، وهذا جائز عند جمهور العلماء ، وهو عندهم يجري مجرى خبر الواحد في الاحتجاج به للعمل بما يقتضيه معناه ) الاستذكار - ابن عبد البر - تحقيق : سالم محمد عطا ، محمد علي معوض - دار الكتب العلمية بيروت ط ١ / ٢٠٠٠ م ٣ / ٣٥٠ . وحجة المانعين كما نقلها النووي : ( مذهبا أن القراءة الشاذة لا يحتج بها ، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن ، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر بالإجماع ، وإذا لم يثبت قرآناً لا يثبت خبراً ) شرح صحيح مسلم - للنووي - دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٢ / ١٣٩٢ هـ ٥ / ١٣٠ - ١٣١ ، وأرى أن هذا الرأي هو الأولى بالقبول ؛ لأن فتح المجال للاحتجاج بالشاذة يسوغ لأصحاب الآراء المنحرفة توجيه القراءة حسب أهوائهم .

أسماء الله تعالى عليه إلا بتوقيف من الشرع ، وهذا ما عليه أهل السنة .<sup>(١)</sup> وتفسير الملك الكبير على أنه ما يجازى به أهل الجنة . يقول ابن عطية<sup>(٢)</sup> : (وقال أكثر المفسرين: "الملك الكبير" اتساع مواضعهم، فروي عن عبد الله بن عمر أنه قال: ما من أهل الجنة من أحد إلا يسعى عليه ألف غلام كلهم مختلف شغله من شغل أصحابه، وأدنى أهل الجنة منزلة من ينظر من ملكه في مسيرة ألف عام يرى أقصاه كما يرى أدناه)<sup>(٣)</sup> وقراءة وملكا بفتح الميم وكسر اللام من القراءات الشاذة (عن يعلى بن حكيم عن ابن كثير وأبي جعفر (وَمَلِكًا) بفتح الميم وكسر اللام)<sup>(٤)</sup> ويعتبر ابن الجزري<sup>(٥)</sup> أن من القراءات ( ما يكون حجة لأهل الحق ودفعاً

(١) انظر: الإرشاد - الجويني ١٤٣ ،

(٢) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، أبو محمد (ت ٥٥٤٢ هـ): مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، والشعر. ولي قضاء المرية. له: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، برنامج، المجموع في ذكر مروياته وأسماء شيوخه. انظر: سير أعلام النبلاء - الذهبي ١٥ / ٦ ، الأعلام - الزركلي ٣ / ٢٨٢

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - ابن عطية ٥ / ٤١٣

(٤) شواذ القراءات - محمد بن أبي نصر الكرماني - تحقيق: د. شمران العجلي - مؤسسة البلاغ - بيروت لبنان بدون تاريخ ٤٩٥

(٥) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشيخ شمس الدين أبو الخير المنعوت بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ): الدمشقي، الشافعي، المقرئ، الحافظ شيخ الإقراء في زمانه. عالم بالفقه وحافظ للحديث، وولي قضاء الشام. له: النشر في القراءات العشر، تحبير التيسير في القراءات العشرة، طبقات القراء، ونظم: غاية المهرة في الزيادة على العشرة، طيبة النشر في القراءات العشر، الجوهرة في النحو. انظر: طبقات المفسرين - الداودي - دار الكتب العلمية بيروت ٢ / ٦٥ ، الأعلام - الزركلي ٧ / ٤٥ .

لأهل الزيغ كقراءة " وملكا كبيرا " بكسر اللام وردت عن ابن كثير وغيره ، وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة (١).

ومما استدل به أيضا قوله تعالى " فلما تجلى ربه للجبل " الأعراف ١٤٣ فيقول: ( والتجلي هو الرؤية وذلك لأن الله تعالى خلق في الجبل حياة وسمعا وبصرا وعقلا وفهما وخلق فيه رؤية رأى الله بها ) (٢) ويرد عليه ( قوله : إن التجلي هو الرؤية ممنوع ، بل التجلي هو الظهور ، ومعناه بالنسبة إلى الله عز وجل رفع حجاب ما ، والحجاب بالنسبة إلى العبد ، وحجبه كثيرة كما جاء في الحديث ، ولا يلزم من تجليه للجبل رؤية الجبل له : كما لا يلزم من تجلي الشمس على أبصار الخفافيش أن تقوى على مشاهدتها ) (٣) ما ذكره الرازي هو أحد المعاني التي ذكرها الباقلاني . (٤) وذكرها بعض المفسرين . (٥) وعلى كل حال الآية يستدل بها المجيز على إمكان الوقوع أيا كان معنى التجلي .

إذن الرازي يقرر وقوع الرؤية عن طريق الأدلة النقلية ، وخلاف ابن التلمساني معه كان في طريقة استدلاله أما أصل المسألة فيتفقان فيها كما هو بين ،

(١) النشر في القراءات العشر - ابن الجزري - تحقيق : علي محمد الضباع - المطبعة التجارية الكبرى

- بدون تاريخ ١ / ٢٩ .

(٢) معالم أصول الدين - الرازي ٥٥ .

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٣٩ .

(٤) انظر : التمهيد - الباقلاني ٢٧٢ .

(٥) انظر : تفسير الطبري ١٣ / ٩٠ وما بعدها ، تفسير ابن عطية ٢ / ٤٥١ .

ومن هنا كان إلزام ابن التلمساني له بضرورة التسليم بصحة الرؤية أو إمكانها لا وقوعها فقط ، وإلا فالقول بوقوع شيء غير ممكن فيه تناقض غير مقبول .

ويستنتج ابن التلمساني أن الرازي كان مترددا في هذه المسألة ، وغير قاطع فيها تبعا لمنهجه القاضي بعدم يقينية الدليل النقلي عند انفراده في الاستدلال .

يقول ابن التلمساني : ( قوله : فوجب البقاء على حكم تلك الظواهر . هذا تصريح منه بأن جواز الرؤية عنده ليس حكما مقطوعا به ، فإنه إذا لم يقم عنده على ذلك دليل عقلي والسمعي لا يفيد القطع ، فلا جزم له بذلك . ونحن نقول : إن مجموع هذه الظواهر متضاربة تفيد الجزم وتمنع من تطرق التأويل إلى جملتها ، وإن تطرق لأحاديها ..... كيف وسلف الأمة قبل ظهور البدع لم تنزل تسأل رؤية وجه ربها الكريم ، وذلك قول شائع من غير نكير ، فكان إجماعا على موافقة هذه الظواهر وتلقينها بالقبول مع الإعراض عن التأويل )<sup>(١)</sup>

مسألة الرؤية كما رأينا أبرزت الجانب النقدي عند رجال هذه المدرسة مما يؤكد على خصوبة فكرها ، ونأيها عن التقليد الأعمى للأفكار ، بل على الضد من ذلك لا يسلم اللاحق للسابق لمجرد سبقه ، بل عن قناعة تامة بالاستدلال والمنهج ، وإلا يتحرك الجانب النقدي الذي شمل جميع مراحل المدرسة الأشعرية في مختلف أطوارها .

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٣٢



## أفعال العباد

ينسب الرازي ( الفعل للعبد بلزوم وقوعه منه عند خلق القدرة وتحقق الداعي ، وعدم الصارف ، وامتناع وقوعه عند انتفائها )<sup>(١)</sup>

وقد أشار ابن التلمساني إلى خطأ هذا الرأي من خلال رده على المعتزلة وبين انفكك نسبة الفعل إلى العبد طردا وعكسا .<sup>(٢)</sup>

والواقع أن الرازي لا يقصد بكلامه أن الإنسان مختار بإطلاق ، ولكن اختياره راجع إلى قضاء الله وقدره ، فهو من ثم مقيد . يقول الرازي : ( وإذا قلنا بأن المؤثر في الفعل مجموع القدرة و الداعي ، مع أن هذا المجموع حصل بخلق الله تعالى فقد قلنا بأن الكل بقضاء الله وقدره )<sup>(٣)</sup>

ورأي الرازي هذا موافق فيه للجويني<sup>(٤)</sup> ولا يتردد الرازي في القول بالجبر في عدة مواضع من كتبه . منها : الحق إما القول بالجبر ، وإما القول بنفي الصانع<sup>(٥)</sup>

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٨١ ، وانظر : ٤٩٠ ، ٥١١ ، وانظر : معالم أصول الدين - الرازي ٦١ وما بعدها ، الأربعين - للرازي ١ / ٣٢٠ وما بعدها .

(٢) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٨٢

(٣) معالم أصول الدين - الرازي ٦٢ ، وانظر : المطالب العالية من العلم الإلهي - الرازي - تحقيق : د . أحمد حجازي السقا - دار الكتاب العربي بيروت لبنان - ط ١ / ١٩٨٧ م ٣ / ٧٣ ، ٩ / ٩

(٤) انظر : العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية - إمام الحرمين الجويني - تحقيق : محمد زاهد الكوثري - المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٩٢ م ٤٨

(٥) انظر : المطالب العالية من العلم الإلهي - الرازي ٩ / ١٧

وذلك لكون فعل العبد مع كونه مختارا لا يخرج عن قضاء الله تعالى وقدره ، ومن ثم فالله تعالى هو الخالق لفعل العبد ، وفي نفس الوقت العبد له تأثير في الفعل إذا تحققت الدواعي وانتفت الموانع ، وعندئذ يقع الفعل وجوبا ، ولهذا صرح بالجر ، وبتعبيره : ( الفعل واجب الحصول عند مجموع القدرة والداعي )<sup>(١)</sup> ويقول : ( يستحيل صدور الفعل عنه إلا إذا أحدث الله فيه الداعي إلى ذلك الفعل ، ومتى أحدث الله الداعي فيه إليه كان الفعل واجبا )<sup>(٢)</sup>

ويرد ابن التلمساني : ( بينا أن أمورا كثيرة تقع عند دواعينا وانتفاء الصوارف عنا مع أنها ليست أفعالا لنا : كحصول الشفاء عند تناول الدواء ، والموت عند تناول السم ، وقد نجد تحقق دواعينا ولا يحصل الفعل ؛ كقصدها النظر لتحصيل العلم ، ولا يكون الحاصل علما )<sup>(٣)</sup> وهذا حق ، ويمكن الاستدراك على جميع الأقوال في هذه المسألة نظرا لوعورتها وقد صرح بهذه الصعوبة الرازي في قوله : ( حال هذه المسألة حال عجيبة وذلك لأن الخلق أبدا كانوا مختلفين فيها ، بسبب أن الوجوه التي يمكن الرجوع إليها في هذه المسألة متعارضة متدافعة )<sup>(٤)</sup>

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٦٢

(٢) المحصل - الرازي ٢٠٣

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٩٠

(٤) المطالب العالية - الرازي ٩ / ٢٤٧ ومن المعلوم أن هناك آراء متعارضة في هذا الموضوع ، فهناك الجبرية الذين يقولون بالجبر المطلق ، والمعتزلة الذين يذهبون إلى القول بالاختيار المطلق ، وتوسط أهل السنة فقالوا بالكسب بفعلا العبد للفعل ، ولكن خلقه من الله تعالى . انظر : الملل

## إرجاع الرازي وقوع الفعل بسلامة البنية واعتدال المزاج والأشعري على القدرة ( ما يقع به الفعل )

يقول الرازي : ( اعلم أنا نعلم بالضرورة تفرقة بين بدن الإنسان السليم عن الأمراض الموصوف بالصحة ، وبين المريض العاجز ، والمختار عندنا أن تلك التفرقة عائدة إلى سلامة البنية واعتدال المزاج ، وأما أبو الحسن الأشعري فإنه أثبت صفة سهاها بالقدرة مغايرة لاعتدال المزاج )<sup>(١)</sup>

فالفعل من القادر له سبب غير موجود في العاجز هذا السبب عند الأشعري هو القدرة وعند الرازي هو سلامة البنية واعتدال المزاج ، والفرق بينهما أن القدرة التي يقول بها الأشعري صفة وجودية ، بينما عند الرازي صفة عدمية ؛ لأنها عبارة عن سلامة البنية واعتدال المزاج .<sup>(٢)</sup> وهنا يقترب الرازي من قول المعتزلة في هذه المسألة ، فدور القدرة هو لصحة الإيجاد بشرط سلامة البنية واعتدال المزاج . أما عند الأشاعرة فهي الإيجاد ، وزائدة على المزاج وسلامة البنية<sup>(٣)</sup>

يقول السعد : ( القدرة صفة وجودية من شأنها تأتي الإيجاد والإحداث بها على وجه يتصور ممن قامت به الفعل بدلا عن الترك والترك بدلا عن الفعل ،

والنحل - الشهرستاني ٤٩ ، ٨٧ ، ٩٧ - ٩٨ ، شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار ٣٢٣

وما بعدها

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٦٣

(٢) انظر : فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية - الزرکان ٥٣٤

(٣) انظر : شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار ٤٢٨ ، شرح المقاصد - التفتازاني ٢ / ٣٥٠

والقدرة الحادثة كذلك لكن لم تؤثر لوقوع متعلقها بقدرة الله تعالى) (١)

وأوضح ابن التلمساني رأيه في هذه القضية بقوله : ( والحق : أن الواقع في سنة الله تعالى في حصول الفعل من العبد : أن الله تعالى خلق له الأعضاء على وجه يستعد كل عضو لحصول ذلك الأثر المعين منه : كاستعداد اليد للبطش ، والرجل للمشي ، والعين للنظر واللسان للنطق ، فإذا خطر بباله أمر ما ، واعتقد أنه ملائم له أو منافر ، وترتب عليه الهم ، وهو أول درجات القصد ، فإذا تأكد قصده لإيقاعه أو تركه صار عزما ، وحينئذ : أجرى الله تعالى عادته بإمداده بخلق القدرة عليه كما قال تعالى " من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد " الإسراء ١٨ ، وقال عز وجل " ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا " الإسراء ١٩ ثم قال " كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك " الإسراء ٢٠ فرتب الإمداد على الإرادة منهم إذا شاء ، وذلك الإمداد هو المعبر عنه بالتوفيق والخذلان والله عز وجل أعلم ) (٢)

هنا يتابع ابن التلمساني الأشعري (٣) في القول بالقدرة المصاحبة للفعل لا قبله ثم معه كما يقرر الرازي ، والقدرة التي يستمدها العبد بلا شك من الخالق عز

(١) شرح المقاصد - التفتازاني ٢ / ٣٤٩

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٤٩٩ - ٥٠٠ ، وانظر : اللمع - الأشعري ٩٧ - ٩٨ ،

شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٨ / ١٦٣ ، شرح المقاصد - التفتازاني ٤ / ٢٢٣

(٣) انظر : اللمع - الأشعري ٩٣ وما بعدها

وجل ؛ فالله تعالى خالق للعبد وفعله ، وهذا لا يخالف فيه الرازي . أما موضع الخلاف فهو في المقصود بالقدرة وعلاقتها بالفعل هل قبله أم مصاحبة أم هما معا ؟ ويشير السعد إلى أن الرازي تأثر في هذه المسألة بقول بشر بن المعتمر <sup>(١)</sup> ، <sup>(٢)</sup> ، ويؤكد السعد أن الرازي في جمعه بين القول بسبق القدرة الحادثة للفعل ، وحينئذ يجوز تعلقها بالضدين ، ومقارنتها للفعل عند حصوله ، وحينئذ يمتنع تعلقها بالضدين يجعل استدلاله ضعيفا ؛ لقوله بعدم تأثير القدرة الحادثة . <sup>(٣)</sup> وتمسك ابن التلمساني بهذا النقد الذي وجهه السعد . <sup>(٤)</sup>

وبالرغم من قول الرازي بجواز التكليف بما لا يطاق متابعا في ذلك أصحابه <sup>(٥)</sup> إلا أن ابن التلمساني وقف معه في أحد أدلته على المسألة . يقول الرازي : ( بينا أن القدرة على الكفر والداعية إليه من خلق الله تعالى ، ومجموعهما يوجب الكفر فإذا كلفه بالإيمان فقد كلفه بما لا يطاق ) <sup>(٦)</sup> يعترض ابن التلمساني على الرازي في هذه

(١) بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي ، أبو سهل ( ت ٢١٠ هـ ) : فقيه معتزلي مناظر ، من أهل الكوفة . تنسب إليه الطائفة ( البشرية ) منهم . له مصنفات في الاعتزال . منها : تأويل المتشابه ، الرد على الجهال ، العدل . انظر : سير أعلام النبلاء - الذهبي ٨ / ٣٣٧ ، الوافي بالوفيات - الصفدي ١٠ / ٩٥ - ٩٧ ، الأعلام - الزركلي ٢ / ٥٥

(٢) انظر : شرح المقاصد - التفتازاني ٢ / ٣٥١

(٣) انظر : نفس المصدر ٢ / ٣٦٠

(٤) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٠٧

(٥) انظر : الملل والنحل - الشهرستاني ٩٧ ، شرح المقاصد - التفتازاني ٤ / ٢٩٦

(٦) معالم أصول الدين - الرازي ٦٦

المسألة فيقول له : القول بأن الفعل لازم الوقوع مع إثبات الاختيار لا يجعله تكليفا بها لا يطاق ، وكذلك القول بأن عدم تمكنه من ترك الفعل عند وقوعه لا يعتبر فعلا له ، فيصير الممكن الواقع واجبا وضده مستحيلا ، وهذا لا يعتبر تكليفا بها لا يطاق . يقول ابن التلمساني :

( والاعتراض عليه : ما تعني بقولك أن القدرة والداعية موجبتان للكفر ؟ إن عنيت بذلك أنها علة في وجوده يخرجه عن إضافته للعبد ، ووصفه بأنه واقع منه بالاختيار فممنوع فإن تلك القدرة والداعية لا بد وأن يترتب عليها إرادة المكلف واختياره ، وليس للداعية أثر سوى الميل والنفرة ، وإن عنيت بذلك أنه لازم الوقوع مع ثبوت الاختيار فحيث لا يكون تكليفا بها لا طاقة للعبد به . فإن قال : متى خلق الله تعالى للعبد جميع ما يتوقف عليه فعله بالفعل واقع ، ومتى لم يخلق ذلك أو بعضه فهو ممتنع . قلنا : ولم قلت إن عدم تمكنه من تركه حال وقوعه يخرجه عن كونه فعلا له ، أو يصير ذلك الممكن الواقع واجبا وضده مستحيلا ، فإن قدرة الله تعالى وعلمه وإرادته إذا تعلقت بوجود شيء فهو - في تلك الحالة - لازم الوقوع ، ولا يخرج ضده عن كونه ممكنا وإلا لما عمت صفات الباري تعالى ، فإنها إنما تعم باعتبار ما علم الله تعالى أنه لا يوجد ، أما ما وجد من الممكنات فهو متناه والله أعلم ) (١) هذا الإلزام للرازي ليس في أصل المسألة ، فهو موافق فيها لأصحابه ، ولكن في طريقته في الاستدلال على القدرة الحادثة التي جعلته يخرج

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥١٩ - ٥٢٠

بنتيجة تجمع بين قول الأشاعرة والمعتزلة ، وهما في الحقيقة لا يجتمعان في هذه المسألة مما جعل قوله متناقضا مع بعض آرائه .

### حسن الأفعال وقبحها

يذكر الرازي تعريف الأشاعرة للقبح بأنه (الذي يلزم من فعله حصول العقاب) <sup>(١)</sup> .

ويعترض ابن التلمساني على هذا التعريف بقوله : ( هذا التفسير لا يرتضيه المحققون بل الحسن عندهم : ما ورد الثناء على فاعله ، أو الحسن : ما للعالم بحاله التمكن من فعله أن يفعله ، ويدخل في الأول فعل الله تعالى ، والواجب والمندوب ، ويدخل في الثاني مع هذه الثلاثة المباح ، والقبيح مقابلهما بالتفسيرين ، فحصول العقاب ليس من لازم الحسن والقبح على التفسيرين معا ، فإن الحسن ثابت في فعل الله تعالى على التفسيرين وفي المباح على الثاني ، ولا ثواب ولا عقاب ، وأما تعلق العقاب بالواجب والمحظور فإنما ثبت خبرا لا من قضية العقل ) <sup>(٢)</sup> والحق أن تعريف الحسن بأنه : ما ورد الشرع بالثناء على فاعله ، والقبيح ما ورد الشرع بدم فاعله . هو ما يؤكده إمام الحرمين وأكثر الأشاعرة <sup>(٣)</sup> ويقول الأشعري رحمه الله :

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٦٦ - ٦٧

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٢٧ - ٥٢٨

(٣) انظر : الإرشاد - الجويني ٢٥٨ ، شرح المواقف - الإيجي ٨ / ٢٠١ ، شرح المقاصد -

(القبیح من أفعال خلقه ما نهاهم عنه وزجرهم عن فعله ، وأن الحسن ما أمرهم به أو ندبهم إلى فعله ، أو أباحه لهم )<sup>(١)</sup> وعلى هذا اعتراض ابن التلمساني هنا في موضعه ؛ لأنه يتوافق مع تعريف الأشاعرة .

ويرى الرازي أن جهة الحسن والقبیح هي اعتبار النفع والضرر ، فإذا كان الفعل نافعا فهو حسن ، وقبيح إذا كان ضارا . يقول : ( اعلم أنه لما ثبت أنه لا معنى للتحسين والتقييح إلا جلب المنافع ودفع المضار ، فهذا إنما يعقل ثبوته في حق من يصح عليه النفع والضرر ، فلما كان الإله متعاليا عن ذلك امتنع ثبوت التحسين والتقييح في حقه )<sup>(٢)</sup>

ويرد عليه : ( على هذا لو قدرنا ورود أمر من الله تعالى بدون تعلق ثواب أو عقاب لم يقض العقل بوجوبه وهذا أمر خالف فيه الإمام القاضي والأشعرية<sup>(٣)</sup> ، فإن قاعدتهم : أن كل ثواب ونعمة من الله تعالى فضل ، وكل عقاب ونقمة منه عدل ، وثبوت جميع ذلك متعلق بالتكاليف بقضية السمع بموجب العقل ، ولو قدر ورود الأمر الجازم بدون الثواب والعقاب لقضى العقل بوجوبه )<sup>(٤)</sup> بل يفترض الإيجي شيئا آخر ، وهو ماذا لو قلب الله تعالى الأحكام بأن صار الشيء الحسن قبيحا

(١) رسالة إلى أهل الثغر - الأشعري - تحقيق ودراسة : عبد الله الجنيدي - مكتبة العلوم والحكم

المدينة المنورة - ط ٢ / ٢٠٠٢م ٢٤٣ ، وانظر : شرح المقاصد - التفتازاني ٤ / ٢٨٣

(٢) معالم أصول الدين - الرازي ٦٧

(٣) انظر : شرحا لمقاصد - التفتازاني ٥ / ١٢٥

(٤) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٢٧



والقبيح حسنا أيكون للعقل مدخل حينئذ؟ ( لا حسن ولا قبح للأفعال قبل ورود الشرع ، ولو عكس الشارع القضية فحسن ما قبحه وقبح ما حسنه لم يكن ممتنعا وانقلب الأمر فصار القبيح حسنا والحسن قبيحا كما في النسخ من الحرمة إلى الوجوب ومن الوجوب إلى الحرمة )<sup>(١)</sup> هذا إلزام للرازي في تقريره لمسألة جهة الحكم بالتحسين والتقييح ، وكل ذلك بسبب ترجيح الرازي لرأي المعتزلة<sup>(٢)</sup> في المسألة ، فقد صرح بأن العقل هو الذي يحسن ويقبح .

يقول : ( مذهبنا أن الحسن والقبح ثابتان في الشاهد بمقتضى العقل ، وأما في حق الله تعالى فهو غير ثابت البتة )<sup>(٣)</sup> وهناك إطلاقات للحسن والقبح طريقها العقل لا يختلف عليها الأشاعرة ، وليست محلا للنزاع ، ولكن محل النزاع هو : هل الحسن أو القبح يعرف عن طريق العقل أم الشرع ؟ يقول السعد : ( وليس النزاع في الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال والنقص ، وبمعنى الملاءمة للغرض وعدمها كالعدل والظلم ، وبالجملة كل ما يستحق المدح أو الذم في نظر العقول ومجاري العادات ، فإن ذلك يدرك بالعقل ورد الشرع أم لا ، وإنما النزاع في الحسن والقبح عند الله تعالى بمعنى استحقاق فاعله في حكم الله تعالى المدح أو الذم عاجلا والثواب والعقاب آجلا ) (٤)

(١) شرح المواقف - الإيجي ٨ / ٢٠٢

(٢) انظر في تحرير مذهب المعتزلة : المجموع في المحيط بالتكليف - القاضي عبد الجبار - المطبعة

الكاثوليكية بيروت - بدون تاريخ ١ / ٢٣٤ وما بعدها

(٣) معالم أصول الدين - الرازي ٦٦

(٤) شرح المقاصد - التفتازاني ٤ / ٢٨٢

## عن التحسين والتقبيح في حقه تعالى

### ( التعليل في أفعاله تعالى )

يرى الرازي أن ( الفعل الصادر عن الله تعالى إما أن يكون وجوده وعدمه بالنسبة إليه على السوية أو لا يكون ، فإن كان الأول فقد بطل الحسن والقبح ، وإن كان الثاني لزم كونه ناقصا بذاته مستكملا بذلك الفعل وذلك في حق الله تعالى محال . فإن قالوا إن وجود ذلك الفعل وعدمه بالنسبة إليه على التساوي إلا إنه تعالى يفعله لإيصال النفع إلى العبد ، فنقول أيضا النفع إلى العبد وعدم إيصاله إليه إن استويا فقد بطل الحسن والقبح وإن لم يستويا فقد عاد ما ذكرنا أنه ناقص لذاته متكمل لغيره وهو محال )<sup>(١)</sup> ويرد : ( ما المانع أن يقال : إن كان كماله في ذاته يوجب وجوده ، وكمال في صفاته بعمومها وقدمها واستغنائها ، وكمال في أفعاله بصدور الأفعال منه على الوجه الأتم والنظام الأكمل . قال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ﴾ [ ق ٦ ] ، وقال عز وجل ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [ التين ٤ ] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [ الحجر ٨٥ ] وإن قلنا : إنه تعالى لا يفعل لأجل الداعي ، فلا يمنع اشتغال أفعاله على حكم ، وكل ذلك من كمال الفعل ، ولا يلزم من ذلك أن يكون ناقصا لذاته - تعالى عن ذلك - )<sup>(٢)</sup> ما يقوله الرازي هو في استدلاله على أن العقل

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٦٧

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٣١

لا مجال له في أن يحكم في أفعال الله تعالى بالتحسين والتقبيح ، وأفرد لها مسألة في المعالم <sup>(١)</sup> .

ولم يرتض ابن التلمساني هذا الإطلاق من الرازي ؛ لإيهامه أن أفعال الله تعالى لا توصف بحسن ألبتة ، ولا نزاع في أن أفعال الله تعالى حسنة ، وإنما النزاع في تفسير الحسن المنسوب إليها . وتمسك الأشاعرة بأن استلزام الكمال في الفعل يستلزم النقص في الذات ، ويرد عليه أن الغرض قد يكون عائدا إلى الفاعل أو إلى غيره ، فلا يلزم حينئذ أن يكون فاعلا لغرض . <sup>(٢)</sup> (وإن كنا لا نوقف فعل الله تعالى على حصول نفع أو دفع ضرر للعبد) <sup>(٣)</sup> وهناك أمور فيها حكم لم نقف عليها كما بين الخضر وموسى . <sup>(٤)</sup> ( وكيف لنا بالاطلاع على سر القدر، والله تعالى يقول : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [ الإسراء ٨٥ ] ، والله تعالى المسئول أن يفهمنا عنه ويوفقنا لحسن الأدب معه ) <sup>(٥)</sup>

ويحاول الشيخ أبو دقيقة التوفيق بين الفريقين في المسألة فيقول : ( الله تعالى يفعل الفعل لغاية ، وبذلك يتحقق اختياره ، وتلك الغاية تكون أسمى الغايات

(١) انظر : معالم أصول الدين - الرازي ٦٧

(٢) انظر : شرح المواقف - الإيجي ٨ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، شرح المقاصد - التفتازاني ٤ / ٣٠١ - ٣٠٢

، شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٣١

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٣١

(٤) انظر : نفس المصدر ٥٣٣

(٥) نفس المصدر ٥٣٣ ، وانظر : ٥٤٣

وأرقاها ، وبذلك ينتفي عنه العبث والسفه ، وتلك الغاية تكون معلومة ومقصودة ، وبذلك يتحقق علمه بجميع الأشياء وكونه حكيما ثم الواجب أن لا تعود تلك الغاية على ذات الباري بالكمال ، بل تعود إلى الغير لتكميله ، فإن كان المراد من قول الأشعري أفعال الله تعالى لا يجوز تعليلها بالعرض ؛ الغرض بالمعنى اللغوي فهو صحيح لا غبار عليه ، وإن كان المراد منه الباعث الذي يحقق معنى الاختيار ويعود بالكمال على غير الباري فهو غير مسلم لا يصح أن يقول به . كذلك قول المعتزلة يجب أن يكون فعل الله لغرض إن كان المراد منه الغرض اللغوي فهو باطل يجب نبذه ؛ لأن الله لا يستفيد كماله من غير ذاته وصفاته وإن كان المراد الباعث الذي يعود على غير الباري بالإكمال فهو واجب القبول (١)

(١) القول السديد في علم التوحيد - الشيخ محمود أبو دقيقة ٢ / ١٥٥ - ١٥٦

## المبحث الثالث : في النبوات

### الأدلة على نبوة خاتم النبيين ﷺ

يقول الرازي : ( محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل عليه : أنه ادعى النبوة ، وظهرت المعجزة على يده ، وكل من كان كذلك كان رسولا حقا )<sup>(١)</sup>

ويرد عليه : ( كان الأليق أن يقول: والدليل عليه: أنه ادعى الرسالة، وكل من ادعى الرسالة ، وظهر الخارق على وفق دعواه مع العجز عن معارضته فهو رسول )<sup>(٢)</sup>

والباحث يرى أنه لا فرق بين الاستخدامين ، فاللفظان بينهما عموم وخصوص<sup>(٣)</sup> ولفظ النبوة أعم فيجوز إطلاقه على الرسول، ويكفي ذكر المعجزة

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٧١

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٥١

(٣) يعرف البيجوري النبي والرسول بقوله : والنبي ( إنسان ذكر حر سليم عن منفر طبعاً ، أوحى إليه بشرع يعمل به ، وإن لم يؤمر بتبليغه . والرسول يعرف بهذا إلا أننا نقول : وأوحى إليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه ) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد- البيجوري ٣٣ ، ويعرفها السعد تعريفاً واحداً من حيث الأصل في الإرسال بقوله : ( النبي إنسان بعثه الله لتبليغ ما أوحى إليه ، وكذا الرسول ) شرح المقاصد - التفتازاني ٥ / ٥ ويشير السعد إلى أن الرسول أخص من النبي . انظر : نفس المصدر ٥ / ٦ فاللفظان بينهما خصوص وعموم حيث اجتمعا في النبوة وافترقا في الرسالة ، فكل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولاً . انظر : شرح العقيدة الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي - تحقيق : أحمد شاكر - وزارة الأوقاف السعودية - ط ١ / ١٤١٨ هـ ، ١١٧ ، ٣٣٢

لبيان الغرض<sup>(١)</sup>، فعند ذكرها يستحضر شروطها وقيودها، ويشرح الرازي تعريف المعجزة ( وإنما قلنا أمر لأن المعجز قد يكون إتيانا بغير المعتاد، وقد يكون منعا من المعتاد، وإنما قلنا خارق للعادة ليميز به المدعي عن غيره، وإنما قلنا مقرون بالتحدي لئلا يتخذ الكاذب معجزة من مضي حجة لنفسه يتميز عن الإرهاص والكرامات، وإنما قلنا مع عدم المعارضة ليميز عن السحر والشعبذة)<sup>(٢)</sup>؛ لذا فإن عبارة الرازي واضحة والمؤاخذة عليها ليست في موضعها.

وقد استخدم السعد نفس تعبير الرازي في شرحه للنسفية، فيقول: ( وأما نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فلائنه ادعى النبوة وأظهر المعجزة)<sup>(٣)</sup>

### من دلائل النبوة: تكميل الناقصين

يرى الرازي أن: ( الإنسان إما أن يكون ناقصا، وهو أدنى الدرجات، وهم العوام، وإما أن يكون كاملا في ذاته، ولا يقدر على تكميل غيره، وهم الأولياء، وهم في الدرجة المتوسطة، وإما أن يكون كاملا في ذاته، ويقدر على تكميل غيره وهم الأنبياء عليهم السلام وهم في الدرجات العليا)<sup>(٤)</sup>

(١) تعرف المعجزة بأنها: ( أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة) شرح المقاصد -

الفتازاني ٥ / ١١، وانظر: شرح العقائد النسفية - الفتازاني ١٢٢، المحصل - الرازي ٢٠٧

(٢) المحصل - الرازي ٢٠٧

(٣) شرح العقائد النسفية - الفتازاني ١٢٤

(٤) معالم أصول الدين - الرازي ٧٢، وانظر: المطالب العالية - الرازي ٨ / ١٠١ وما بعدها

ويرد ابن التلمساني : ( لا ننكر أن للأنبياء هذه الدرجة لكن لا نسلم أنها أخص وصف النبوة ، بل للأنبياء خصوصيات غير هذه من الوحي والعصمة والتبليغ عن الله تعالى ومنهم مكلمون . وأما أن تكلمة الغير لا يكون إلا للنبي فممنوع ، فإن هذه الدرجة تثبت للعلماء والأولياء بواسطة هداية الرسل والافتداء بهم عقدا وقولا وتخلقا ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ [ يوسف ١٠٨ ] ، وقال عليه السلام " العلماء ورثة الأنبياء " (١) ، وقال أيضا " لأن يهدي بك الله رجلا خير لك من حمر النعم " (٢) وقال صلى الله عليه وسلم " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليهم

(١) الحديث : أخرجه الترمذي في سننه - كتاب ( العلم ) باب ( ما جاء في فضل الفقه على العبادة ) تحقيق: بشار عواد معروف - نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٨ م حديث رقم ٢٦٨٢ - ٤ / ٣٤٥ ، أبو داود في سننه - كتاب ( العلم ) باب ( الحث على طلب العلم ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا بيروت - حديث رقم ٣٦٤١ - ٣ / ٣١٧ ، وحكم عليه ابن الملقن بالصحة . انظر : البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير - ابن الملقن سراج الدين الشافعي المصري - تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون - دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط ١ / ٢٠٠٤ م ٥٨٧ / ٧

(٢) الحديث : أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب ( فضل الجهاد والسير ) - باب ( دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنبوة ، وأن لا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله ) حديث رقم ٢٩٤٢ - تحقيق : محمد بن زهير ناصر الناصر - دار طوق النجاة - ط ١ / ١٤٢٢ هـ

بالنواجذ" (١)، (٢) الرازي هنا لا يبين أخص وصف للنبوة كما ذكر ابن التلمساني ولكنه في معرض بيان الطريق الثاني للدلالة على النبوة، فبعد أن ذكر الطريق الأول وهو المعجزة أتبعه ببيان الطريق الثاني وهو تكميل الناقصين، وقد قال بهذا الطريق بعض العلماء منهم أبو حامد الغزالي (٣). ولا شك أن قول ابن التلمساني بعدم اختصاص الأنبياء عليهم السلام بهذا الطريق حق، ولكن على كل حال ليسوا على درجتهم، ففارق كبير بين صاحب الرسالة والمتبع له. ولكن الرازي لا يكتفي بجعل هذا الطريق دليلاً فقط، بل يقصر معنى النبوة على تكميل الناقصين في القوتين النظرية والعملية.

يقول الرازي: ( وإذا كان لا معنى للنبوة إلا تكميل الناقصين في القوة

النظرية، وفي القوة العملية ) (٤)

(١) الحديث: أخرجه أحمد في مسنده - تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون - مؤسسة الرسالة، ط ١ / ٢٠٠١م حديث رقم ١٧١٤٥ ج ٢٨ ص ٣٧٥، وحكم عليه المحقق بالصحة، وأخرجه: الترمذي في سننه، وقال حديث حسن صحيح - كتاب (العلم) باب (ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع) ٤ / ٣٤١ حديث رقم ٢٦٧٦، ابن ماجه في سننه - كتاب (الإيمان وفضائل الصحابة والعلم) - باب (اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين) - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - ١ / ١٥

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٧٣

(٣) انظر: المنقذ من الضلال - الغزالي - تقديم وتحقيق فضيلة الإمام / عبدالحليم محمود - دار

الكتب الحديثة ١٨٦

(٤) معالم أصول الدين - الرازي ٧٣



ويرد ابن التلمساني: (هذا من ثمرات النبوة، وأما أنه لا معنى للنبوة إلا هذا

فممنوع) (١)

لا شك أن معنى النبوة أوسع من هذا، فاعتراض ابن التلمساني في موضعه، وكون تكميل الناقصين دلالة من دلائل النبوة أو ثمرة من ثمراتها هذا لا مرأى فيه، أما حصر الدلائل أو المعنى فيه فقط فهذا غير مقبول؛ لأن دلائل النبوة لا يستطيع المرء حصرها لذا كان التعبير بصيغة التبعيض هو المناسب في هذا المقام، وقد أحسن السعد في هذا عند حديثه عن هذه المسألة فقال: (البعثة لطف من الله تعالى ورحمة للعالمين لما فيها من حكم ومصالح لا تحصى منها معاضدة العقل فيما يستقل بمعرفته مثل وجود الباري وعلمه، وقدرته: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء ١٦٥]، ومنها استفادة الحكم من النبي فيما لا يستقل به العقل مثل الكلام والرؤية، والمعاد الجسماني ومنها إزالة الخوف الحاصل عند الإتيان بالحسنات لكونه تصرفاً في ملك الله بغير إذنه وعند تركها لكونه ترك طاعة، ومنها بيان حال الأفعال التي تحسن تارة وتقبح أخرى من غير اهتداء العقل إلى مواقعها، ومنها بيان منافع الأغذية والأدوية ومضارها التي لا تفي بها التجربة إلا بعد أدوار وأطوار مع ما فيها من الأخطار، ومنها تكميل النفوس البشرية بحسب استعداداتهم المختلفة في العلميات والعمليات، ومنها تعليم الصنائع الخفية من الخاصيات والضروريات، ومنها تعليمهم الأخلاق الفاضلة الراجعة إلى الأشخاص والسياسات الكاملة

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٧٥

العائدة إلى الجماعات من المنازل والمدن، ومنها الإخبار بتفاصيل ثواب المطيع، وعقاب العاصي؛ ترغيباً في الحسنات وتحذيراً من السيئات إلى غير ذلك من الفوائد<sup>(١)</sup> والرازي نفسه يؤكد ذلك في كتابه المحصل بتفصيل أكثر<sup>(٢)</sup>، ولكن المعالم من كتبه المتأخرة التي استقر فيها رأيه .

ويفضل الرازي الاحتجاج بالاستدلال على نبوته صلى الله عليه وسلم بأقواله وأفعاله على الطريقة الأولى وهي المعجزة، فيقول: ( وهذه الطريقة عندي أفضل وأكمل من الطريقة الأولى )<sup>(٣)</sup> ويعترض ابن التلمساني على الرازي في تفضيله لهذه الطريقة على غيرها خاصة عند استقلالها، ويركز على أثر كل منهما مع المدعو، فالمعجزة يظهر أثرها في الحال عند عدم المعارضة، أما النظر في أحوال النبي صلى الله عليه وسلم فيشترط فيه طول المخالطة والمعاينة .

يقول ابن التلمساني: ( هذا لا يصح لو سلم استقلالها، مع أنه - عليه السلام - إنما تحدى واحتج على الإنس والجن بالقرآن وإعجازه، ومعرفة هذه الطريقة لا تعلم إلا بعد مدة: بالمخالطة والمعاينة والبحث عن سيرته وسيرته، وما تحدى به يعرف صدقه به بالعجز عنه في الحال )<sup>(٤)</sup> وخاصة مع من لم يعرف

(١) شرح المقاصد - التفتازاني ٥ / ٦، وانظر: شرح العقائد النسفية - التفتازاني ١٢٢

(٢) انظر: المحصل - الرازي ٢١٤ - ٢١٦

(٣) معالم أصول الدين - الرازي ٧٣

(٤) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٧٥

أحوال النبي الشخصية قبل مبعثه ، وأظهر مثال على ذلك سحرة فرعون الذين آمنوا بالله عز وجل من خلال المعجزة مع عدم معرفتهم بموسى عليه السلام المعرفة التفصيلية . أضيف إلى ذلك تعدد أمارات صدق الأنبياء عليهم السلام ، فينبغي عدم الاقتصار ببعضها ؛ لتنوع الأدلة أمام المدعو .

### من شبهات منكري النبوة

يذكر الرازي شبهة للمنكرين من ثلاثة مقامات المقام الأول : قولهم لم يثبت بالدليل أن فاعل المعجزة هو الله تعالى ، وذكر فيه عشرة أوجه .<sup>(١)</sup>  
وفي الجواب قال : ( واعلم أن الجواب عن المقام الأول ما بينا في باب الصفات أنه لا مؤثر لإقدرة الله تعالى ، وحينئذ تبطل الاحتمالات العشرة )<sup>(٢)</sup>

كما نلاحظ يورد الرازي الشبهة بالتفصيل ويرد عليها بإجمال ، وهذه عادة غير حسنة ؛ لذا اضطر ابن التلمساني إلى التفصيل في الرد ، وركز في بيانه على تعريف المعجزة ، وما يتضمنه من قيود ومحترزات تميز النبي عن الساحر وغيره ، فالمعجزة ( لا بد أن تكون فعلا لله تعالى ، أو ما يتنزل منزلة الفعل الخارق للعادة مقرونا بالتحدي مع العجز عن معارضة من تحدى عليه ، وشرطنا كونه خارقا للعادة ؛ ليتميز به المدعي ، فإن المتحدي بالقديم والمعتاد لا اختصاص له بدعواه ، وقيدنا بالاقتران بالتحدي ؛ لئلا يتخذ الكاذب معجزة من مضي حجة لنفسه ، وقيدناه

(١) انظر : معالم أصول الدين - الرازي ٧٣ - ٧٦

(٢) نفس المصدر ٧٦

بعدم المعارضة ؛ لتمييز عن السحر ) وقد أجرى الله تعالى ( سنته بأن لا يرسل نبيا بآية في عصر ما إلا من جنس ما هو الغالب عليهم )<sup>(١)</sup> وما أشار إليه ابن التلمساني هو ما اعتنى ببيانه تفصيلا العلماء ؛ دحضا للشبهات وقطعا للحجة والمعذرة .<sup>(٢)</sup>

ويبين السعد أمرا آخر به تعرف معجزة النبي وهي العلم الضروري الذي يخلقه الله عز وجل عقيبتها . يقول : (يحصل العلم بصدقه بموجب العادة ؛ لأنها أحد طرق العلم القطعي كالحس ، ولا يقدر في ذلك العلم احتمال كون المعجزة من غير الله أو كونها لا لغرض التصديق ، أو كونها لتصديق الكاذب إلى غير ذلك من الاحتمالات ، كما لا يقدر في العلم الضروري الحسي بحرارة النار إمكان عدم الحرارة للنار ، بمعنى أنه لو قدر عدمها لم يلزم منه محال )<sup>(٣)</sup>

ومن الخلاف اللفظي ما أقره الرازي من أن أفضلية النبي على الولي في كون النبي كامل مكمل ، والولي كامل في ذاته فقط ، وأشار إلى كثرة أتباع النبي مقارنة بالولي .<sup>(٤)</sup>

وناقشه ابن التلمساني في هذه المسألة مشيرا إلى عدم مخالفته للرازي في أصلها

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٨٢ - ٥٨٣ .

(٢) انظر : الإرشاد - الجويني ٣٢٥ وما بعدها ، الاقتصاد في الاعتقاد - الغزالي ٤٧٣ - ٤٧٤ ،

شرح المواقف - الشريف الجرجاني ٨ / ٢٤٦ - ٢٥١ ، شرح المقاصد - التفتازاني ٥ / ١١ -

١٦ ، التبصير في الدين - الإسفرايني ١٦٩ .

(٣) شرح العقائد النسفية - التفتازاني ١٢٣ .

(٤) انظر : معالم أصول الدين - الرازي ٧٧ .

، ولكن وقوفه معه حسب ما ذكره من كلامه ، فأبان عن بعض أوجه الخلاف منها :  
الوحي والعصمة .<sup>(١)</sup> لا خلاف في وجود فوارق بين النبي والولي ، فالولي لم تثبت له  
الولاية إلا لمتابعته للنبي صلى الله عليه وسلم ، والكرامة التي يجريها الله على يد  
البعض تختلف عن المعجزة ، فالمعجزة مقرونة بدعوى النبوة والتحدي ، بخلاف  
الكرامة التي تخلو من تلك الدعوى ولا يقارنها تحدي .<sup>(٢)</sup>

وما قاله ابن التلمساني حق ، فالفوارق بين النبي والولي ليست مقصورة على  
ما ذكره الرازي؛ بل إن هناك بعض الأنبياء يبعثون يوم القيامة منهم من يكون معه  
الرجلان أو الرجل الواحد ، وأحيانا يأتي وليس معه أحد . وفي الصحيح " عرضت  
علي الأمم فجعل يمر النبي معه الرجل ، والنبي معه الرجلان ، والنبي معه الرهط  
، والنبي ليس معه أحد ورأيت سوادا كثيرا سد الأفق ، فرجوت أن تكون أمتي ،  
ف قيل : هذا موسى وقومه ، ثم قيل لي : انظر ، فرأيت سوادا كثيرا سد الأفق ، فقيل  
لي : انظر هكذا وهكذا ، فرأيت سودا كثيرا سد الأفق فقيل : هؤلاء أمتك ، ومع  
هؤلاء سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب " <sup>(٣)</sup> فما قاله الرازي لا يعتبر معيارا  
للتفرقة بين النبي والولي .

(١) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٢) انظر : شرح المقاصد - التفتازاني ٥ / ٧٣ - ٧٤ ، الاقتصاد في الاعتقاد - الغزالي ٤٧٥ - ٤٧٦

(٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب (الطب) باب (من لم يرق) حديث رقم (٥٧٥٢) / ٧ / ١٣٤

## التفاضل بين الأنبياء والملائكة

يقول الرازي (المختار عندي : أن الملك أفضل من البشر) <sup>(١)</sup>

ويقول ابن التلمساني معقبا : (الذي اختاره في المحصل عكس هذا <sup>(٢)</sup>) ، وهو أن الأنبياء أفضل من الملائكة ، وهو قول عامة الأشعرية والشيعة <sup>(٣)</sup> وقال في الأربعين : وقالت الفلاسفة والمعتزلة : إن الملائكة السماوية أفضل من البشر <sup>(٤)</sup> قال : واختاره القاضي ابن الباقلاني وأبو عبد الله الحليني <sup>(٥)</sup>

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٧٧ ، وانظر : المطالب العالية - الرازي ٧ / ٤٠٥

(٢) يقول الرازي : (الأنبياء أفضل من الملائكة عندنا خلافا للمعتزلة والقاضي منا والفلاسفة )

المحصل - الرازي ٢٢١

(٣) ونفس النص تقريبا قال به التفتازاني : ( ذهب جمهور أصحابنا والشيعة إلى أن الأنبياء أفضل من

الملائكة ، فالمعتزلة والقاضي ، وأبي عبد الله الحليني منا ، وصرح بعض أصحابنا بأننا عوام البشر من المؤمنين أفضل من عوام الملائكة ، وخواص الملائكة أفضل من عوام البشر ، أي غير الأنبياء ( شرح المقاصد - التفتازاني ٥ / ٦٥ ، وانظر رأي الشيعة في : عقائد الإمامية - إبراهيم

الموسوي الزنجاني - مؤسسة الأعلى للمطبوعات ط ٢ / ١٩٧٣ م ٤٥

(٤) انظر : الأربعين في أصول الدين - الرازي ٢ / ١٧٧

(٥) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٩٣ ، والحليني : هو الحسين بن الحسن بن محمد بن

حليم البخاري الشافعي ( ت ٤٠٣ هـ ) أحد رجال المذهب الأشعري الكبار ، وله جهود متميزة في المذهب الشافعي من تلامذته الحاكم صاحب المستدرک . له : المنهاج في شعب الإيمان ، آيات الساعة وأحوال القيامة . انظر : سير أعلام النبلاء ١٣ / ٣٥ ، الأعلام - الزركلي ٢ / ٢٣٥ ،

معجم المؤلفين - عمر كحالة ٤ / ٣

ومما استدلل به الرازي على مذهبه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ ٣٨] وهذا الترتيب يدل على علو درجة الملائكة<sup>(١)</sup>. ويرد عليه: أن الآية تثبت عمل الملائكة في هذا اليوم العظيم، وليس في الكلام إشارة إلى الأفضلية، وهذا الكلام معارض بمقام الشفاعة لنبينا صلى الله عليه وسلم الذي يحمده عليه الأولون والآخرون<sup>(٢)</sup>.

ويشير الطبري<sup>(٣)</sup> إلى أن الروح في الآية تعددت فيه الأقوال، ولا يمكن الترجيح بينها، ومن هنا فلا حجة في الآية لهذا الفريق.

يقول الطبري: (والروح خلق من خلقه، وجائز أن يكون بعض هذه الأشياء التي ذكرت، والله أعلم أي ذلك هو، ولا خبر بشيء من ذلك أنه المعني به دون غيره يجب التسليم له، ولا حجة تدل عليه، وغير ضائر الجهل به)<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: معالم أصول الدين - الرازي ٧٧

(٢) انظر: شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٩٦

(٣) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، الطبري، وقيل يزيد بن كثير ابن غالب (ت ٣١٠ هـ): صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، كان إماما في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك، وله مصنفات في فنون عديدة منها: كتاب القراءات، العدد والتنزيل، اختلاف العلماء، تاريخ الرجال من الصحابة والتابعين، أحكام شرائع الإسلام، الخفيف، التبصير في أصول الدين. انظر: وفيات الأعيان - ابن خلكان ٤ / ١٩١ - ١٩٢ ١٩٢، سير أعلام النبلاء - الذهبي ١١ / ١٦٥ وما بعدها، طبقات الشافعية الكبرى - السبكي ٣ / ١٢١

(٤) تفسير الطبري ٢٤ / ١٧٧، ويرجح ابن كثير - رحمه الله - بعد نقله للأقوال المتعددة في تفسير الروح أنهم بنو آدم: التفسير ٨ / ٣١٠

ويوجه ابن التلمساني النظر إلى أن التفاضل من حيث الأعمال أيضا لا يتم للرازي فالنبي صلى الله عليه وسلم له من الأعمال الجليلة التي تجعله مقدما على جميع الخلائق بلا شك ، من أهمها الشفاعة العظمى .<sup>(١)</sup>

واستدل الرازي أيضا بقول الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [ البقرة ٢٨٥ ] ، فقال : ( وهذا هو الترتيب الصحيح ؛ لأن الإله هو الموجود الأشرف ، ويتلوه في درجته الملائكة ، ثم أن الملك يأخذ الكتاب من الله تعالى ويوصله إلى الرسول ، وهذا يقتضي أن يكون الترتيب هكذا الإله والملك والكتاب والرسول ، وهذا هو الترتيب المذكور في القرآن وهو يدل على شرف الملك على البشر ) .<sup>(٢)</sup>

ويرد عليه : بأن هذا الترتيب ممكن في التصديق ، ولا يدل على الأشرفية ولا يمنعها والعلم بالصانع حصوله مرتب على العلم بالصانع ، ولم يلزم من التقدم في العلم التقدم في الشرف .<sup>(٣)</sup> الترتيب بالفعل لا يشترط فيه أفضلية السابق على اللاحق ، فقد يكون له أو لغيره ، والغرض أن هذا الوجه لا يحسم الخلاف في

(١) الشفاعة العظمى هي : تقدمه صلى الله عليه وسلم على غيره من الأنبياء عند اشتداد الهول ؛ لفصل القضاء ، وهي مختصة بنبينا صلى الله عليه وسلم ، وهي أول المقام المحمود . انظر :

تحفة المريد شرح جوهره التوحيد - البيجوري ٣٠٩

(٢) معالم أصول الدين - الرازي ٧٧

(٣) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٩٦ - ٥٩٧



المسألة .<sup>(١)</sup>

واستدل الرازي كذلك بأن الملائكة جواهر مقدسة مطيعة لله سبحانه وتعالى وهذا يدل على شرفهم ، فيقول : ( الملائكة جواهر مقدسة عن ظلمات الشهوات وكدورات الغضب قطعاً وطعامهم التسبيح وشرابهم التهليل والتقدیس ، وأنسهم بذكر الله تعالى وفرحهم بعبودية الله تعالى ، فكيف يمكن مناسبتهم بالموصوف بالشهوة والغضب )<sup>(٢)</sup>

ويرد : بأن هذا الكلام معارض بأن العبادة مع المعوقات من البشر تكون أشق ، فيكون من ثم مقامهم والحالة هذه أعلى ، والتوقف في هذه المسألة أولى .<sup>(٣)</sup> التفاضل من حيث العبودية لا يسلم أيضاً لمفضلي الملائكة ؛ لأن العبادة مع المشقة أفضل من غيرها ، فالعبادة مع وجود الشهوات وقمعها تكون أتم .<sup>(٤)</sup> وقد أصاب ابن التلمساني عندما توقف في المسألة ، فالتوقف بالفعل أولى ؛ لعدم وجود النص الصريح فيها ، والجهل بها لا يضر في العقيدة . يقول السفاريني<sup>(٥)</sup> : ( قال بعض

(١) انظر : لوامع الأنوار البهية - السفاريني ٢ / ٤٠٧ ، شرح المقاصد - التفتازاني ٥ / ٧١ ، شرح

العقائد النسفية - التفتازاني ١٦١

(٢) معالم أصول الدين - الرازي ٧٧ - ٧٨

(٣) انظر : شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٥٩٧

(٤) انظر : شرح المقاصد - التفتازاني ٥ / ٦٦ ، حاشية البيجوري على جوهره التوحيد ٢١٦

(٥) محمد بن أحمد بن سالم السفاريني ، شمس الدين ، أبو العون ( ت ١١٨٨ هـ ) : عالم بالحديث والأصول والأدب ، محقق . ولد في سفارين ( من قرى نابلس ) ورحل إلى دمشق فأخذ عن

العلماء : مسألة تفضيل البشر على الملك أو الملك على البشر ليست مما يضر اعتقاده ويضر الجهل به ، ولو لقي العبد ربه ساذجا من المسألة بالكلية لم يكن عليه إثم فما هي مما كلف الناس بمعرفته (١)

### الأدلة على ثبوت العصمة

يقول الرازي : قال الله تعالى ( في حق محمد صلى الله عليه وسلم " فاتبعوه لعلكم تفلحون " ) وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [ آل عمران ٣١ ] ، فلو أتى بالمعصية لوجب علينا بحكم هذه النصوص متابعتها في فعل ذلك الذنب وهذا باطل فذاك باطل (٢)

ويرد ابن التلمساني : ( هذا غير لازم ، وغاية ما فيه أن يقال : إنه يلزم منه التخصيص ، وتقييد الاتباع فيما تبين لنا أنه ينقله عن الله تعالى : كما أنه لا يجب علينا متابعتها في الأفعال الجبلية كالمشي والقعود والسكون ، بل يفيد وجوب الاتباع فيما

= علمائها . وعاد إلى نابلس فدرّس وأفتى ، وتوفي فيها . له : الدراري المصنوعات في اختصار الموضوعات ، كشف اللثام ، شرح عمدة الأحكام ، القول العلي لشرح أثر الإمام علي ، لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضية في عقد أهل الفرقة المرضية ، تحبير الوفا في سيرة المصطفى . انظر : الأعلام - الزركلي ٦ / ١٤

(١) لوامع الأنوار البهية - السفاريني ٢ / ٤٠٩ ، انظر : حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد

٢١٧

(٢) هكذا في الكتاب والصحيح " واتبعوه لعلكم تهتدون " الأعراف ١٥٨

(٣) معالم أصول الدين - الرازي ٧٨

جاء به من التوحيد وأحكام الشرائع (١)

وأرى أن الحق مع الرازي في هذه المسألة ، فالكلام على مطلق الاتباع ، ولا شك أن المعصية تخالف ما أشار إليه ابن التلمساني من الأمور الجبلية؛ لهذا كان استدلال الرازي أقوى وأوضح ، وهو نفس ما استدل به الأشاعرة (٢) على رأيهم في هذه المسألة ، ومتابعة النبي صلى الله عليه وسلم على كل حال وطاعته بإطلاق ، وبالطبع لم يقصد الرازي الأمور الجبلية .

### الأدلة على العروج بالجسد

يقول الرازي : ( القول بالمعراج حق ، أما من مكة إلى بيت المقدس فلقوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء ١] ، وأما من المسجد الأقصى إلى ما فوق السماوات فلقوله تعالى : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق ١٩] (٣) .

ويرد ابن التلمساني: ( وأما ما احتج به الفخر على ذلك من قوله تعالى : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق ١٩] على قراءة الفتح فغير مسلم له ، وقد قيل : الخطاب للإنسان وقيل في قراءة الضم : الخطاب للجنس والطبق ما طابقه غيره

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٦٠٣

(٢) انظر : شرح الموافق للإيجي - الجرجاني ٨ / ٢٩٠ وما بعدها ، شرح المقاصد - التفتازاني ٥ /

(٣) معالم أصول الدين - الرازي ٧٩

. قال المفسرون : لتركبن حالا بعد حال في الشدة ، والخطاب على هذا للكفار (١)

بالطبع يتفق معه في أصل المسألة وهي ثبوت المعراج لنبينا صلى الله عليه وسلم ، ولكنه لم يرتض استدلاله على المسألة بآية الانشقاق ، واستبعد الاستدلال بالقراءتين على السواء ، وهما فتح الباء أو ضمها في لفظ لتركبن ، وقد قرأ بالفتح ابن كثير ، وحمزة ، والكسائي وخلف ، والباقون على الرفع . (٢) ويشير الطبري إلى أن القراء الذين قالوا بالفتح اختلفوا في تفسيرها ، فبعضهم يقول : (لتركبن يا محمد أنت حالا بعد حال، وأمرأ بعد أمر من الشدائد) (وقال آخرون ممن قرأ هذه المقالة، وقرأ هذه القراءة عنبيذلك: لتركبن أنت يا محمد سماء بعد سماء) (وقال آخرون: بل معنى ذلك: لتركبن الآخرة بعد الأولى) (وقال آخرون ممن قرأ هذه القراءة: إنما عني بذلك أنها تتغير ضروبا من التغيير، وتشقق بالغمام مرة وتحمر أخرى، فتصير وردة كالدهان، وتكون أخرى كالمهل) ويرى أن الصواب من التأويل (قول من قال (لَتَرْكَبَنَّ) أنت يا محمد حالا بعد حال، وأمرأ بعد أمر من الشدائد. والمراد بذلك - وإن كان الخطاب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم موجها - جميع الناس، أنهم يلقون من شدائد يوم القيامة وأهواله أحوالا) (٣)

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٦١٧ - ٦١٨

(٢) انظر : النشر في القراءات العشر - ابن الجزري ٢ / ٣٩٩

(٣) تفسير الطبري ٢٤ / ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، وانظر هذه التأويلات في : تفسير ابن عطية ٥ /

٤٥٩ ، تفسير ابن كثير ٨ / ٣٥٩ وما بعدها .

فبالرغم من قول البعض بأن المراد بذلك المعراج إلا أنه قول مرجوح عند أكثر المفسرين ، وهذا ما يجعل لاعتراض ابن التلمساني ما يبرره .

## المبحث الرابع : في السمعيات حقيقة النفس

يقول ابن التلمساني مصورا رأي الرازي في المسألة: أنه قرر في المحصل نقلا عن النظام ( أن الروح أجسام لطيفة صقلية باقية من أول العمر إلى منتهاه ، وأنها سارية في البدن ولم يتعرض لأنها حية بنفسها ولا بحياة البدن، وللفخر صغو ( أي ميل ) إلى هذا )<sup>(١)</sup> ولكن الفخر قد أثبت في الأربعين<sup>(٢)</sup> أن (النفس أجسام لطيفة لذواتها، حية لذواتها)<sup>(٣)</sup> .

فرأي الرازي واضح في المسألة ، وليس كما قرر ابن التلمساني ونص الأربعين نقله ابن التلمساني عن الرازي ، ويشير بوضوح إلى رأيه ، فلا مجال للقول بميله لرأي النظام والأولى في المسألة التوقف لعدم ورود نص فيها ، وعجز الإنسان عن معرفة حقيقة نفسه واضح بين . يقول ابن التلمساني : ( المقطوع لنا من أمر الروح : أنه أمر موجود ، وأن له تصرفا في البدن بتصرف الله تعالى إياه ، والله تعالى لم يزد فيه على قوله ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [ الإسراء ٨٥ ] ، فالأولى : الوقوف عن التعيين مع الإيمان بجملته ما جاء به النقل ، وأنه محمول على وجه ممكن وإن لم نعلمه )<sup>(٤)</sup> .

(١) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٦٢٥ ، وانظر : المحصل - الرازي ٢٢٤

(٢) انظر : الأربعين - الرازي ٢ / ٢٦

(٣) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٦٢٥

(٤) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٦٣٤

## التوبة

يطلق الفخر القول بقبول التوبة من غير تفصيل ، فيقول : ( التوبة واجبة على العبد لقوله تعالى ﴿ تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾ [التحريم ٨] ، وهي مقبولة قطعاً لقوله تعالى ﴿ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى ٢٥] )<sup>(١)</sup> ويستدرك ابن التلمساني على الرازي في هذا الإطلاق من غير تفصيل بين الكافر والعاصي ، مع الاعتقاد بالإجماع على قبول توبة الكافر ، فيقول : ( قبول التوبة بالإجماع ثابت على قبول توبة الكافر ، وأما قبول توبة العاصي فالظواهر دالة على قبولها ، قال الله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى ٢٥] ، ولا يمتنع تقييد هذا المطلق بالمشيئة كما قال تعالى ﴿ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [التوبة ١٥] ، وادعى المصنف « الرازي » الإجماع على قبولها من غير تفصيل وليس كذلك ، وإنما الإجماع ثابت على قبوله توبة الكافر )<sup>(٢)</sup>

لم يخالف أحد في أن الكافر إذا أسلم قبلت توبته قطعاً ، وهذا القول أجمع عليه العلماء أما قبول توبة العاصي ، فادعى البعض الإجماع على قبوله عند استيفاء شروطها وآخرون على أنه تحت المشيئة ، وعلى كل حال فالله عز وجل يقبل عبده تفضلاً منه وكرماً وهو أرحم الراحمين .<sup>(٣)</sup>

(١) معالم أصول الدين - الرازي ٩٨

(٢) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٧١٥

(٣) انظر : لوامع الأنوار البهية - السفاريني ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣

وينقل البيجوري الآراء في المسألة على الوجه المبين آنفاً ، فيقول : ( وفي قبول التوبة رأى العلماء قد اختلف ، فقال إمامنا أبو الحسن الأشعري بأنها تقبل قطعاً بدليل قطعي كما يدل له قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [ الشورى ٢٥ ] ، والدعاء بقبولها لعدم الوثوق بشر وطها ، وقال إمام الحرمين والقاضي بأنها تقبل ظناً بدليل ظني ، لكنه قريب من القطع ، إذ يحتمل أن معنى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [ الشورى ٢٥ ] ، أنه يقبلها إن شاء ، وهذا الخلاف في غير توبة الكافر ، وأما هي فمقبولة قطعاً بدليل قطعي اتفاقاً لقوله تعالى ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مِمَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [ الأنفال ٣٨ ] (١) .

### في إمامة أبي بكر ﷺ

يقول الرازي : ( الدليل دل على إمامة أبي بكر رضي الله عنه وما كان لتلك الإمامة سبب إلا البيعة إذ لو كان منصوباً عليه لكان توقيفه الأمر على البيعة خطأً عظيم يقدر في إمامته ، وذلك باطل ، فوجب كون البيعة طريقاً صحيحاً ) (٢) ويرد ابن التلمساني : ( اعلم أن قوله في هذه المسألة : أنه لا سبيل لإمامة أبي بكر إلا البيعة مع قوله في المسألة السادسة (٣) الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق ويدل عليه القرآن والخبر والإجماع . تناقض منه ) (٤)

(١) حاشية البيجوري على الجوهرة ٣٢٥

(٢) معالم أصول الدين - الرازي ١٠٣

(٣) نفس المصدر ١٠٤

(٤) شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني ٧٣١



الطريقة التي انتهجها الرازي في هذه المسألة هي نفس الطريقة التي اتبعها علماء أهل السنة والجماعة ، وقد فصل الباقلاني القول في هذه المسألة المهمة التي ألحقها المتكلمون بمسائل العقيدة لأهميتها وترتب بعض المسائل عليها ، ولأن الشيعة يرفضون إمامة الصديق رضي الله عنه كانت عناية علمائنا ببيان أحقيته للخلافة منبهين على الإشارات الواردة في السنة ، وعقد البيعة له رضي الله عنه يوم السقيفة . يقول الباقلاني : ( إن قال قائل : ما الدليل على إثبات إمامة أبي بكر ، وأن العقد له وقع موقعا صحيحا ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنه بصفة من يصلح له الإمامة وزيادة عليها ..... وأن العاقدين له الأمر يوم السقيفة من أفاضل أهل الحل والعقد ممن يصلح أيضا لإمامة المسلمين والتقدم عليهم )<sup>(١)</sup>

ومن الإشارات التي أوردها الباقلاني . قوله صلى الله عليه وسلم " اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر " <sup>(٢)</sup> وقوله " وإني بعثت إلى الناس كلهم فقالوا: كذبت ، وقال أبو بكر صدقت " <sup>(٣)</sup> ، <sup>(٤)</sup> .

(١) التمهيد - الباقلاني ٤٨٠

(٢) أخرجه الترمذي في سننه - باب : مناقب أبي بكر الصديق ﷺ حديث رقم (٣٦٦٢) / ٥ / ٦٠٩

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب : التفسير - باب : قوله تعالى " قل يأأيها الناس إني رسول

الله إليكم جميعا " الأعراف ١٥٨ - حديث رقم (٤٦٤٠) / ٦ / ٥٩ بلفظ " إني قلت : يا أيها

الناس ، إني رسول الله إليكم جميعا ، فقلت : كذبت ، وقال أبو بكر : صدقت "

(٤) انظر : التمهيد - الباقلاني ٤٨٤ - ٤٨٥ ، شرح المواقف للإيجي - الجرجاني ٨ / ٣٨٥ وما

بعدها ، شرح المقاصد - التتازاني ٥ / ٢٥٤ وما بعدها

لقد تناول الرازي إذن مسألة الإمامة مبينا فيها رأي أهل السنة والجماعة؛ للرد على المخالفين خاصة الاثني عشرية ، منوعا في ردوده بين العقل والنقل ، وما أثبتته ابن التلمساني هنا ليس تناقضا كما ادعى ؛ لأن الجهة منفكة ، فالرازي بين أولا طريقة نصب الإمامة للصديق رضي الله عنه ، وكيف تمت له ، وهذا لم يحصل إلا عن طريق البيعة ، ثم أتبع ذلك بالحديث عن بعض الأمارات الدالة على إمامة الصديق رضي الله عنه ، فلا تعارض حينئذ .

### الخاتمة

في ختام هذا البحث نورد أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :  
 أولاً : قول الرازي بأن المعلوم التصوري يحصل بالضرورة لا يتماشى مع ما استقر عند كثير من العلماء ، وكذلك عدم استيعابه لكثير من التصديقات لزم عنه بعض الأمور المستحيلة ؛ كإخراج علم الباري من مفهوم العلم ، وأيضاً تركيزه على الحكم بفساد النظر من خلال مادة القياس وصورته جعل نظريته غير شاملة للقضية، وأيضاً مخالفته لجمهور الأشاعرة في جهة استلزام النظر للعلم ، وقوله بأنها عقلية ، وهذا يوميء إلى القول بالوجوب الذي ينفر منه أهل السنة .

ثانياً : اعتراض ابن التلمساني على تعريف الرازي للدليل ليس في موضعه ؛ لأن تعريفه هو ما استقر عند أكثر المتكلمين ، ولكن ابن التلمساني ينبه إلى ان الدليل النقلي يفيد اليقين في ذاته ما دامت مقدمات الدليل صحيحة ، بخلاف الرازي الذي يرى أنه لا يوجد دليل سمعي محض .

ثالثاً : نفي الرازي للحال هو الثابت عند المحققين ؛ لأن إثباته يلزم عنه أمور متناقضة ، وكذلك قوله ببداهة الوجود ، وهذا هو الراجح .

رابعاً : تقرير الرازي بأن الصفات ممكنة لا يوافق أهل السنة ، ولكن تبين لنا ان معنى الإمكان عنده هو النظر إليها باعتبار ذاتها ، ولكن قول الرازي بأن العرض هو القائم بالغير يلزم عنه اعتبار الصفات أعراضاً .

خامسا : أجاد ابن التلمساني في عنايته بالدقة في العبارات المستخدمة في الحديث عن صفات الباري سبحانه وتعالى لما يلزم أحيانا من لوازم باطلة عند فقد الدقة ، ومن هنا صوب بعض عبارات الرازي في هذا الباب .

سادسا : قول الرازي في صفة القدرة وتعلقها ومقتضيها ، وعدم اجتماع شيئين على أثر واحد هو الثابت عند أهل السنة ، ومن هنا فاستدراك ابن التلمساني ليس في موضعه ، ولكن رد الرازي أقسام الكلام كلها إلى قسم واحد غير مقبول عند جمهور أهل السنة ؛ لرفع الاختلاف الحقيقي فيما بينها .

سابعا : تسرع الرازي في حكمه على الحشوية بالكفر ، واعتباره أغلظ من كفر اليهود والنصارى ، وكانت نظرة ابن التلمساني أدق ؛ لأن المعبر عند أهل السنة والجماعة في هذا الباب هو عدم التسرع في تكفير المخالف .

ثامنا : قول الرازي بعد مناقشته لدليل الأشاعرة في الرؤية بأنها جائزة سمعا جعل ابن التلمساني يلزمه بالقول بصحتها أو إمكانها لا وقوعها فقط وإلا كان متناقضا ، وكذلك ضرورة الاعتماد على الدليل النقلي .

تاسعا : ميل الرازي إلى رأي المعتزلة في أفعال العباد والتحسين والتقيح العقليين سببه الرئيس طريقته في الاستدلال على المسألة ، ونفس السبب أيضا في حديثه عن المعراج .

عاشرا : قصر الرازي دلائل النبوة على تكميل الناقصين ليس في موضعه ؛ لأن دلائلها متنوعة ؛ بل لا يمكن حصرها ، وإيراده للشبهة تفصيلا والرد

عليها إجمالاً عادة غير حسنة ، وهذا ما تنبه إليه ابن التلمساني فتعقبه في بعض المسائل ففصل فيها القول وبينه .

وَأَمْرٌ وَمَوْجُودٌ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَرْغَى التَّسْلِيمِ

## مراجع البحث

- القرآن الكريم
- الإبانة عن أصول الديانة - لأبي الحسن الأشعري - تحقيق: د. فوقية حسين محمود - دار الأنصار ط ١ / ١٩٧٧ م
- أبكار الأفكار في أصول الدين - سيف الدين الأمدي - تحقيق: د. أحمد محمد المهدي - دار الكتب مصر - ط ٢ / ٢٠٠٤ م
- الأربعين في أصول الدين - الرازي - تحقيق: د. أحمد حجازي السقا - مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة - ط ١ / ١٩٨٦ م
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - إمام الحرمين الجويني - تحقيق وتعليق: د. محمد يوسف موسى ، علي عبد المنعم عبد الحميد - الخانجي مصر ١٩٥٠ م
- الاستذكار - ابن عبد البر - تحقيق: سالم محمد عطا ، محمد علي معوض - دار الكتب العلمية بيروت ط ١ / ٢٠٠٠ م
- الإشارة في علم الكلام - الرازي - تحقيق: هاني محمد حامد - المكتبة الأزهرية للتراث إيداع ٢٠٠٩ م
- أصول الدين - عبد القاهر البغدادي - استانبول مطبعة الدولة - ط ١ / ١٩٢٨ م
- الاعتصام - الشاطبي - تحقيق / سليم بن عيد الهلالي - دار ابن عفان السعودية

- ط ١ / ١٩٩٢ م
- إعجاز القرآن- أبو بكر الباقلاني - تحقيق : السيد أحمد صقر - دار المعارف بمصر - ط ٥ / ١٩٩٧ م
- الأعلام - الزركلي - دار العلم للملايين - ط ١٥ / ٢٠٠٢ م
- الاقتصاد في الاعتقاد- أبو حامد الغزالي - تحقيق : د. مصطفى عمران - دار البصائر القاهرة - ط ١ / ٢٠٠٩ م
- الآمدي وآراؤه الكلامية- د. حسن الشافعي - دار السلام القاهرة - ط ١ / ١٩٩٨ م
- الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد - عبد الرحيم الخياط المعتزلي - تحقيق : د. نبرج - الدار العربية للكتاب - بيروت لبنان ط ٢ / ١٩٩٣ م
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به - أبو بكر الباقلاني - تحقيق وتعليق وتقديم : محمد زاهد الكوثري - المكتبة الأزهرية للتراث - ط ٢ / ٢٠٠٠ م
- إيضاح المبهم لمعاني السلم - أحمد الدمهوري - دار البصائر - بدون تاريخ
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - إسماعيل البغدادي - دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان - بدون تاريخ
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق - ابن نجيم المصري دار الكتاب الإسلامي - ط ٢ - بدون تاريخ

- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير - ابن الملتن
- سراج الدين الشافعي المصري - تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون - دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط ١ / ٢٠٠٤ م
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب - شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩هـ) - تحقيق: محمد مظهر بقا - دار المدني، السعودية - ط ١ / ١٩٨٦ م
- تبصرة الأدلة في أصول الدين - أبو المعين النسفي - تحقيق د. محمد الأنور حامد عيسى - المكتبة الأزهرية للتراث ط ١ / ٢٠١١ م
- التبصير في الدين - أبو المظفر الإسفراييني - تحقيق / كمال يوسف الحوت - عالم الكتب لبنان - ط ١ / ١٩٨٣ م
- التحرير شرح التحرير في أصول الفقه - علاء الدين الحنبلي - تحقيق / د. عبد الرحمن الجبرين وزميلاه - مكتبة الرشد السعودية ط ١ / ٢٠٠٠ م
- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية - قطب الدين الرازي - تصحيح: محسن بيدارفر - منشورات بيدارقم - ط ٢ / ١٤٢٦ هـ
- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان - محمد بن إبراهيم الوزير - مطبعة المعاهد بالقاهرة ١٣٤٩ هـ
- التعريفات - الجرجاني - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - ط ١ / ١٩٨٣ م
- التعليقات - ابن سينا - تحقيق: د. عبد الرحمن بدوي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م



- تفسير ابن كثير - تحقيق : سامي بن محمد سلامة - طيبة للنشر ١٩٩٩ م
- التمهيد - أبو بكر الباقلاني - تصحيح ونشر : الأب رتشد اليسوعي - المكتبة الشرقية - بيروت ١٩٥٧ م
- تهذيب شرح السنوسية ( أم البراهين ) - سعيد فودة - دار الرازي للطباعة والنشر - ط ٢ / ٢٠٠٤ م
- جامع البيان في تأويل القرآن ( تفسير الطبري ) تحقيق : أحمد محمد شاکر - مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠ م
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح - ابن تيمية - تحقيق : علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمد ن بن محمد - دار العاصمة السعودية - ط ٢ / ١٩٩٩ م
- حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد ( المسمى تحفة المرید علی جوهرة التوحيد ) - تحقيق وتعليق : د . علي جمعه محمد الشافعي - دار السلام للطباعة والنشر - ط ١ / ٢٠٠٢ م
- حاشية الدسوقي على أم البراهين - دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي - القاهرة بدون تاريخ
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - السيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية القاهرة - ط ١ / ١٩٦٧ م
- درء تعارض العقل والنقل - ابن تيمية - تحقيق د / محمد رشاد سالم - نشر

- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية ط ٢ / ١٩٩١ م
- الرد على المنطقيين - ابن تيمية - دار المعرفة بيروت لبنان - بدون تاريخ
- رسالة إلى أهل الثغر - الأشعري - تحقيق ودراسة : عبد الله الجنيدي - مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة - ط ٢ / ٢٠٠٢ م
- السنة لعبد الله بن أحمد - تحقيق / محمد بن سعيد القحطاني - دار ابن القيم
- المملكة العربية السعودية - ط ١ / ١٩٨٦ م
- سنن ابن ماجه - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ
- سنن أبي داود - تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا بيروت - بدون تاريخ
- سنن الترمذي - تحقيق : بشار عواد معروف - نشر : دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٨ م
- سير أعلام النبلاء - الذهبي - دار الحديث - القاهرة - ط ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- الشامل في أصول الدين - إمام الحرمين الجويني - تحقيق : علي سامي النشار ، فيصل بدير عون ، سهير محمد مختار - منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٦٩ م
- الشذرات البهية على العقائد الشرنوبية لعبد المجيد الشرنوبي - إبراهيم المارغني - مطبعة المنار - تونس ط ٥ / ١٩٥٣ م
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد الحنبلي - تحقيق : محمود

- الأرناؤوط - دار ابن كثير بيروت - ط ١ / ١٩٨٦ م
- شرح الأصول الخمسة - القاضي عبد الجبار - تحقيق وتقديم : د . عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبة القاهرة - ط ٣ / ١٩٩٦ م
- شرح العقائد النسفية - سعد الدين التفتازاني - تحقيق وتقديم : طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة الأزهرية للتراث - ط ١ / ٢٠٠٠ م
- شرح العقيدة الأصفهانية - ابن تيمية - تحقيق: محمد بن رياض الأحمد - المكتبة العصرية بيروت - ط ١ / ١٤٢٥ هـ
- شرح العقيدة الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي - تحقيق : أحمد شاكر - وزارة الأوقاف السعودية - ط ١ / ١٤١٨ هـ
- شرح المقاصد - سعد الدين التفتازاني - تحقيق وتعليق : د . عبد الرحمن عميرة - عالم الكتب بيروت لبنان - ط ٢ / ١٩٩٨ م
- شرح المواقف للإيجي - الشريف الجرجاني - دار الكتب العلمية بيروت لبنان - ط ١ / ١٩٩٨ م
- شرح أم البراهين - محمد بن يوسف السنوسي - مطبعة الاستقامة - ط ١ / ١٣٥١ هـ
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول - شهاب الدين القرافي - دار الفكر - بيروت لبنان - ٢٠٠٤ م
- شرح صحيح مسلم - للنووي - دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٢ /

١٣٩٢ هـ

- شرح معالم أصول الدين - ابن التلمساني - تقديم وتحقيق وتعليق : د . عواد

محمد عواد سالم - المكتبة الأزهرية للتراث - ط ١ / ٢٠١١ م

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى - القاضي عياض - دار الفيحاء - عمان ط ٢ /

١٤٠٧ هـ

- شواذ القراءات - محمد بن أبي نصر الكرمانى - تحقيق : د . شمران العجلي -

مؤسسة البلاغ - بيروت لبنان بدون تاريخ

- صحيح البخاري - تحقيق : محمد بن زهير ناصر الناصر - دار طوق النجاة - ط

١ / ١٤٢٢ هـ

- الصفدية - ابن تيمية - تحقيق : محمد رشاد سالم - مكتبة ابن تيمية، مصر - ط

٢ / ١٤٠٦ هـ

- طبقات الشافعية - ابن قاضي شهبة - تحقيق : د . الحافظ عبد العليم خان -

عالم الكتب بيروت - ط ١ / ١٤٠٧ هـ

- طبقات الشافعية الكبرى - تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي -

تحقيق : د . محمود محمد الطناحي د . عبد الفتاح محمد الحلو - هجر للطباعة

والنشر والتوزيع - ط ٢ / ١٤١٣ هـ

- طبقات المفسرين - الداودي - دار الكتب العلمية بيروت - بدون تاريخ .

- عقائد الإمامية - إبراهيم الموسوي الزنجاني - مؤسسة الأعلى للمطبوعات ط ٢

/ ١٩٧٣ م

- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية - إمام الحرمين الجويني - تحقيق : محمد زاهد الكوثري - المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٩٢ م
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء - ابن أبي أصيبعة - - تحقيق : د. نزار رضا - دار مكتبة الحياة - بيروت - بدون تاريخ
- عيون المسائل - الفارابي - ضمن المجموع - مطبعة السعادة ١٩٠٧ م
- غاية المرام في علم الكلام - سيف الدين الأمدي - تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف الشافعي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - بدون تاريخ
- الفتاوى الكبرى - ابن تيمية - دار الكتب العلمية ط ١ / ١٩٨٧ م
- فتح القدير - الشوكاني - دار ابن كثير دمشق ١٤١٤ هـ
- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية - محمد صالح الزركان - دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع - ط ١ / ١٩٩٥ م
- الفروق - القرافي - عالم الكتب - بدون بيانات
- الفصل في الملل والأهواء والنحل - ابن حزم الأندلسي - مكتبة الخانجي القاهرة - بدون تاريخ
- فوات الوفيات - محمد بن شاكر بن هارون - تحقيق : إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ط ١
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة - تعليق : محمود بيجو - ط ١ / ١٩٩٣ م

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام - العز بن عبد السلام - راجعه وعلق عليه /  
طه عبدالرؤف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٩١ م
- القول السديد في علم التوحيد - الأستاذ الشيخ : محمود أبو دقيقة - تحقيق  
وتعليق د . عوض الله حجازي - بدون بيانات للناسر إيداع ١٩٩٥ م
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة - مكتبة المثنى بغداد  
- ط ١٩٤١ م
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع - الإمام أبو الحسن الأشعري - تصحيح  
وتقديم : د . حموده غرابة - مطبعة مصر ١٩٥٥ م
- لوامع الأنوار البهية - محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي - مؤسسة  
الخافقين - دمشق - ط ٢ / ١٩٨٢ م
- المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات - الرازي - بدون بيانات
- المجموع في المحيط بالتكليف - القاضي عبد الجبار - المطبعة الكاثوليكية  
بيروت - بدون تاريخ
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ( تفسير ابن عطية ) تحقيق : عبد السلام  
عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية بيروت - ط ١ / ١٤٢٢ هـ
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين - الرازي -  
راجعه وقدم له / طه عبدالرؤف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ
- المحصول - الرازي - دراسة وتحقيق: د . طه جابر فياض العلواني - مؤسسة

- الرسالة - ط ٣ / ١٩٩٧ م
- المدخل إلى دراسة علم الكلام - د . حسن الشافعي - إدارة القرآن والعلوم الإسلامية باكستان - ط ٢ / ٢٠٠١ م
- المسائل والأجوبة - تحقيق : أبو عبد الله حسين بن عكاشة - الفاروق الحديثة القاهرة - ط ١ / ٢٠٠٤ م
- المستصفى - الغزالي - تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي دار الكتب العلمية - ط ١ / ١٩٩٣ م
- مسند الإمام أحمد - تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون - مؤسسة الرسالة ط ١ / ٢٠٠١ م
- المطالب العالية من العلم الإلهي - الرازي - تحقيق : د . أحمد حجازي السقا - دار الكتاب العربي بيروت لبنان - ط ١ / ١٩٨٧ م
- مطالع الأنظار على متن طوابع الأنوار للبيضاوي - شمس الدين الأصفهاني - دار الكتبي - القاهرة ط / ٢٠٠٨ م
- معالم أصول الدين - الرازي - تقديم وتعليق د . سميح دغيم - دار الفكر اللبناني بيروت - ط ١ / ١٩٩٢ م
- معالم التنزيل في تفسير القرآن ( تفسير البغوي ) تحقيق : عبد الرازق المهدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١ / ١٤٢٠ هـ
- المعتمد في أصول الفقه - أبو الحسين البصري المعتزلي - تحقيق : خليل الميس -

- دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ / ١٤٠٣ هـ
- معجم البلدان - ياقوت الحموي - دار صادر بيروت - ط ٢ / ١٩٩٥ م
- المعجم الفلسفي - معجم اللغة العربية - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية  
١٩٨٣ م
- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - مكتبة المثنى بيروت - بدون تاريخ
- معجم علوم القرآن - إبراهيم محمد الجرمي - دار القلم - دمشق ط ١ /  
٢٠٠١ م
- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى - الغزالي - تحقيق / بسام عبد  
الوهاب الجابي - نشر الجفان والجابي بقبرص - ط ١ / ١٩٨٧ م
- الملل والنحل - الشهرستاني - تقديم وإعداد : د. عبد اللطيف العبد - الأنجلو  
المصرية - ط ١ / ١٩٧٧ م
- المنقذ من الضلال - الغزالي - تقديم وتحقيق فضيلة الإمام / عبد الحلیم محمود  
- دار الكتب الحديثة - بدون تاريخ
- النبوات - ابن تيمية - تحقيق : عبد العزيز الطويان - أضواء السلف السعودية  
- ط ١ / ٢٠٠٠ م
- النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية - ابن سينا - مطبعة الحلبي ط / ٢  
١٩٣٨ م
- النشر في القراءات العشر - ابن الجزري - تحقيق : علي محمد الضباع - المطبعة



- التجارية الكبرى - بدون تاريخ
- نهاية الإقدام في علم الكلام - عبد الكريم الشهرستاني - حرره وصححه -  
ألفريد جيوم - مكتبة الثقافة الدينية القاهرة - ط ١ / ٢٠٠٩ م
- نهاية العقول في دراية الأصول - الرازي - تحقيق: سعيد فودة - دار الذخائر  
بيروت لبنان - ط ١ / ٢٠١٥ م
- الوافي بالوفيات - الصفدي - تحقيق: أحمد الأرنؤوط ، وتركي مصطفى - دار  
إحياء التراث - بيروت - ٢٠٠٠ م
- الوفيات - تقي الدين محمد بن رافع السلامي - تحقيق: صالح مهدي عباس ،  
د. بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ / ١٤٠٢ هـ
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان - - تحقيق: إحسان عباس -  
دار صادر - بيروت ط ١ / ١٩٧١ م .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	مقدمة
	تمهيد : ترجمة موجزة للرازي وابن التلمساني
	أولاً : التعريف بالرازي
	ثانياً : التعريف بابن التلمساني
	المبحث الأول : الأمور العامة
	تمهيد
	القول ببداية التصورات
	تقسيم التصديق إلى جازم وغير جازم
	قوله في النظر الفاسد
	حاصل النظر
	جهة استلزام النظر للعلم
	تعريف الدليل
	طرق معرفة شرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
	الحال بين الإثبات والنفي
	تصور الوجود والعدم
	إمكان الصفات أو وجودها

الصفحة	الموضوع
	وجه افتقار الممكن إلى المؤثر
	تقسيمه للجواهر والأعراض
	تعريف الحركة والسكون
	الوجود والماهية
	المبحث الثاني : في الإلهيات
	الخلافا حول إمكان معرفة البشر لحقيقة ( كنه ) الباري تعالى
	اعتراض ابن التلمساني على تسمية الرازي صفات الله تعالى إضافات
	اعتراض ابن التلمساني على إطلاق الرازي على صفات الله تعالى أنها متغايرة الحقيقة
	إشكال على الاستدلال على صفة العلم لله سبحانه وتعالى
	عموم قدرته تعالى
	الخلافا حول إمكان وقوع مؤثرين على أثر واحد
	المخالفون في كلام الله تعالى
	الخلافا حول الحكم على الحشوية
	رد الرازي أقسام الكلام إلى الخبر
	صفة البقاء
	لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول
	في الرؤية

الصفحة	الموضوع
	أفعال العباد
	( ما يقع به الفعل )
	حسن الأفعال وقبحها
	( التعليل في أفعاله تعالى )
	المبحث الثالث : في النبوات
	الأدلة على نبوة خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم
	من دلائل النبوة : تكميل الناقصين
	من شبهات منكري النبوة
	التفاضل بين الأنبياء والملائكة
	الأدلة على ثبوت العصمة
	الأدلة على العروج بالجسد
	المبحث الرابع : في السمعيات
	حقيقة النفس
	التوبة
	في إمامة أبي بكر رضي الله عنه
	الخاتمة
	مراجع البحث